جامعة بيروت العربية
كلية الآداب
قسم التاريخ

تاريخ العلاقات السياسية
بين دولة الإمارات العربية المتحدة و سلطنة عمان
(١٩٧٠م – ٢٠٠٠ م)

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير
في
التاريخ الحديث و المعاصر

إعداد
أحمد علي سيف خليفة السويدي

إشراف
الأستاذ الدكتور/ حسان حلاق - الدكتور/ محمد علي القوزي

٢٠٠٥/١٤٢٦

.

المقدمة

المقـــــــــدمة

تتناول هذه الدراسة تاريخ العلاقات السياسية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان وقد نال الموقع الجغرافي لكل من دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان أهميـــة استراتيجية كبري . فمنذ قرون خلت كانت هذه المنطقة الحيوية من الخليج العربي محط أطماع المستعمرين والغزاة الذين حاولوا مرات عدة احتلالها ونهب ثرواتها ، فتحالفت القبائل العربية التي كانت تقطن تلك المنطقة لمواجهة هؤلاء الغزاة وردهم على أعقابهم . بيد أن اكتـــشاف النفط في هذين البلدين في بدايات القرن العشرين كان له الأثر الأكبر في تعاظم الأطماع فيها حيث شهدت المنطقة المذكورة موجة من الغزو والاستعمار التي شكلت فيما بعد أهم معـــالم التاريخ السياسي الحديث لهذين البلدين .

وتشير الحقائق التاريخية إلى أن ثمة علاقات متينة ربطت هذين البلدين طـــوال العقـــود الماضية نظراً لما يتمتعان به من تاريخ وتراث مشتركين يعدان أرضية صلبه لتأسيس علاقـــات متميزة شملت مختلف المجالات ليس على الصعيد السياسي فحسب بل طالـــت العديـــد مـــن المجالات التجارية والثقافية وغيرها.

ولأن التاريخ يحمل بين طياته من الثوابت بقدر ما يحمله من متغيرات ، تأتي أهمية هـــذه الدراسة بوصفها تستعرض أهم المحطات التي مرت بها العلاقات السياسية والاقتـــصادية بـــين هذين البلدين وذلك وفق نظرة تحليلية وموضوعية تستهدف الوقوف على أهم معالم العلاقات المذكورة ، مستمدة من الجذور التاريخية والحضارية التي تربط هذين البلدين ، وبالتالي حاجة شعبيهما إلى المزيد من تنظيم روابطها في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة التي لابـــد أن تلقي بظلالها على مســـيرة العلاقات.

إياها بالقدر الذي يكفل لنا فيما بعد تحديد أولويات العمل المطلوب من كل من هذين البلدين بغاية صيانة هذه العلاقات وديمومتها من ناحية أخرى.

ولعل من نافلة القول أن نذكر أن الهدف الأسمى من هذا البحث الاسهام في إثراء الجهود البحثية في دولة الأمارات وإبراز أهمية العلاقات بين الإمارات وسلطنة عمان على الأصعدة السياسية وأثرها على العلاقات الاقتصادية والثقافية.

فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية أساسية مفادها أن العلاقات السياسية وأثرها على العلاقات الاقتصادية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان تكتسب أهمية خاصة مقارنة بالعلاقات المتماثلة بين كل من هذين البلدين مع سائر دول المنطقة لأسباب تاريخية وثقافية متشابكة ، الأمر الذي يستدعي إستقراء العلاقات الاقتصادية والثقافية من منظور تأثيرها على القرار السياسي وعلى المصالح المشتركة بين الدوليتين ، كنموذج لعلاقات الجوار والمصير المشترك .

وتلقي هذه الدراسة أضواء جديدة على تاريخ هذه المنطقة بصفة خاصة.

ويرجع اختياري لهذا الموضوع إلى عدة أسباب:

١) أن هذا الموضوع لم يتطرق إليه بالبحث الكثير من الدارسين لحداثة الموضوع الأمر الذي شجعني في المضي قدما في هذا البحث الذي يرتبط بالمنطقة التي انتمي إليها.

٢) موضوع العلاقات السياسية وأثرها على العلاقات الاقتصادية والثقافية بين دولة الأمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان من ١٩٧١ حتى ٢٠٠٠ موضوع لم يتطرق إليه بالبحث الكثير من الباحثين.

٣) أهمية الموضوع حيث انه يلقى الضوء على الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية في كل من الأمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان.

٤) أن وثائق هذه الحقبة التاريخيه لم تسمح بنشرها الدول المعنية .

٥) توافق أمانة اتحاد الإمارات والنهضة المباركة بعمان التي قادها السلطان قابوس المعظم .

وقد واجهت صعابا كثيرة في هذا البحث منها قلة الوثائق والمصادر التي تتحدث عن هذا الموضوع بالإضافة إلى إغفال المؤرخين الأوائل هذه المنطقة وعدم تدوين الأحداث.

وكان علي أن أواجه الاتصال عدة مرات ببعض المكتبات والمراكز الثقافية لكل من دولة الأمارات العربية المتحدة ، وسلطنة عمان وكنت أواجه في كثير من الأحيان بأن وثائق الموضوع لا زالت حبيسة خزائن المحفوظات بهذه الدول .

ويمكن أن نقسم المصادر الهامة التي تلقي الضوء على الأوضاع السياسية وأثرها على العلاقات الأقتصادية والثقافية بكل من دولة الأمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان إلى ما يلي:

أولا: الوثائق

١) الوثائق غير منشورة

٢) والوثائق المنشورة

ثانياَ: كتب المؤرخين المعاصرين

ثالثاً: الكتب الأجنبية التي ألفها حكام المنطقة من الأجانب أو الرحاله الذين زاروا المنطقة قبل الحدث.

ومن المصادر التاريخيه التي تعتبر من أدق وأصدق ما كتب عن تلك الفترة من تاريخ هذه المنطقة.

١ – د. عبد المهدي الشريدة: مجلس التعاون لدول الخليج العربي آلياته وأهدافه المعلنة وعلاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية ، ، ١٩٩٥ ،الطبعة الأولى .والكتاب المذكور يتألف من ثلاثة فصول رئيسية تم التركيز على الفصل الرابع منه بوصفه يتصدى إلى الأوضاع الاقتصادية والاتفاقيات الاقتصادية التي أبرمت فيما بين الدول الأعضاء بعامة، وما بين دولة الإمارات وسلطنة عمان بخاصة، فضلاً عن أهم المؤشرات المتعلقة بالتبادلات التجارية بين دول المجلس والعالم الخارجي.

٢ – العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي – بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط.بيروت ٢٠٠١ الطبعة الثانية.

يتناول هذا الكتاب جانب هام من الواقع الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي بما فيه دولة الإمارات وسلطنة عمان من حيث أهمية والدور الذي لعبته العمالة الأجنبية في تسيير الأنشطة الاقتصادية لهذه الدول وبالتالي الآثار التي تركتها على المشهد الاجتماعي والثقافي فيها. ورغم أن الكتاب المذكور يناقش ظاهرة اقتصادية في حقبة الثمانينات من القرن الماضي وبالتالي عدم إمكانية الاعتماد على الإحصائيات التي انتظمت عبر جنباته إلا أنه يعد مناسباً لمتابعة إحدى جوانب مشكلة البحث المرتبطة بالتطورات الاقتصادية التي شهدها البلدين الإمارات وسلطنة عمان.

٣ – د. معين خليل عمر: مجتمع الإمارات والمفاعيل العملاقة ،دار الكتاب الجامعي، الطبعة الأولى،العين ٢٠٠٠ – ٢٠٠١.

يتكون هذا الكتاب من أربعة أبواب كل باب يحتوي عدة فصول، وقد تناول في الباب الأول مجتمع الإمارات كنيته وتكوينه والباب الثاني البناء الاجتماعي لمجتمع الإمارات والباب الثالث تناول الأسرة والمرأة الإماراتية، والباب الرابع السكان والسياسة الاجتماعية، ولقد قدم هذا الكتاب تفاصيل عدة عن مجتمع الإمارات القديم والحديث والظروف المعيشية السابقة والحالية، وقد استفدت من هذا الكتاب.

٤ – د. محمد حسن العيدروس : الحدود العربية العربية في الجزيرة العربية ، دار العيدروس للكتاب الحديث ، الإمارات (١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م) يتناول هذا الكتاب أبعاد نزاع الحدود العربية – العربية وإشكالية حدود السعودية مع جيرانها وإشكالية الحدود في جنوب شرق الجزيرة العربية والنظرة المستقبلية للحدود العربية العربية العربية وقد استفدت منه الكثير ، حيث ناقش قضية الحدود بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان من جميع النواحي .

٥ – عمان مسار النهضة والبناء: كتاب صادر عن مركز زايد للتنسيق والمتابعة – أبو ظبي، يوليو ٢٠٠١، يتناول هذا الكتاب العديد من المواضيع الهامة التي كان لها الأثر في خروج هذا البحث بهذه الصورة حيث افرز العديد من الصفحات في تناول موضوع الإمارات وعمان... تواصل الماضي والحاضر، ولذلك مسار التنمية الاقتصادية في عمان، وقابوس والتعاون الخليجي.

٦ – عبد الرحمن يوسف بن حارب: السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، ١٩٩٦.

قسم هذا الكتاب إلى أربعة أبواب وهي الإطار النظري للدراسة ومتغيرات العوامل الداخلية والخارجية وأثرها في بيئة صنع السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة والسياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة والباب الرابع والأخير يتكلم عن المرتكزات السياسية الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة ١٩٨١-١٩٩٣م ، وقد استفدت منه في تنظيم الفصل الثاني .

٧ – وزارة الاعلام: سلطنة عمان، مسقط ١٩٩١،، مسقط، المطابع العالمية، روى.

تطرق هذا الكتاب في الفصل الأول التاريخ... وصانع التاريخ وفي الفصل الثاني تنظيم الدولة والفصل الثالث السياسة الخارجية والفصل الرابع الاعلام والفصل الخامس النشاط التعليمي والثقافي والفصل السادس النشاط المالي الاقتصادي

والفصل السابع الأنشطة والخدمات العامة، ولقد استفدت من بعض الفصول وتطرقت إليها في بحثي.

٨ - د. محمد حسن العيدروس : الإمارات بين الماضي والحاضر ، دار العيدروس للكتاب الحديث ، الإمارات ١٤٢٢هـ /٢٠٠٢م .

تم تقسيم الكتاب إلى فصول ستة بحيث تناول في الفصل الأول أهمية تاريخ الخليج العربي وفي الفصل الثاني، تاريخ الإمارات من ١٨٢٠-١٩٧١ والفصل الثالث الاستقلال وقيام دولة الإمارات والفصل الرابع التنظيمات الدستورية والتنموية في الإمارات والفصل الخامس تناول الأسرة والبيئة في دولة الإمارات والفصل السادس والأخير الإمارات والعلاقات الدولية.

٩ - حسين غباش: الإمارات والمستقبل نحو رؤية وطنية جديدة، مركز الخليج للدراسات، الشارقة، ١٩٩٩، يتكون من ثلاث مجموعات. المجموعة الأولى تناقش شؤون محلية والمجموعة الثانية شؤون خليجية والمجموعة الثالثة والأخيرة شؤون عربية، وما يهمنا هو المجموعة الثانية التي تطرق فيها إلى الخليج وحروب الحدود الوهمية. الإمارات وعمان.

١٠ دكتور يحي حلمي رجب: أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الاقليميه والعالمية القاهرة ،١٩٦٦.

يتكون هذا الكتاب من جزئين وهو كتاب غاية في الأهمية استعنت به في البحث وخاصة فيما يتعلق بالثروة النفطية وما يتعلق بالمسألة الأمنية لدول مجلس التعاون. وقد أعانني في الكثير من أمور البحث وقد قسم المؤلف الجزء الأول إلي سبعة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول:

الموقع الاستراتيجي لمنطقة الخليج العربية. ويتناول شرحا موجز لأهمية الثروة النفطية لدول الخليج حيث خصص الجزء الثاني لتناول البعد الاقتصادي لأمن الخليج العربي كما يتناول هذا أفضل شرحا للأحكام القانونية الخاصة بالملاحة في الخليج العربي ومضيق هرمز

الفصل الثاني:

الروابط التاريخية بين دول الخليج العربية ويتضمن شرحا لتاريخ النفـــوذ البريطـــاني في المنطقة

الفصل الثالث:

تطور الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربية ويتناول شرحا لمفهوم الولايـــات المتحدة الأمريكية لأمن الخليج.

الفصل الرابع:

أمن الخليج والحرب العراقية الإيرانية ويتضمن شرحا لمشاكل الحدود بين الطـــرفين و مراحل تطور النزاع المسلح وكيفية اتساع نطاق الحرب وتوضيح اســـتراتيجية القـــوى العظمي تجاه طرفي النزاع ودور منظمة الأمم المتحدة في تسوية النزاع.

الفصل الخامس:

أمن الخليج والغزو العراقي للكويت، ويتناول شرحا لأحداث الغزو وتحرير الكويـــت، وقرارات مجلس الأمن الدولي والعقوبات التي نصت علي هذه القرارات ضد العراق تطبيق الأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وجهود الجامعة العربية في تسوية النزاع.

الفصل السادس:

المنظور العربي لأمن الخليج، ويتناول شرحا للإستراتيجية الدفاعية لدول الخليج، وإعلان دمشق وأحكامة وتقييمه وبيان عدة تصورات لدعم أمن الخليج العربي من أهمها: تطـــوير النظام الدفاعي لدول الخليج العربية وإحياء الدفاع العربي المشترك، والاهتمام بالتـــسوية السلمية لمنازعات الحدود واعتماد مشروع النظام الأساسي لمحكمة عدل عربية واعتبارها الأداة القضائية والقانونية الرئيسية التي تختص بتسوية النازعات العربية في إطـــار الجامعـــة العربية في إطار جامعة الدول العربية، وأهمية وضع استراتيجية عربية تشارك فيها الـــدول

العربية المطلة علي البحر الأحمر ودول الخليج العربية وسعي دول المنطقة مع باقي الـــدول العربية إلى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

الفصل السابع:

العلاقات مع دول الجوار غير العربية وهي إيران وتركيا وإسرائيل ويتناول الفرع الأول من هذا الفصل شرحا لتاريخ العلاقات الفارسية الخليجية والعربية، والعلاقات الإيرانيـــة الخليجية في عهد الأسرة البهلوية وبعد الثورة الإيرانية، وتوضيح كيفية احتلال إيران لجزر الإمارات والتصور الإيراني للأمن الإقليمي للخليج، كما يتناول الفرع الثاني للعلاقـــات التركية الخليجية ويتضمن شرحا لتاريخ العلاقات الخليجية الخليجية والعربية موقف تركيا من الحرب العراقيةالايرانية والغزو العراقي للكويت، والتصور التركـــي لأمـــن الخلـــيج ومشروعات التعاون المائي والاقتصادي ويتناول الفرع الثالث شرحا لدور إســـرائيل في الحرب العراقية الإيرانية وموقفها من الغزو العراقي للكويت وطموحاتها في تحقيق التعاون الاقتصادي مع دول الخليج العربية وخاصة بعد أن اشـــتركت في المفاوضـــات متعـــددة الأطراف وأنهت مقاطعتها على المستوي غير المباشر لإسرائيل.

الجزء الثاني من الكتاب ويحتوي علي البعد الاقتصادي لأمن الخليج.

ويتناول شرحا لأهمية الثروة النفطية في منطقة الخليج العربية وتوضيحا لأحكام الاتفاقية الاقتصادية التي أقرتها دول الخليج العربية خاصة في مجالات السياسة النفطية المـــشتركة (صناعة تكرير النفط واستغلال الغاز الطبيعي، وصناعة البتر وكيماويات ومكافحة التلوث النفطي) والتبادل التجاري والاتحاد الجمركي للدول الأعـــضاء والعلاقـــات الخليجيـــة الأوربية وتنمية الموارد البشرية وقيام المشروعات المشتركة.

١١ موسوعة الخليج العربية إعداد خليل بحسون وقد استفدت منها في مراحل البحث خاصة مسائل الحدود والموقع الجغرافي صدرت عن دار الصداقة العربية ببيروت لبنا

أما المراجع الأجنبية:

التي تحدثت عن العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية فهي ليست بالكثرة ولكن استطعت أن أتغلب علي هذه المشكلة بالرجوع إلى شبكة الانترنت واستطعت أن أغطي هذه الفرضية وقد أوردتها مكتبة البحث.

وتجدر الإشارة إلى أن العلاقات السياسيةواثرها على العلاقـــات الاقتـــصادية والثقافية التي تناولتها الدراسة كانت موجودة قبل الفترة الزمنية للبحـــث إلا أننـــا لم نستطع أن نتجاهل الدور العظيم الذي لعبته في مناحي الحياة المختلفة فيما بعد في هذه المنطقة فهي علاقات أزلية ولكن الدراسة قد أماطت اللثام عنها بدراستها بشيء مـــن التحديد والدقة التي أبرزتها

وتحتوي الرسالة علي مقدمة وأربعة فصول وخاتمه:

الفصل الأول: يتناول أهم الاوضاع السياسية وأثرها على الأوضاع الاقتصادية لدولـــة الإمارات العربية المتحدة من حيث أهمية الموقع الاستراتيجي، والنظام السياسي لها، وكـــذلك أهم المؤشرات الاقتصادية تبعاً للقطاعات الرئيسية التي تشكل أركان الأقتصاد الإماراتي.

الفصل الثاني: يتناول أهم الأوضاع والسياسية وأثرها على الأوضاع الاقتصادية لسلطنة عمان من حيث أهمية الموقع الاستراتيجي، والنظام السياسي لها، وكذلك أهـــم المؤشـــرات الاقتصادية تبعاً للقطاعات الرئيسية التي تشكل أركان الأقتصاد لسلطنة عمان.

الفصل الثالث: فقد انصرف نحو دراسة العلاقات السياسية بين دولة الإمارات العربيـــة المتحدة وسلطنة عمان. ونظراً لاتساع الموضوع فقد تمت الإشارة إلى دور كل مـــن هـــذين البلدين في مجلس التعاون الخليجي بوصفهما عضوان في المنظمة المذكورة. ومن ثم تم استعراض ابرز الاتفاقيات السياسية التي عقدت بين الدولتين ودورها في تعميق العلاقات السياسية بينهما

لا سيما قضية ترسيم الحدود التي تعد من القضايا الساخنة في سجل العلاقات السياسية بين الدول المجاورة على صعيد المنطقة.

الفصل الرابع: ليتخصص في بيان العلاقات السياسية وأثرها على العلاقات الاقتصادية والثقافية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان. استهل الفصل باستعراض أبرز الاتفاقيات الاقتصادية التي توصل إليها البلدين خلال العقود الماضية ودورها في توطيد العلاقات بينهما. كما تم التوكيد على أهمية التعاون المشترك في مجال الأيدي العاملة ومختلف صور المهارات البشرية، ثم الإشارة إلى واقع الأسواق المفتوحة والتبادلات التجارية من السلع والخدمات فيما بين الدولتين، إضافة إلى المناطق التجارية الحرة التي تأسست مؤخراً بينهما نظراً لمساهمتهما الكبيرة في دعم التبادل التجاري وخلق الانسجام الحيوي في هياكل الأسواق والتصنيع بينهما. كذلك تم وصف العلاقة بين هذين البلدين في مجال الموانئ.

وقد تعمدنا إلى اقتحام العلاقات الثقافية التي تربط الدولتين رغم خصوصية العلاقات السياسية والاقتصادية التي تضمنها عنوان الدراسة والسبب ببساطة شديدة هو عدم إمكانية اختزال هذا المجال (أي المجال التربوي) من مسيرة العلاقات المذكورة نظراً للدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه العلاقات في مجال التربية والتعليم والتبادل الثقافي وما شابه في تجسيد العلاقات السياسية والاقتصادية بينهما.

أما الخاتمة: وقد أنهيت البحث بخاتمه أبرزت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال الدراسة عن العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وعمان.

نطاق البحث:

تم تحديالبحث:ة الزمنية التي تغطي موضوع البحث من عام ١٩٧١ حيث تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة الحديثة التي تتزامن مع النهضة الحديثة التي شهدتها سلطنة عمان منذ عام ١٩٧٠، وحتى عام ٢٠٠٠ بوصفه خاتم قرن كامل شهد تأسيس واستقلال ونهضة العديد من دول المنطقة بما في ذلك البلدين موضوع الدراسة.

منهجية البحث :

يستند البحث إلى الطريقة الاستقرائية لمعالجة المشكلة من خلال المعطيات التي أفرزتها تجربة الدولتين – الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان – في مجال العلاقات الثنائية السياسية والاقتصادية وكذلك الثقافية. كما تم الاعتماد على الطريقة الاستنتاجية لاستخلاص نتائج من الافتراضات والحقائق الأساسية تضمنتها بعض جوانب العلاقة بين الدولتين . وتم تحليل البيانات ومن ثم تقويمها بما يفيد تسليط الضوء على أهم معالم تلك العلاقات وسبل تطويرها.

صعوبات البحث:

لقد واجه الباحث بعض الصعوبات أثناء إعداده للبحث وخاصة تلك المرتبطة بالعلاقات السياسية بين البلدين نظراً للحساسية التي تحيط بهذا الموضوع عادة، فضلاً عن قلة المراجع والمؤشرات الكمية التي تعيننا في تحديد تلك العلاقات.

هيكل البحث:-

حرصا والتزاما بمنهجية البحث العلمي فقد قسمنا الدراسة إلى أربعة فصول رئيسية:

وأخيراالبحث: أن المنهجية التي جاء بها البحث تاريخية، تنطلق من سنوات العلاقات ما بين الدولتين في المجالات المختلفة بما تنطوي من تقاطع وتلاقي ولأن التاريخ عملية متصلة من الصعب الفصل بين أطوارها، بما يعزز من مسيرة البلدين وتوثيق عرى التعاون بينهما.

مصادر البحث :

اعتمد الباحث على مجموعة من المصادر والاتفاقيات التي بينت مدى أهمية العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، منها دراسات تخصصت بالشأن الإماراتي والبعض الآخر بسلطنة عمان، وأخرى بالدولتين معاً، ودراسات أخرى تصدت إلى تجربة العلاقات ما بين دول مجلس التعاون الخليجي.

ولايسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم التقدير إلي أستاذي الأستاذ الدكتور حسان حلاق أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب جامعة بيروت العربية بلبنان الذي لم يبخل علي بعلمه طيلة مراحل البحث الشاقة والمضنية، وقد استنفذت كثيرا من وقته الثمين، لتشجيعه المتواصل وعلمه الغزير ونصائحه المفيدة مما كان له أثره في أن يخرج هذا البحث بهذه الصورة كما أتقدم بعظيم الشكر والتقدير إلى أستاذي الدكتور / محمد على القوزي على تفضله بالموافقة على الأشراف على هذه الدراسة.

وعلي عظيم إرشاداته طوال مراحل البحث وعلي وقته الثمين الذي خصنا به و السادة أمناء مكتبات الجامعات بكل من سلطنة عمان وجامعة أبو ظبي وسكرتارية الملحقية الثقافية العمانية بأبو ظبي ومسقط والقاهرة علي مساعدتهم لي بقدر غير قليل من الوثائق والمراجع التي تهتم بهذه الفترة موضوع الدراسة، وان كانت بعض الوثائق لا تزال حبيسة خزائن الدولتين ونتطلع إلى أن تفرج عنها حكومة السلطنة وحكومة دولة الإمارات حتي يتمكن الدارسين من كتابة تاريخ هذه المنطقة مدعما بالوثائق الأصلية.

فالحمد لله الذي وفقني إلى إتمام بحثي ويسر لي أمري. ويقتضي واجب العرفان أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان للأستاذ الدكتور حسان حلاق الذي أشرف على بحثي هذا ، حيث كانت لتوجيهاته وإرشاداته القيمة وصبره الواسع أكبر الأثر في إتمام هذا البحث بالشكل الذي هو عليه الآن ، جزاه الله عني خير جزاء .

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى كل من مد يد العون أثناء إعدادي للبحث سواء بالنصح أو التوجيه أو توفير بعض المراجع التي أغنت الدراسة، وأخص منه بالذكر الأخوة

في مكتبة الشارقة، ومركز جمعة الماجد للتراث والتاريخ بدبي، ومركز الدراسات والوثائق برأس الخيمة، ومركز زايد للتنسيق والمتابعة بأبوظبي، وسعادة سفير دولة الإمارات العربية المتحدة في لبنان، والعميد سمو الشيخ طالب بن صقر القاسمي مدير عام شرطة رأس الخيمة، وغيرهم ممن لا أتذكر أسمائهم بارك الله فيهم جميعا ".

ولا يفوتني أن أسجل شكري وتقديري إلى والدي ووالدتي والى زوجتي وشريكة حياتي التي هيأت لى راحة الفكر والى أولادي الأعزاء خليفة وعائشة وأمل الذين لأجلهم أقدم هذا الجهد لتقر به عيونهم.

ختاما ، أرجو أن أكون قد وفقت في بحثي هذا ، وتبقى مسؤولية عرض البحث وإخراجه والأخطاء العلمية التي عرضت في البحث متعلقه بتقصيري .

والله ولي التوفيق ، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

الباحث

الفصل الأول

الفصل الأول

الأوضاع السياسية وأثرها على الأوضاع الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة

أولا – الجغرافيا السياسية والاقتصادية لدولة الامارات العربية المتحدة

طبيعة السكان

١ – الحضر

٢ – الجماعات التي تعيش في السهول الخضراء

٣ – سكان الجبال

٤ – سكان الجزر

٥ – المجتمع المتنقل بين الساحلين الايراني والعربي في الخليج

ثانيا – التكوين العرقي والاجتماعي للمجتمع الاماراتي

١– العصر القديم

٢ – العصر الإسلامي

٣– العصر الحديث وبداية التنافس الدولي علي الخليج

٤– العصر الحاضر

ثالثا – النظام السياسي لدولة الامارات العربية المتحدة

رابعاً : صنع القرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة

١– المجلس الأعلى للأتحاد

٢ – رئيس الأتحاد ونائبة

٣ – رئيس وزراء الأتحاد

٤ – القضاء الأتحادي

٥– المجلس الوطني الأتحادي

٦– أجهزة المجلس وتتكون من

٧– أسس السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

خامساً : الواقع الاقتصادي

١– الموارد الطبيعية (النفط والغاز)

٢ – حرب أكتوبر **١٩٧٣** وارتفاع اسعار البترول

٣– القطاع الصناعي

٤– القطاع الزراعي

٥– الثروة السمكية

٦– التجارة

الأوضاع السياسية وأثرها على الأوضاع الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة

أولاً: الجغرافيا السياسية والاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة

لاشك بأن البيئة الطبيعية والجغرافية تؤثر على حياة الدول والشعوب، وتفرض نفسها على طبيعة البنية الأساسية وعلى توجهات سلوك الدولة في علاقاتها الخارجية، ويعزو ابن خلدون في مقدمته إلى الإقليم والتربية تأثيراً خاصاً، فاختلاف الإقليم يرجع في نظره إلى اختلاف الناس في ألوانهم وأجسامهم وميولهم وأمزجتهم وسلوكهم وتصرفاتهم، وإليها يعود ما يميز المجتمعات عن بعضها البعض في العادات والتقاليد والأفكار ونظم الحكم والسياسة، فالأمم تختلف ألوانها ونشاطاتها وشجاعتها وكثرة عددها أو قلته وما فطرت عليه الطبائع باختلاف مسكنها على سطح الأرض من جبل أو سهل أو صحراء ومن منطقة باردة أو حارة أو معتدلة. ومن منزل خصب أو واد غير ذي زرع، والحال هذه يبدو تأثير العوامل الجغرافية على مسيرة السياسة الخارجية في كل من الإمارات وعمان. [1]

تقع دولة الإمارات في القسم الجنوبي الشرقي من الوطن العربي، وتحتل الجانب الجنوبي الشرقي لشبه الجزيرة العربية أيضا، وتشرف على خليجين هما الخليج العربي وخليج عمان. وتحيط مياه الخليج العربي بدولة الإمارات من الشمال والشمال الغربي ومن الغرب قطر والمملكة العربية السعودية، ومن الشرق خليج عمان وسلطنة عمان.[2]

وتمتد سواحلها المطلة على الساحل الجنوبي من الخليج العربي مسافة ٦٤٤ كيلومتر من قاعدة شبه جزيرة قطر وحتى رأس مسندم شرقا، وتنتشر عليها إمارات أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة، بينما يمتد ساحل الإمارة السابعة وهي الفجيرة على

1- عبد الرحمن يوسف بن حارب: السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ١٩٩٩ ، ص ١٠٤.

2 – وزارة الإعلام والثقافة: دولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي ، ديسمبر ١٩٩٣ ، ص٢٤ .

ساحل خليج عمان بطول ٩٠ كيلومتر، وتشغل الدولة بذلك المنطقة الواقعة بين خطي عرض ٢٢ و٢٦ ٥و ٢٦ درجة شمالا وخطي طول ٥١ و ٥و ٥٦ شرق خط جر ينتش.

ويبدأ ساحل الإمارات على الخليج العربي من خور العديد وينتهي عند رأس المسندم على مضيق هرمز، وقد عرف هذا الساحل قديما باسم ساحل الهدنة أو الساحل المهادن أو الساحل المتصالح نسبة إلي معاهدة السلام البحري الدائم بين شيوخ الإمارات وبريطانيا والتي تم توقيعها في ١٨٥٣.(١)

والمهم أنه كان لهذا الموقع الجغرافي تأثير كبير على السياسة الخارجية للدولة، فقد أتاح لها منذ القدم إقامة علاقات خارجية واسعة تقلصت خلال الاستعمار البريطاني، ثم عاودت نشاطها إثر قيام الاتحاد. والإمارات دولة خليجية بالدرجة الأولى وتربطها بالدول الخليجية الأخرى روابط التاريخ المشترك والسمات الحضارية والاجتماعية والدينية والقومية الواحدة، وهذه الدول تشكل ظهيراً حامياً لها تثق به وتركن إليه، وهي تالياً دولة عربية وشرق أوسطية ولهذا فهي تعتبر نفسها معنية بمشاكل الأمة العربية ومنطقة الشرق الأوسط. كما منح هذا الموقع دولة الإمارات منفذاً بحرياً على الخليج العربي وبحر عمان والمحيط الهندي، ولهذا السبب فهي محط أنظار الطامعين والفاتحين في ثرواتها وخصوصاً النفطية، ولهذا فقد اتبعت الدولة سياسة عدم الانحياز والبعد عن التحالفات والتكتلات الإقليمية والدولية، وإقامة علاقات إيجابية مع معظم الدول، وخاصة إيران انطلاقا من علاقات الجيرة التاريخية والدين الإسلامي الحنيف، أما التضاريس وهي معظمها صحراوية فقد منحت الدولة وحدة بشرية متجانسة في كافة صورها كما يتبين من الشكل رقم.(٢)

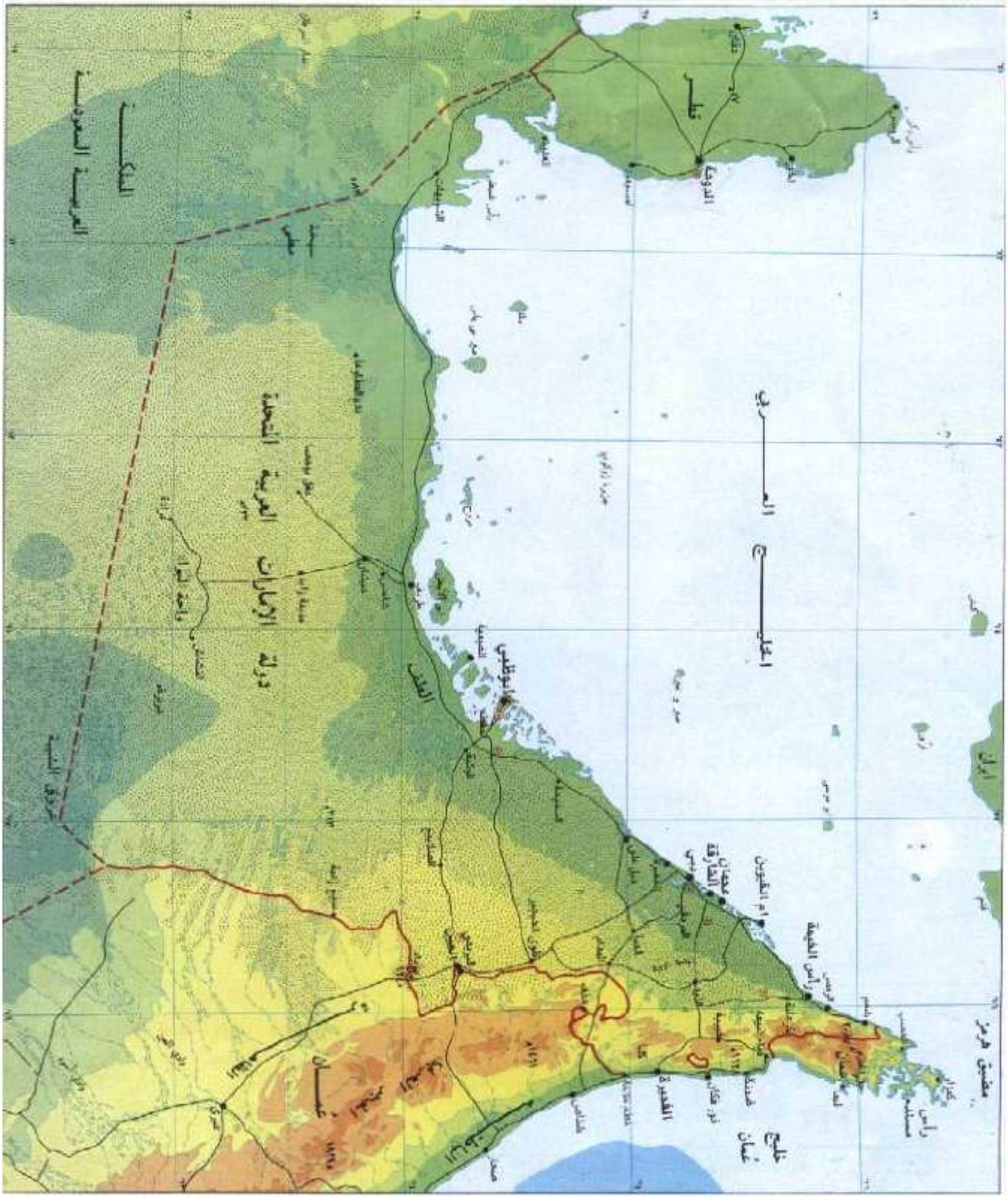
وقد أكسب هذا الموقع لدولة الإمارات أهمية استراتيجية منذ القدم وحتى الآن. حيث أوضحت الأبحاث أن المنطقة التي تشكل دولة الإمارات العربية المتحدة حاليا كانت واسطة العقد في التجارة بين الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية. وقد تغيرت التجارة — حقا – في العصر الحاضر، ولم تتغير الجغرافيا، ومازالت الإمارات مركزا تجاريا متميزا اليوم.

[1]- د. محمد نصر مهنا: تحديث الخليج العربي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٣٢.

[2]- عبد الرحمن يوسف بن حارب: مرجع سابق، ص ١٠٨.

شكل رقم (١)

خريطة دولة الإمارات العربية المتحدة [1]



[1] محمد سيد نصر وآخرون: الأطلس العرب، بيروت ١٩٩٦، ص ١١٢.

تبلغ مساحة دولة الإمارات نحو ٨٣،٦٠٠ كيلو متر مربع ، وبذلك تحتل المرتبة الثالثة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من حيث المساحة بعد المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان .

تتكون أراضي الدولة في معظمها من الصحاري ولاسيما في المناطق الغربية الداخلية وتحتل تلك المناطق واحات عدة مشهورة أهمها تلك التي تشغلها العين وضواحيها حيث تستغل المياه الجوفية التي تتوفر بفضل وجود جبل حفيت عن طريق شبكة ري تعرف باسم الأفلاج. (١)

كما أثر موقع دولة الإمارات على مناخها، فهي تقع في المنطقة المدارية الجافة التي تمتد عبر آسيا وشمال أفريقيا، وتخضع في الوقت نفسه لتأثيرات المحيط لوقوعها على ساحل الخليج العربي وخليج عمان الذي يتصل بالبحر الأحمر عن طريق باب المندب، مع وجود بعض الخصائص التي تُميز مناخها عن غيرها من الدول الواقعة في المنطقة نفسها.

وترتبط معدلات درجات حرارتها الشديدة صيفاً بارتفاع نسبة الرطوبة، كما يلاحظ عموما وجود فروق كبيرة بين مناخ (٢) المناطق الساحلية والمناطق الصحراوية الداخلية والمرتفعات التي تشكل في مجموعها تضاريس الدولة. فعلى الساحل يزيد متوسط درجة الحرارة في يوليو عن ٣٧،٧ درجة مئوية ، وترتفع نسبة الرطوبة لتصل أحيانا إلى حد الإشباع بينما يتسع المدى الحراري كلما توغلنا في قلب الصحراء التي تمثل القسم الأعظم من أراضي الدولة ، في حين يعتدل المناخ في منطقة الجبال والمرتفعات الأخرى . ويهب على الدولة نوعان من الرياح هما الموسمية وغير الموسمية، وتعد الرياح الموسمية منها أهم النوعين وهي تشتد في الربيع والقسم الأخير من الصيف، وتنقسم إلى نوعين:الأول يشمل الرياح الشمالية والتي

---

[١] – د. فاطمة الصايغ: الإمارات العربية المتحدة من القبيلة الى الدولة، دار الكتاب الجامعي، العين، ٢٠٠٠، ص ٥٣.

[٢] – دولة الإمارات العربية المتحدة: الكتاب السنوي، لندن ترايدنت، ١٩٩٩، ص ٢٦.

وانظر أيضا : EL-Mallakh .R:The Economic Development of the United Arab Emirates p.20.

تعرف بجفافها وتلطيف الحرارة ما لم تكن محملة بالأتربة والرمال. والنوع الثاني يطلق عليه اسم الرياح الشرقية – وان كانت في حقيقتها رياحا جنوبية شرقية – وهي قصيرة، وربما كانت على درجة شديدة من الرطوبة. وتتغير مجموعة الرياح على الغالب بين جنوبية أو جنوبية شرقية.

وتعاني الدولة من قلة الأمطار، شأنها في ذلك شأن جميع الدول الواقعة في المنطقة المدارية الجافة ، وتتطلب كميات الأمطار التي تسقط على الدولة بين سنة وأخرى ، كما تتباين معدلات هطولها بين منطقة وثانية ، فهي تكثر في إمارتي الفجيرة وراس الخيمة نظراً لموقعيهما الجغرافيين وقربهما من سلاسل الجبال ، ولذا نجد أن المنطقتين تضمان بعض أخصب أراضي الدولة ، بينما نراها تقل في الإمارات الباقية ، ويكون سقوطها بين شهري نوفمبر وابريل ، ولكن معظم ما يهطل يكون خلال شهري ديسمبر ويناير وربما رافق ذلك حدوث عواصف رعدية .([1])

وفيما يلي عرض موجز لأهم الخصائص الديموغرافية لدولة الإمارات عبر تاريخها:

طبيعة السكان

١ – الحضر

وهم سكان المدن، ويقطنون المدن الساحلية، وكانت حياتهم تعتمد على البحر الذي يستمدون منه رزقهم. وقد ارتبطت معظم الحرف التي مارسوها بالبحر كالغوص على اللؤلؤ وتجارته، وصيد الأسماك، وبناء السفن. وكانت مجتمعاتهم تمثل مجتمعات سكان السواحل بتقسيماتها الطبقية أي التقسيمات التي أوجدتها مهنة البحر مثل محول سفن الغوص وهو التاجر الكبير ويسمى "الطواش" و" النوخذة " أي ربان المركب، وطاقم الغوص والعاملين على ظهر السفينة، وهؤلاء كانوا يشكلون النسبة الغالبة من أبناء الشعب، إلى جانب طبقة أخرى من

[1] – محمد على الزرقا: تاريخ عمان قديما وحديثا، دمشق ١٩٥٦، ص ١٣.

تجار المواد الغذائية والاستهلاكية والمتاجر في الأسواق القديمة التي طورت الآن لتصبح مراكز تجارية كبرى، قضت على مهنة البحر السابقة. (١)

٢- الجماعات التي تعيش في السهول الخضراء

وهم بعض سكان إمارة رأس الخيمة وسكان الشحيلية ، ويشكلون طبقة المجتمع الزراعي في الإمارات، حيث يمتلكون مزارع تعتمد على مياه الآبار والأفلاج والأمطار وتنمو فيها أشجار الفواكه والخضراوات والأعشاب وغيرها ، ويقومون بجني محاصيلها وبيعها في الأسواق ، علاوة على وجود مراعي للأبقار والأغنام وغيرها من الحيوانات الداجنة التي يربوها للاستفادة من لحومها وبيعها أيضا ، ومن الملاحظ أن إصلاح المناطق الصحراوية وخطة التشجير الناجحة التي اتبعتها الدولة الآن وقد وسعت من المناطق الزراعية فيها ونشرتها في أماكن متعددة .(٢)

٣- سكان الجبال

وأشهرهم قبائل الشحوح التي تقطن منطقة رؤوس الجبال في رأس الخيمة ورأس مسندم في عمان، وهم قبائل عربية اختاروا العيش في الجبال، فصارت لهم طبيعة جبلية خاصة. (٣)

٤- سكان الجزر

٥- المجتمعت مجموعة كبيرة من الجزر، يبلغ تعدادها حوالي مئتي جزيرة، أشهرها أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى، وجزيرة داس، وصير بني ياس، ودلما وصير بونعير

[1] -د.فاطمة الصايغ: مرجع سابق، ص٢٠ .

[2] - د. معين خليل عمر : مجتمع الامارات والمفاعيل العملاقة ، دار الكتاب الجامعي ، العين ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠-٢٠٠١ ، ص١٨.

[3] -د محمد حسن العيدروس : الإمارات بين الماضي والحاضر ، دار العيدروس للكتاب الحديث ، الإمارات ٢٠٠٢م ص ٢٠.

وغيرها من الجزر، يسكنها عدد كبير من السكان الذين يمارسون مهن البحر المختلفة، كما انتشرت فيها الزراعة الآن.

٥- المجتمع المتنقل بين الساحلين الإيراني والعربي في الخليج

وهم عرب تركوا الإمارات لفترة معينة، ولأسباب مختلفة، وعاشوا في السواحل الفارسية، حيث كونوا هناك مدنا وإمارات ومجتمعاً عربياً خاصاً بهم، وصاروا يتنقلون بين الساحلين. وقد تمكن قسم منهم من تأسيس إمارات مستقلة في الساحل الفارسي وكذلك في الساحل الغربي، وأشهرهم القواسم وآل معلا، كما أن هناك قبائل أخرى كانت لها مقاطعات خاصة بها، مثل بني حماد والمرازيق والعبادلة وبني بشير وغيرهم وقد عادوا جميعا الآن إلى وطنهم الأصلي أرض الإمارات واستقروا فيها (١).

ثانياً: التكوين العرقي والاجتماعي للمجتمع الإماراتي

ينتمي شعب الإمارات مثل غيره من الشعوب العربية إلى أصول عربية، وتربطه بتلك الشعوب روابط الدين واللغة والتاريخ المشترك. وأبناء شعب الإمارات يغلب عليهم الطابع القبلي أي أن أبناءه ينتمون إلى قبائل عربية لها أنساب معروفة، وتنقسم إلى بطون وأفخاذ، وهم يتلقبون بأسماء تلك القبائل وبطونها وأفخاذها.

وقد تعرض شعب الإمارات عبر العصور المختلفة إلى الاختلاط بهجرات أجنبية خصوصا تلك التي أتت من الهند وإيران وأفريقيا. ومن المعروف أن المدن الساحلية تكون أكثر تأثرا بالهجرات من غيرها. وقد أثرت هذه الهجرات على الطبيعة الاقتصادية والتركيبة الاجتماعية

1 –د. فالح حنظل: "التركيبة السكانية لمجتمع الإمارات في مرحلة ماقبل النفط "، مجلة "شئون اجتماعية "، العدد ٤٤ لسنة ١٩٩٤، ص٧.

والثقافية للبلد بينما بقيت الجماعات التي يغلب عليها طابع البداوة بعيدة عن تلك المخالطات، فحافظت على ارثها العربي البدوي بكل صفاته ومميزاته. (١)

تنتمي التركيبة السكانية لشعب الإمارات إلى قبائل قحطانية وعدنانية هاجرت من مواطنها الأصلية قبل آلاف السنين(٢)، وسكنت أرض الإمارات وعاشت في ربوعها، وتفرعت منها قبائل نزارية ويحائية. وقد انقسمت هذه القبائل إلى بطون وأفخاذ أطلقت على نفسها أسماء من أشتهر من شيوخها، وبالتالي أصبح هناك المئات من التسميات القبلية التي بمجموعها كونت المجتمع الإماراتي. الآن أكثر من أشتهر من تلك القبائل هي التي لها مركز السلطة والحكم راهناً (٣) ، فحكام أبو ظبي ودبي من قبائل بني ياس ، وحكام إمارتي الشارقة ورأس الخيمة من القواسم ، وحكام إمارة عجمان من النعيم ، وحكام أم القيوين من المعلا ، وحكام الفجيرة من الشرقيين . ومن الطبيعي أن لكل واحدة من هذه القبائل بطونا وأفخاذا متعددة أيضا كما أنها وبحسب الظروف السياسية، خاصة ظروف الانقسام القبلي الحزبي السياسي إلى هنائي وغافري والذي شمل عمان والإمارات فقد انعكس ذلك على الكتلتين الأكبر في الإمارات وهما بني ياس والقواسم، بحيث ضم هؤلاء معهم في تكتل قبلي سياسي قبائل أخرى، فمن قبيل المثال تتزعم بني ياس الكتلة الهنائية، فيما تزعم القواسم الكتلة الغافرية.

لذا سنركز وبشكل مختصر على هذين الرهطين الأكثر نشاطا من الناحية السياسية:

- **بني ياس**

وهم أبناء القبيلة الذين يسكن أغلبهم في إمارتي أبوظبي ودبي (٤)، وينقسمون إلى عدة بطون أهمها:

1 –عبد الله بن صالح المطوع: "الجوهر واللآلي في تاريخ عمان الشمالي" من منشورات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ١٩٨٣،ص ٤٥.

–وانظر كذلك :للدكتور فالح حنظل : "المفصل في تاريخ الإمارات العربية المتحدة ، منشورات مركز التراث والتاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة، ١٩٨٣، ص٨٥.

2 – د. فاطمة الصايغ : المرجع السابق ص٢٧ .

3 – د. معن خليل عمر : المرجع السابق ، ص١١

4 –ج.ج.لوريمر :دليل الخليج العربي –الجزء التاريخي –منشورات حكومة قطر ، ١٩٦٧ ، ص٥٦ .

–وكذلك أنظر :.U.A.E.Volume 2(page 182

ـــ آل بوفلاح، ومنهم آل نهيان حكام إمارة أبو ظبي .

ـــ آل بوفلاسة ، ومنهم آل مكتوم حكام إمارة دبي .

ـــ الهوامل، القبيسات، السودان، الرميثات المحاربة، المرر، المزاريع، القمزان، آل بوفهير. وقد انضمت إلى بني ياس في حلف سياسي عدد من القبائل أشهرها المناصير، والعوامر، والظواهر فصارت لهم قوة وسيطرة على المناطق البرية الواسعة التي يعيشون فيها.

- **القواسم**

وهم العشيرة التي ينتسب إليها حكام إمارتي الشارقة ورأس الخيمة وقد كانت الإمارة القاسمية الكبرى في عهد الشيخ سلطان بن صقر الأول (١٨٠٣-١٨٦٦) تمتد من بلدة دبا الحصن إلى الفجيرة ، ثم إلى كلباء على ساحل الشحيلية المطل على خليج عمان. وقد دخل معها في الحلف السياسي الغافري النعيم حكام إمارة عجمان، والمعلا حكام أم القيوين والشوامس أصحاب النفوذ في الحمرية والبريمي، وعدد آخر من القبائل أشهرهم بنوقتب وبنو كعب، ووقعت تحت نفوذهم قبائل الشحوح وزعاب، وملكوا جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى وغيرها، بل امتد نفوذهم إلى جزيرة القشم إلى الساحل الإيراني، حيث تقع مدينة "لنجة " عاصمتهم هناك، وظهر القواسم كقوة بحرية سيطرت على أجزاء واسعة من الخليج العربي، ومما ساعد على تعاظم نفوذهم هو تحالفهم مع القوة الوهابية الناشئة، وكذلك تزعمهم الحلف السياسي القبلي الغافري.

وقد اشتبكت سفن القواسم في معارك عديدة ضد السفن البريطانية التي كانت تمخر عباب الخليج العربي، وأنزلوا بها خسائر كثيرة [1]،وهددوا النفوذ البريطاني في الخليج الأمر الذي دفع بريطانيا لتجهيز حملات عسكرية أربع تمكنت من تحطيم الجهاز العسكري للقواسم على الساحلين العربي والفارسي ، ثم إجبارهم وبقية الإمارات على عقد معاهدة السلام العامة. وبالرغم من انتهاء القوة العسكرية للقواسم فان ذلك لم ينه – على أي حال- قوتهم السياسية،

ويحتوي عن جزء معين من القواسم .

1- Abdullah,Mohmmad Morsy : "The United Arab Emirates.A modern History,Crodm Helm London ,1978.Page 87.

حيث استمروا في موقع القيادة بالإمارات، إلى أن تفككت إمارتهم الكبرى وانفرط دورها في الحلف الغافري.

ليس المهم في هذا المقام أن نسبر في غور تاريخ الإمارات بقدر ما هو تبيان موجز لأهم العصور التي مرت بها هذه الدولة حتى الوقت الحاضر ولعل أهمها هي ما يلي:

١ – العصر القديم

كانت المنطقة التي تقوم عليها الإمارات تشكل جزءاً من منطقة ماجان التي وجد ذكرها في الألواح السومرية القديمة. ويرجع الفضل في الازدهار الحضاري الذي عرفته المنطقة إلى عاملين متشابكين هما:

١– استقلال موقعها الجغرافي استقلالا ذكيا، فأبناء المنطقة في جميع فترات التاريخ يركبون البحر، بل إن كلمة " ماجان " تعني في اللغة السومرية القوم الذين يركبون البحر.

٢– توسطت منطقة الإمارات من حيث الموقع حضارتين قديمتين هما:حضارة دلمن التي أصبحت معروفة الآن بأنها البحرين. والحضارة الثانية، حضارة نبط التي كانت تعني مناطق أفريقيا الشرقية كما كانت تعني أيضا في بعض المصادر منطقة السند[1].

وقد أشتغلت موانئ الإمارات قديما بالتجارة مع الهند والمدن السومرية، كما تشير إلى ذلك الأبحاث الأثرية، حيث تم العثور على أدوات فخارية لسومر وبلوشستان في منطقة البريمي وأم النار، كما توصلت الأبحاث الخاصة بالتنقيب في مناطق مخزرات وحفيت وفي رأس الخيمة، إلى إن حضارة المنطقة قد شهدت ارتباطاً بالحضارات المعاصرة – آنذاك – في كل من بلوخستان وبلاد مابين النهرين. وقد قام ذلك الترابط على أساس التجارة والمعاملات الثقافية

[1] محمد علي الزرقا: مرجع سابق، ص ١٥.

والحضارية.ولا تزال جهود الدولة الآن تخطوا بحثيث للتنقيب عن الآثار التي تركها التاريخ القديم للدولة مما قد تساهم في التعريف بالعمق الحضاري وأثره على المنطقة مستقبلاً.

٢ - العصر الإسلامي

يتفق المؤرخون على أن الأقوام التي سكنت دولة الإمارات قبل ظهور الإسلام هم من العرب. حتى أن بعضهم قد ربط بين انهيار سد مأرب وبين تدفق الهجرات العربية للمنطقة.[١]

وحينما ظهرت الدعوة الإسلامية، بادر أبناء المنطقة باعتناق الدين الإسلامي، كما شهدت منطقة الإمارات هزيمة المرتدين في الموقعة الكبيرة التي حدثت في "دبا "بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم وقد أسهم أبناء المنطقة ـــ بعد ذلك ـــ إسهاما كبيرا في نشر الإسلام في كثير من مناطق آسيا وأفريقيا بحكم اتصالاتهم التجارية بهذه المنطقة، وشاركت القبائل القديمة في الحملات القديمة التي اتجهت إلى إقليم فارس. وهنا نلاحظ دور الموقع الجغرافي للإمارات في إيجاد العديد من العلاقات الاقتصادية وغير الاقتصادية مع العالم الخارجي. وقد عادت هذه العلاقات بالازدهار والرواج الاقتصادي لشعب منطقة الإمارات طيلة العصر الإسلامي، ونشأت العديد من المدن التجارية العربية مثل البصرة، والبحرين وبوشهر وسيران. كما ظهر خلال تلك الفترة الملاح العربي أحمد بن ماجد الذي عرف بمؤلفاته العديدة في الملاحة وفنون الإبحار والتي كان لها الفضل الكبير على حركة الكشوف الغربية في أوروبا بعد ذلك.

غير أن هذه المدن التجارية العربية لم تلبث أن اندثرت تحت ضغط الأحداث السياسية التي توالت على المنطقة مثل حركة القرامطة، وسقوط الدولة العباسية، وغزوات المغول ومن ثم

---

1 -عبد الرحمن يوسف بن حارب: الخليج العربي والتطورات السياسية، ١٩١٤-١٩٧١دار الثقافة العربية، الشارقة بدون تاريخ للطبع ص ٥٦-٥٧.

اكتشاف البرتغاليين لطريق رأس الرجاء الصالح، وقدومهم إلى المنطقة في أوائل القرن السادس عشر [1].

٣– العصر الحديث وبداية التنافس الدولي على الخليج

استمرت السيطرة البرتغالية للمنطقة ما يقرب من القرن ونصف (منذ بداية القرن السادس عشر حتى منتصف القرن السابع عشر) وهو أمر ترتب عليه انكماش واضح في الهجرات العربية التي كانت تصل إلى المنطقة. وقد أحكم البرتغاليون سيطرتهم على المنطقة، وطبقوا أسلوباً احتكارياً عنيفاً ومارسوا أساليب قاسية بما فيها إحراق السفن وتعذيب التجار، وغير ذلك من الأساليب التي كان لها أعظم الأثر في حرمان القوى العربية الإسلامية من ازدهارها الملاحي السابق [2].

وقد بذلت القوى الإسلامية جهودا للتخلص من السيطرة البرتغالية، وتزعمتها دول المماليك التي كانت تحكم مصر والشام. ولكن الأسطول المملوكي تعرض لهزيمة كبيرة في موقعة ديو البحرين الشهيرة التي تقع على الساحل الهندي عام ١٥٠٩. تصدت الدولة العثمانية للبرتغاليين، بعد أن أحكموا السيطرة على معظم دول العالم الإسلامي واندحار دولة المماليك، ولكن جهود العثمانيين لم تفلح في استيعاب تجارة الشرق، وقد ساعد على ذلك الصراع الطائفي بين القوتين الإسلاميتين الكبيرتين مما أدى إلى فشل كافة الجهود للتصدي للبرتغاليين من جانب القوى الإسلامية. وقد قاوم السلطان " مقرن بن زاهل " من بني جبر حاكم البحرين للبرتغاليين حتى قبل عام ١٥٢١م.

---

1 –خالد بن محمد القاسمي: الخليج العربي في السياسة الدولية، دار الثقافة العربية، الشارقة، ص٤٥.

2 – عبد الرحمن يوسف بن حارب: الخليج العربي والتطورات السياسية، ١٩١٤–١٩٧١، مرجع سابق، ص ٦٠، ٦١، ٦٢.

وتدريجياً بدأت الإمبراطورية البرتغالية تمر بفترة من الضعف لعوامل أدت، إلى ظهور بعض الدول المنافسة التي عملت على القضاء على سيطرة البرتغال الاحتكارية وقامت بتأسيس الشركات التجارية كشركة الهند الشرقية البريطانية والفرنسية والهولندية، كما أن تنامت ثمة عوامل ضعف داخل البرتغال نفسها بوصفها دولة صغيرة تحتاج لقوة كبيرة للاحتفاظ بنفوذها على إمبراطورية شاسعة الأرجاء.

إلا أن ما يغفله المؤرخون هو الدور الذي قامت به المقاومة العربية في المنطقة التي تقوم عليها دولة الإمارات العربية للتصدي للسيطرة البرتغالية. فقد أعلن " ناصر بن مرشد " إمام عمان – وهو من أسرة اليعاربة – الجهاد لتحرير المنطقة ومن هنا يمكن أن نتلمس العلاقة التاريخية الوطيدة بين عمان وبين الشعب الذي يسكن منطقة الإمارات للتخلص من سيطرة القوة البرتغالية.

كما تجدر الإشارة إلى استجابة عرب المنطقة لحركات الجهاد الديني التي قام بها أئمة اليعاربة، وتمكنوا من طرد البرتغاليين من مسقط عام ١٦٥٠الى معاقلهم في سواحل الهند، وسواحل أفريقيا الشرقية.[1]

لم يلبث دور اليعاربة، أن تعرض للأفول نتيجة للتمزق الطائفي، والحروب الأسرية مما أدى لتعرض عمان لغزوة قاسية وصلت من ميناء بندر بن عباس إلى خور فكان ورأس الخيمة كما وصلت القوات الفارسية إلى صحار ، مما أثار المقاومة من الفرس التي قادها " أحمد بن سعيد " الذي كان واليا لليعاربة على صحار . وقد تمكن أحمد بن سعيد من طرد الفرس والوصول إلى الإمامة حيث أسس الدولة البوسعيدية سنة ١٧٤١ م. وهي الدولة التي مازالت تحكم عمان حتى وقتنا الحاضر.

[1] – صلاح العقاد: المشرق العربي المعاصر، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨٣، ص٢٠.

على أثر قيام دولة البوسعيد بدأ يتضح في المنطقة – التي تقوم عليها دولة الإمارات الآن – تشكيل سياسي جديد، يعتمد على ظهور حلفين قبليين كبيرين هما:

أ – حلف القواسم في القسم الشمالي.

ب– حلف بني ياس في القسم الجنوبي.

وفي الواقع ثمة عاملين أساسيين أديا إلى قيام هذين الحلفين وهما:

١– انهيار السيطرة البرتغالية

٢– عدم وجود قوى كبرى في المنطقة، وتتمثل في:

أ– انهيار دولة اليعاربة.

ب– الأسلوب السطحي للدولة العثمانية [١].

ج– لقد آل انشغال القوى الأوروبية الكبرى بصراعاتها في الهند وتأسيس الشركات التجارية إلى ظهور ونمو التنظيمات السياسية والقبلية في المنطقة.

٤– العصر الحاضر:

يمكن القول – باقتضاب شديد – أن تكّون الحلفين الكبيرين سالفي الذكر – حلف بني ياس في الجنوب وحلف القواسم في الشمال – كان بمثابة النواة الأولى لتكون الدولة القومية التي أكملت معالمها في إطارها السياسي المنظم في ١٩٧١/١٢/٢ حينما تم الإعلان عن اتحاد سبعة إمارات هي أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة والفجيرة – وبذلك تأسست دولة الإمارات العربية المتحدة الحديثة انظر شكل رقم (٢).

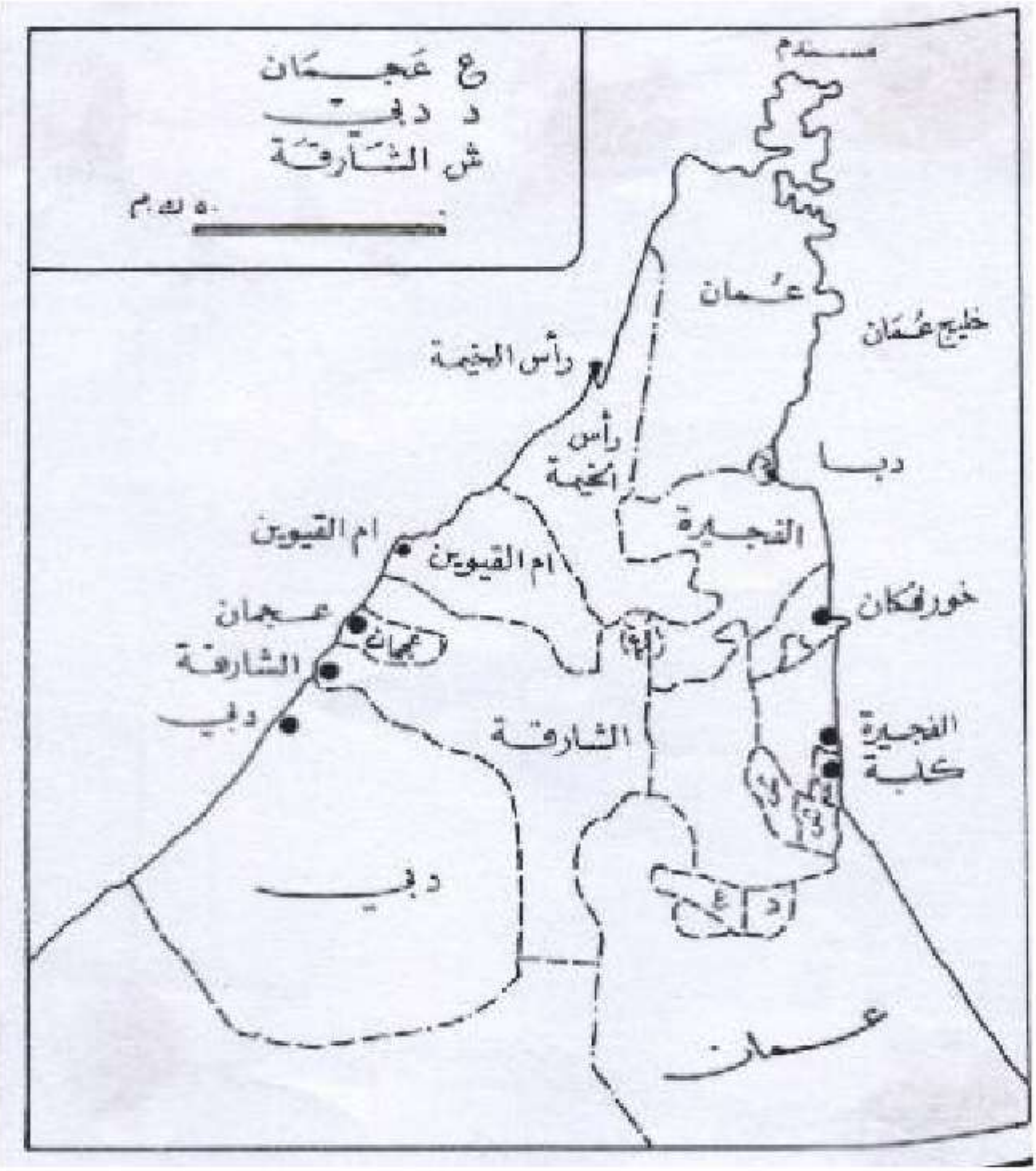
[1] –عبد الرحمن يوسف بن حارب: الخليج العربي والتطورات السياسية (١٩١٤-١٩٧٠)، مرجع سابق، ص٦٣.

وقد تم هذا الاتحاد المبارك بشكل نظامي ودستوري بحيث اكتمل بموجبه تثبيت الكيان السياسي للإمارات من الناحية الداخلية والخارجية، فأزيلت الحدود بين الإمارات، وتم تثبيت الحدود الخارجية لدولة الاتحاد تحت علم واحد وقيادة سياسية واحدة برئاسة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، الذي كان لبعد نظره وحكمته الفضل الأكبر في جمع شمل هذه الإمارات السبع في كيان سياسي واحد [1]. فضلا عن الاستجابة الواعية لإخوانه أعضاء المجلس الأعلى الحاكم والمكون من حكام الإمارات الأخرى الست

[1] –الإمارات العربية: دراسة مسحية شاملة للمنظمة العربية للثقافة والعلوم، ١٩٨٥، ص٦٠.

شكل رقم (٢)

خريطة دولة الإمارات العربية المتحدة الشمالية[1]



[1] - محمد سيد نصر واخرون: مرجع سابق ،ص ١١٤

ثالثاً: النظام السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة

كان مولد دولة الإمارات العربية المتحدة في ٢ ديسمبر عام ١٩٧١ تتويجاً لطموحات الشعب الإماراتي في تأسيس دولة عصرية ذات كيان سياسي متين، وتجسيداً لسعي دؤوب قام به صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وإخوانه حكام الإمارات [١]. فقد سيطرت فكرة الاتحاد على أذهان شيوخ المنطقة لما يحققه لهم من أغراض سياسية واقتصادية بعيدة المدى، وما يتيحه من فرص الاندماج في ظل دولة لها ثقلها الاقتصادي والسياسي في المنطقة.

وقد صدر الدستور المؤقت في دبي يوم ١٨ يوليو ١٩٧١ بناء على القرار الاتحادي رقم[٢] لسنة ١٩٦٩ الصادر عن المجلس الأعلى للاتحاد، بما فيه من تثبيت للحقوق والواجبات العامة وتحديد السلطات الاتحادية. وقد نص الدستور المؤقت عل أن دولة الإمارات دولة مستقلة ذات سيادة، كما يجوز لأي قطر عربي أن ينضم للاتحاد إذا ما وافق المجلس الأعلى بالإجماع على ذلك.

كما نص الدستور على أن الإمارات العربية المتحدة جزء من الوطن العربي تربطها به روابط الدين واللغة والمصير المشترك، وبأن الدين الرسمي للدولة هو الإسلام، والشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع[٣].

---

1 –راجع في خطوات قيام الاتحاد:- د.فاطمة الصايغ : الإمارات العربية المتحدة من القبيلة إلى الدولة، دار الكتاب الجامعي، العين ٢٠٠٠م [ص٣٨٣-٣٩٦].

2 – خالد بن محمد القاسمي :- التاريخ السياسي والاجتماعي لدولة الإمارات العربية المتحدة، ١٩٤٥ –١٩٩٠، ص٣٠٦-٣٣٧.

3- لمزيد من التفصيلات راجع عن دستور الإمارات.

أما عاصمة الاتحاد، فقد نص على إنشاء عاصمة في منطقة الحدود بين إمارتي أبو ظبي ودبي تعرف باسم " الكرامة " والى أن يتم إكمالها، فإن مدينة أبو ظبي تكون المقر المؤقت للاتحاد.

أما في المجال الداخلي فقد أكد الدستور على أن المساواة والعدالة الاجتماعية، وتوفير الأمن وتكافؤ الفرص أمام جميع المواطنين هي من أهم أهداف الاتحاد. وقد حرم الدستور التمايز بين المواطنين بسبب الأصل أو الموطن أو العقيدة الدينية أو المركز الاجتماعي، كما كفل الحريات الشخصية لجميع المواطنين.

وتعد دولة الإمارات ثاني دولة في الخليج تؤسس حكماً دستورياً يقوم على أساس فصل السلطات مع تعاونها – بعد الكويت – وتعد هذه الخطوة مهمة إذ أنها غيرت من مفاهيم الحكم في المنطقة، وأعلنت عن التحول من النظام القبلي إلى النظام الدستوري.

وقد ظل الدستور المؤقت معمولا به في دولة الإمارات إلى عام ١٩٩٦ حيث تم إلغاءه وإعلان الدستور الدائم للدولة [١].

رابعاً: صنع القرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة:

حدد الدستور موقف تكوين السلطات الاتحادية على النحو التالي:

أ) المجلس الأعلى للاتحاد.

ب) رئيس الاتحاد ونائبه.

ت) مجلس وزراء الاتحاد.

ث) المجلس الوطني الاتحادي.

ج) القضاء الاتحادي.

1 –محمد حسن العيدروس: التطورات السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ذات السلاسـل، الكويت، ١٩٨٣، ص١٨٩.

–ولمزيد من فهم دور المؤسسات الاتحادية راجع "الدستور الدائم لدولة الإمارات العربية المتحدة ".

–وراجع أيضا :–"الإمارات العربية المتحدة :دراسة مسحية شاملة "المنظمة العربية للثقافة والعلوم ،١٩٨٥، ص٧٢.

١- المجلس الأعلى للإتحاد:

يشكل من حكام هذه الإمارات السبع، ويختص بوضع ميثاق كامل دائم للإتحاد، ويرسم سياسته العليا في المشاكل الدولية والسياسية والدفاعية والاقتصادية والثقافية وغيرها المتصلة بأغراض الاتحاد.

ويصدر قراراته بالإجماع ويتناوب حكام الإمارات السبع سنويا رئاسة هذا المجلس ويتولى تمثيل الاتحاد في الداخل وتجاه الدول الأجنبية.([1])

٢ – رئيس الاتحاد ونائبة:

وتنفيذا لقرار المجلس الأعلى في دورته الثالثة بشأن رئيس الاتحاد. ونائبة جري انتخاب الشيخ زايد نفسه رئيسا للإتحاد لمدة سنتين بإجماع الأصوات. أما انتخاب نائب الرئيس فلم يتم بهذه السهولة بل كان محل مشاورات ومداولات إذا رشح وفد البحرين، الشيخ راشد بن سعيد المكتوم حاكم دبي لهذا المنصب ولكنه رفض في بادىء الأمر زهدا فيه ورشح حاكم الشارقة لكنه لم يحصل إلا علي سبعة أصوات من أصوات الإمارات السبع. وبذلك سقط الترشيح لتخلف الإجماع، وأعيد اختيار الشيخ راشد بن سعيد الذي أومأ هذه المرة بالقبول.

٣ – رئيس وزراء الاتحاد:

اختير بالإجماع أو تردد أو مساومات سمو الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم لرئاسة الوزارة الاتحادية ولكن الخلاف بدأ علي أشدة حول توزيع المناصب الوزارية حيث تمسك أكثر من حاكم رأس الخيمة الشيخ صقر بن محمد القاسمي بوزارة الدفاع لإمارته بوزارة الداخلية كبديل عنها وبعد تردد اشترط الاحتفاظ لإمارته بوزارتي الأشغال والزراعة.

[1] - يحيى حلمي رجب: أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الأقليمية والعالمية، القاهرة ١٩٩٦، ص ٦٠.

اقترح في النهاية حسما لهذا الخلاف أن تقوم كل إمارة بترشيح ثلاثة من مواطنيها وأن يترك للجنة الثلاثية من أعضاء المجلس الأعلى للحكام ي، اختيار أعضاء الوزارة من بين هذه المجموعة علي أن يقر المجلس الأعلى للحكام تعيينهم في مناصبهم.

٤– القضاء الاتحادي:

يحدد القانون تشكيلها ونظامها واختصاصاتها ونصت الاتفاقية علي أن يصدر تعيين المقر الدائم للإتحاد قرار من المجلس الأعلى وله أن يجتمع في أي مكان آخر يحدد.

كما أشارت الاتفاقية إلى أن كل إمارة تستمد في ممارسة شؤونها المحلية الخاصة التي لم يسندا لاختصاص بصددها الاتحاد ذاته بموجب الاتفاق، لا سيما إذا كان الغرض من ذلك جعل الروابط بين الإمارات الأعضاء اشد قوة وأكثر مكانه.

ونصت الاتفاقية علي أن يعمل بها اعتبارا من ٣٠ يناير ١٩٧٢وفقا للأنظمة المرعية في كل إمارة عضو، وذلك إلى حين وضع ميثاق بالنظام الكامل الدائم للإتحاد.([1])

٥ – المجلس الوطني الاتحادي:

في الثالث من شهر فبراير ١٩٧٢ أصدر صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مرسوما بإنشاء المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة ويمثل السلطة التشريعية في الدولة، ويتشكل المجلس الوطني الاتحادي من أربعين عضوا يتم اختيارهم بواقع ثمانية أعضاء لكل من ابو ظبي ودبي وستة أعضاء لكل من الشارقة ورأس الخيمة وأربعة أعضاء

[1]– أشاد د . وحيد رأفت وهو الذي كلفه المجلس الاعلى للحكام السبع بوضع دستور الأتحاد في دراسته حول اتحـــاد الامارات العربية المتحدة بجهود د. حسن كامل هو القوة الدافعة الى توقيع اتفاقية دبي في ١٩٦٨/٢/٢٧ وليست هـــذه الاتفاقية في الواقع الا صورة معدله للمشروع القطري الذي كان قد اعده من قبل كما كان لتوجيهاته ودراساته ومتابعته اثر في كافة القرارات التي اتخذها كل من المجلس الأعلى للأتحاد المؤقت منذ التوقيع على الأتفاقيات المشار اليها راجع د. وحيد رأفت في (دراسة حول أتحاد الامارات المجلة المصرية للقانون الدولي، مرجع سابق، ص ١١١ .

لكل من عجمان وام القوين والفجيره ويمثلون في المجلس جميع أفراد الشعب وليس إماراتهم فقط.

٦ – أجهزة المجلس وتتكون من:

هيئة المكتب التي تتألف من رئيس المجلس ونائبين ومراقبين اثنين ينتخبهما المجلس في كل دورة جديدة[١]أو تستبقيهما اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية وتتألف من رئيس المجلس بحكم منصبه وعضوية وكيل المجلس وأمين السر وثلاثة أعضاء آخرين يتم انتخابهم أو استبقائهم في كل دورة.

وبضم المجلس ثماني لجان متخصصة تتولى دراسة مشروعات القوانين التي تحال إليها من قبل المجلس وهي:

١ – لجنة الشئون الداخلية والدفاع.

٢ – لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية

٣ – لجنة الشئون التشريعية والقانون

٤ – لجنة التربية والتعليم والشباب والثقافة والأعلام

٥ لجنة الشئون الصحية والعمل والشؤون الاجتماعية

٦ لجنة الشئون الخارجية والتخطيط والبترول والثروة المعدنية والزراعة والثروة السمكية.

٧ – لجنة الشئون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة.

٨ – لجنة فحص الطعون والشكاوي.

وللمجلس أمانة عامة تساعدة في أداء المهمة المنوط به.

---

2 - محمد حسن العيدروس: مرجع سابق، ص ١٨٩.

وقد افتتحت أعماله في السادس من فبراير ١٩٩٣ وقد أعطى الدستور المجلس حق مناقشة أي موضوع من المواضيع العامة والمتعلقة بشؤون الاتحاد، كما ضمن الدستور عدم مؤاخذة أعضاء المجلس عما يبدونه من الأفكار والآراء أثناء قيامهم بعملهم داخل المجلس أو في لجانه وعدم إجازة اتخاذ أي إجراءات جزئية ضد أي من الأعضاء خلال انعقاد المجلس في غير حالة التلبس بالجريمة.

وينظر المجلس في دورته العادية في مشروع قانون الميزانية العامة السنوية للاتحاد مشروع قانون الحساب الختامي وتعرض عليه مشروعات القوانين المالية قبل رفعها إلي رئيس الاتحاد لعرضها على المجلس الأعلى للإتحاد بغية التصديق عليها وللمجلس الوطني الموافقة عليها أو تعديلها أو رفضها ويمثل حكومة الاتحاد في جلسات المجلس الوطني الاتحادي رئيس الوزراء أو نائبه أو احد أعضاء الوزارات الاتحادية علي الأقل للإجابة على الأسئلة التي يوجهها إليهم أي عضو من أعضاء المجلس للإستفسار عن الأمور الداخلية في اختصاصاتهم([1]).

ويلاحظ هنا أن المجلس الأعلى للاتحاد هو في الوقت نفسه صاحب السلطة التنفيذية فهو صاحب القرار السياسي في الدولة وليس مجلس الوزراء.

وتتكون السلطة التنفيذية في دولة الإمارات من هيئات ثلاثة هي: رئيس الاتحاد، ونائبه، ومجلس الوزراء، وبذلك لم يأخذ الدستور بثنائيه الجهاز التنفيذي كما هو الحال في الدولة البرلمانية ولا بوحدة السلطة التنفيذية كما هو الحـــال في الدول الرئاسية

[1]- خليل باحسون: موسوعة الخليج العربي، الجزء الثاني، بيروت، ١٩٩٧، ص ١٢٣-١٢٤.

ويرجع ذلك إلى الطريقة الخاصة لنظام الحكم في دولة الإمارات ومحاولة التوفيق بين طبيعة النظام الاتحادي وبين أنظمة الحكم السائدة في الإمارات الأعضاء في الاتحاد.[1]

ويتولى المجلس الأعلى للاتحاد رسم السياسة العامة للدولة كما يتولى الرقابة العليا على اختصاصات مجلس الوزراء ويشرف على مشروعات القوانين التي يوافق عليها المجلس الوطني الاتحادي وسلطة المجلس الأعلى في هذا الشأن بعد اتخاذ الإجراءات الشكلية النهائية.[2]

أما بالنسبة لدور وزارة الخارجية في السياسة الخارجية، فقد نصت المادة (١١) من القانون الاتحادي بأن " تقوم وزارة الخارجية بوضع الاقتراحات اللازمة لتخطيط السياسة الخارجية للدولة والإشراف على تنفيذ هذه السياسة بالتنسيق مع أجهزة الدولة المعنية بالعلاقات الخارجية "[3].

وقد نصت المادة (٣) من القانون الاتحادي على أن وزير الخارجية هو المستشار الرئيسي لرئيس الدولة في الشئون الخارجية، وتتخذ القرارات في المشكلات السياسية التي تعرض من يوم إلى يوم وفقاً للسياسة العامة للدولة والتي يقررها المجلس الأعلى للاتحاد ورئيس الدولة ويتقدم بالتوصيات في شأن الاتجاهات الرئيسية التي تتعلق بتخطيط سياسة الدولة الخارجية والموضوعات ذات الأهمية التي تستلزم اتخاذ القرارات السياسية العليا والهامة من رئيس الدولة والمجلس الأعلى للاتحاد، ومجلس الوزراء الاتحادي والوزير يمثل الوزارة في أجهزة الدولة العليا، وأما المجلس الوطني الاتحادي، فيتولى المفاوضات ويستقبل البعثات الأجنبية.

---

1 – عادل الطبطبائي: النظام الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة مقارنة، مطبعة القاهرة الجديدة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٨م، ص ٩٠.

2 – السيد محمد إبراهيم: أسس التنظيم السياسي والدستوري لدولة الإمارات، مركز الوثائق والدراسات ، أبو ظبي ، ١٩٧٥ ، ص١٠٥ .

3 – سعيد محمد آل نهيان: السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، ١٩٨٥، ص ٩٠ .

أدوات السياسة الخارجية: تتمثل الأدوات التي تستعملها دولة الإمارات العربية المتحدة في سياستها الخارجية في الوسائل التالية:

١) الأداة الدبلوماسية أو التفاوض السياسي[1] وعادة مايتم التفاوض السياسي على صعيد رئيس الدولة من خلال الزيارات المتبادلة بينه وبين رؤساء الدول الأخرى، وكذلك على صعيد وزارة الخارجية والبعثات الدبلوماسية. وترجع أهمية هذه الأداة لصغر المساحة الجغرافية للدولة والحجم السكاني والافتقار للقوة العسكرية، والتلويح دائماً بالدعم المادي وتتخذ هذه الأداة أبعاد تتحرك خلالها و تتمثل في:

- دبلوماسية المؤتمرات والمنظمات العربية الدولية من خلال المشاركة الفاعلة في جامعة الدول العربية أو إحدى لجانها، أو الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها.
- دبلوماسية الصمت أي اللجوء للحياد في أي قضية قد تهدد أمنها وكيانها مما يبعدها عن الصراعات.

٢) دبلوماسية التوفيق، أي العمل على تقريب وجهات النظر وتضييق حدة الخلافات بين الأخوة الأصدقاء.

الدعاية أو الأداة التثقيفية: وتهدف إلى:

❖ إقناع الرأي العام بمصداقية السياسة العامة للدولة بما يتماشى مع مصلحتها.

❖ جذب وكسب بعض الدول للتعامل معها في مختلف الميادين. وقد تتمتع هذه الوسيلة ببعض التأثير نظراً لقدرة الدولة على القيام بالحملات الدعائية.

1- عبد الرحمن يوسف بن حارب: السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص١٤٦-١٤٧.

الأداة الاقتصادية:

بعد أن ظهر الدور السياسي للنفط كسلاح خلال حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م، كانت دولة الإمارات أول دولة عربية تستعمل النفط كسلاح ضاغط حيث أقدمت على قطع إمدادات النفط عن الدول التي كانت تساند إسرائيل بصورة مباشرة.

د- المشاركة في كافة المنظمات الدولية الهادفة إلى إحلال السلام العالمي والنهوض بمستويات الدول النامية، ودعم الشعوب المضطهدة، وإدانة الظلم والاستبداد والتمييز العنصري..(١)

٧- أسس السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة:

حدد الشيخ زايد رئيس الدولة الأسس التي تقوم عليها السياسة الخارجية لدولة الإمارات على النحو التالي:- (٢)

١- إتباع سياسة الصداقة، و مديد العون لكافة دول وشعوب العالم.

٢- حل الخلافات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وبين الدول المجاورة بالطرق الودية والسلمية وخير مثال على هذه السياسة تلك التي اتبعتها الدولة في مسألة الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث

٣- توسيع قاعدة الاتحاد، والترحيب بدول المنطقة للانضمام إليه.

٤- دعم القضايا العربية، والتنسيق والتشاور مع الدول العربية في كافة المجالات. (٣)

---

[1] - مانع سعيد العتيبة: البترول اقتصاديات دولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٧م، ص ٣٥٨-٣٥٩.

[2] - شمس الدين الصغيض و محمد خليل السكك: زايد والسياسة الخارجية، منشورات ديوان رئيس الدولة، الطبعة الأولى ١٩٩١، أبوظبي، ص٢١،٢٢.

[3] – عشان سلامة : "تأثير العلاقات العربية الدولية على الاتحاد" مأخوذ من "تجربة دولة الإمارات" ضمن مطبوعات دراسات الوحدة العربية ، ص١٠٢.

٥- الالتزام بميثاق ومبادئ الأمم المتحدة، والمشاركة في المنظمـــات الدوليـــة، ودعـــم التعاون الدولي.

٦- إتباع سياسة تقوم على التوازن في العلاقات الدولية.

إتباع سياسة تقوم على عدم الانحياز والابتعاد عن سياسة المحاور.

خامساً: الواقـــــع الاقتصـــادي

١ -الموارد الطبيعية (النفط والغاز)

يعتبر النفط أحد الموارد النادرة والقابلة للنضوب وغير القابلة للتجدد وقد استنزفته منطقة الخليج العربي إلى أبعد الحاجات الإنمائية.

والبترول في باطن الأرض مخزون احتياطي استراتيجي يتطلب الحرص عليه لتأمين مستقبل الأجيال القادمة وحتى تستطيع الأجيال القادمة و دول الخليج العربية أن تحقق التنمية الاقتصادية التي تتطلب بطبيعتها وقتا طويلا يقتضي معه إطالة عمر الاحتياجات النفطية.([١])

تعد دولة الإمارات العربية المتحدة إحدى أغنى مناطق العالم في النفط، سواء من حيث الإنتاج أومن حيث المخزون في باطن الأرض، والذي أمكن تقديره، مع المناطق المحيطة بها بنسبة ٧٠ % من جملة احتياطي النفط العالمي [٢]. ويقدر احتياطي النفط بها في عام ٢٠٠٠ بحوالي ٩٧،٨ مليار برميل [٣] .

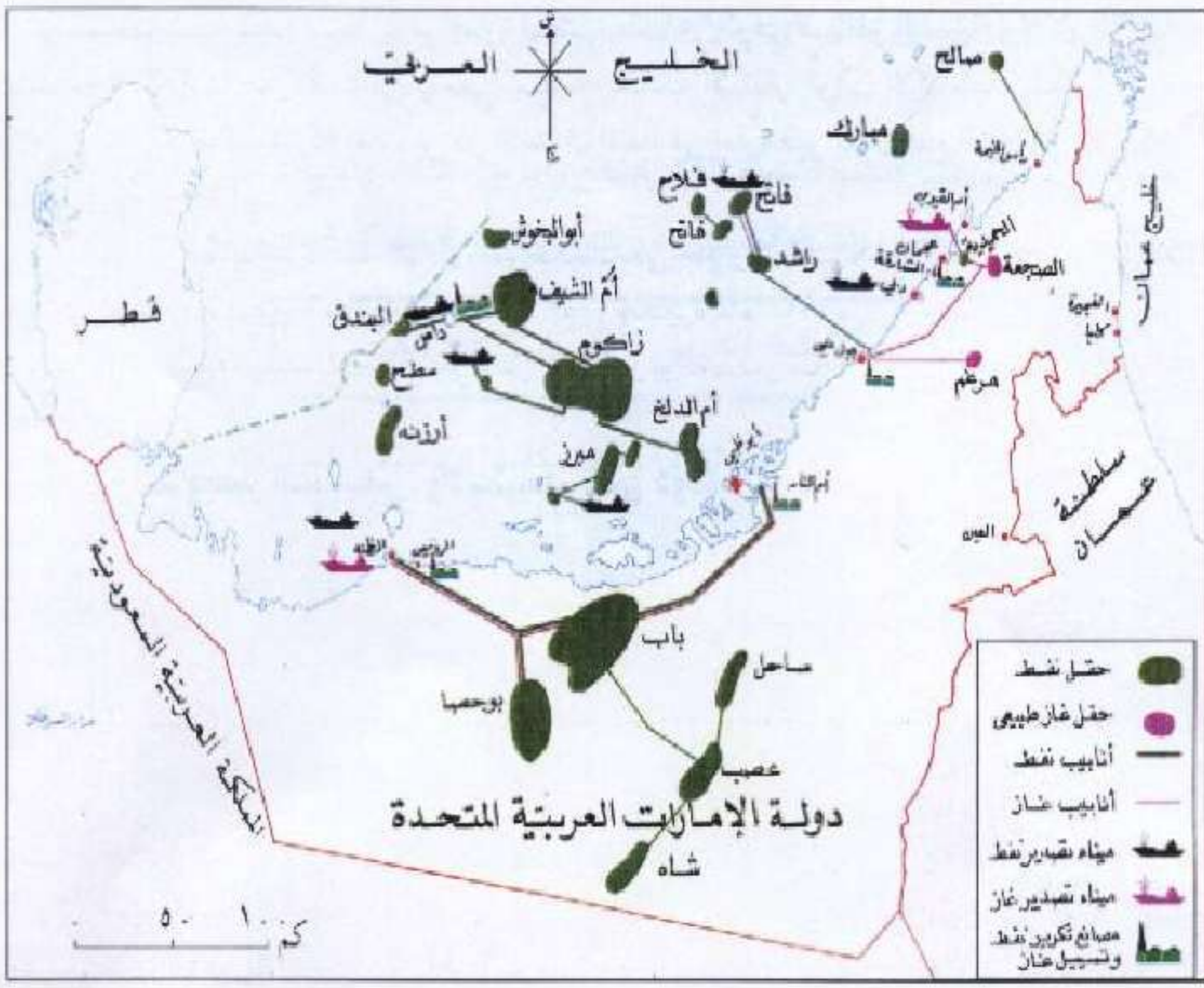
[1] - د . يحيى حلمي رجب: أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الأقليمية والعالمية، القاهرة، ١٩٩٧، جـــ٢، ص١١.

[2] -يسري الجوهري: جغرافيا العالم الاسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ١٩٩٢، ص٦٢.

[3] -تقرير الأمين العام السنوي السابع والعشرون، نقلا عن التقرير الاستراتيجي الخليجي الصادر عن وحدة الدراسات، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، يناير ٢٠٠٢، ص٢٩١.

شكل رقم (٣)

توزيع حقول النفط في دولة الامارات العربية المتحدة[1]



---

[1] – محمد سيد نصر وآخرون: الأطلس العرب، بيروت ١٩٩٦ص ١٠٥.

وترجع صناعة تكرير النفط إلي بداية السبعينات حينما تأسست شركة بترول ابو ظبي "أدنوك" عام ١٩٧١ للقيام بمهام الصناعة النفطية الخاصة ببترول إمارة ابو ظبي محليا وخارجيا وشملتهما تكرير النفط وتصنيعه للاستهلاك المحلي والتصدير وتمتلك " أدنوك"وتدير مصفاتين لتكرير النفط الخام، تقع أحداهما في منطقة الرويس والأخرى في أم النار وتقوم الشركات العالمية والدول المستهلكة، وتعتبر اليابان السوق الرئيسية لنفط أبو ظبي ، ويأتي بعدها شركاء "أدنوك" في الشركات العالمية.

ولدولة الإمارات دور بالغ الأهمية في تحقيق الاستقرار في أسواق النفط والغاز العالمية من خلال دورها الإيجابي والمتوازن في منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك OPEC" واكتسابها ثقة زبائنها منذ بداية تصديرها للنفط الخام عام ١٩٦٢([1]).

وفي مجال صناعة النفط تمتلك احتياطيات ضخمة تصل إل٥, ٩ % من الاحتياطي العالمي فيما يبلغ احتياطيها من الغاز أكثر من ٥،٨ تريليون متر مكعب . وقد دخلت الإمارات حديثا مجال صناعة البتر وكيماويات .، ويشرف على شؤون الشركة المجلس الأعلى للبترول الذي أنشأ عام ١٩٨٨ برئاسة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولى عهد أبوظبي ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة. ويتولى المجلس رسم سياسة أبو ظبي النفطية، ويتابع مختلف عمليات النفط والغاز والصناعات المرتبطة بها، في حين تتولى شركة أدنوك تنفيذ سياسة حكومة أبو ظبي وحماية مصالحها([2]).

---

[1] – يسري حسن الجوهري: مرجع سابق، ص ٦٤.

[2] – مانع سعيد العتيبة : مرجع سابق، ص ٣٦٠.

لقد انعكس إنتاج النفط بوفرة على المجتمع الإماراتي وهياكله الاقتصادية والسياسة والمادية والبشرية، فضلا عن تأثيراته العميقة في الواقع المعيشي والإنمائي في حياة المجتمع، وفي موازينه وتفاعلاته الاجتماعية سواء في مجال التعليم أو الصحة.الخ.خ .

وقد كشف تقرير لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) في عام ١٩٩٦، أن دولة الإمارات العربية المتحدة سجلت المرتبة الأولى في توفير فرص التعليم لمن هن في سن التعليم من الإناث في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تبلغ نسبة البنات غير الملتحقات بالتعليم الابتدائي ١% من مجموع السكان، كما أنها – أي دولة الإمارات تأتي على رأس دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث المستوى الصحي وذلك لعدم وجود حالات سوء تغذية للأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات.([1])

٢- حرب أكتوبر ١٩٧٣ وارتفاع أسعار البترول:

تعتبر حرب أكتوبر ١٩٧٣ بداية سلسلة متلاحقة من الأحداث في منطقة الخليج العربية كان لها أثرها الكبير في أمن الخليج العربي فقد تلا الحرب ارتفاع أسعار النفط، وقيام الثورة الإيرانية وسقوط نظام الشاه واهتزاز الوجود الأمريكي في المنطقة، والغزو السوفييتي لأفغانستان وقيام الاتحاد السوفييتي – سابقا – بدعم وجودة بالقرب من منطقة الخليج وقيام الحرب العراقية الإيرانية، وزيادة تواجد أساطيل القوي العظمي في الخليج لمواجهة حرب ناقلات البترول، ويلي غزو العراق الكويت بأبعاده الدولية.([2])

ففي ١٧ أكتوبر ١٩٧٣ قرر وزراء البترول العرب في احتماعهم بالكويت تخفيض إنتاج كل دولة عربية مصدرة للنفط ٥% شهريا إلى أن يتم انسحاب إسرائيل إلى حدود ماقبل ٥ يونيو ١٩٦٧ وحظر تصدير النفط كلية إلى الدول المساندة لإسرائيل، وفي ٤ نوفمبر ١٩٧٣ قرر وزراء البترول العرب زيادة نسبة التخفيض الى٢٥% تزداد النسبة شهريا ب ٥% وكان من أثر هذه القرارات مايلي:

أولا – اتجاه أسعار الزيت الخام إلى الارتفاع تصاعديا بطريقة تصعب متابعتها.

---

[1] - تقرير الأمين العام السنوي السابع والعشرون، مرجع سابق، ص٢٩٥.

[2] - د. يحيى حلمي رجب: أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والإعلامية، مرجع سابق، ص ١٧.

ثانيا – انتزاع "الأوبك "زمام المبادرة حيث انفردت عقب اجتماع وزرائها في ١٩٧٣/١٠/١٦ بتحديد الأسعار المعلنة لنفطها دون اشتراك شركات النفط العالمية.([1])

وبذلك خالفت هذه الدول العرف الذي كان ساريا على امتداد التاريخ حيث كانت حكومات هذه الدول تطالب الشركات بزيادة الصرف.فإذا وافقت الشركات على السعر الجديد فأنها تتولي بنفسها إعلانه باعتبارها صاحبة الزيت المنتج والمتصرف فيه، ولاشك أن قيام الحكومات بتحديد وإعلان السعر من جانبها هو الوضع الشرعي الأصيل باعتبار أن النفط ثروة قومية تتولي الدولة المالكة له تحديد قيمته وقد كان هذا الارتفاع في أسعار النفط ضروريا من أجل تصحيح العلاقات السعرية غير المتكافأه بين الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة له وسجل التاريخ لمنظمة الدول المصدرة ([2]) " أوبك" دورا رائدا في مجال السيطرة على أسعار

---

[1] - تمثل الدول العربية النفطية الوزن الأثقل بين أعضاء الأبك من حيث الإنتاج والصادرات والاحتياطي الكثرة العددية راجع Slmain Emiles : The Perdian Gulf as a sutbardinate System of World Politice Indian university ph.D.1977

[2] – سبق ان دعت الجزائر الى عقد دورة غير عادية للجمعية العامة للآمم المتحدة لدراسة مشكلات المواد الخام والتنمية وبحث المشكلات الاقتصادية التي تواجه المجتمع الدولي والأساس الجديد للعلاقات بين الدول المتقدمة والدول النامية . وعقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورتها السادسة غير العادية في مقر الامم المتحدة بنيويورك في الفترة من ٩ ابريل الي ٢ مايو ١٩٧٤ – وكانت هذه هي المرة الاولي التي تسنح فيها الفرصة امام دول العالم الثالث لتحتل مكانها الصحيح في المجتمع الدولي عن طريق تنسيق مواقفها خلال هذه الدورة حيث ان قوة العالم الثالث تكمن في انه يعتبر من أهم المصادر التي تعتمد عليها الدول الصناعية في تزويدها بالطاقة والثروات الطبيعية . وقد اثبت الكيان العربي المتمثل في الدول العربية المنتجة للنفط في ذلك الوقت انه قادر علة التحكم في الموقف بسيطرته علة مصادر الطاقة شريان العصر. كما لعبت دول دول منطقة الخليج العربية دورا عاما في اطار قمة الأقطار المصدرة للنفط "اوبك" في المفاوضات التي اجريت مع الدول المتقدمة النمو حول وضع النظام الاقتصاداي الدولي ، وأصرت " الأوبك" على أن يكون تفاوضها حول مسألة الطاقة لا بوصفها قضية منفصلة ولكن بوصفها جزءا من المفاوضات الشاملة التي تهم الدول النامية كلها . وتشكل طبيعة العلاقات بين الدول المتقدمة والدول النامية مسألة بالغة الحيوية في العالم المعاصر .

وفي عام ١٩٧٤ تمكنت اقطار منظمة " الأوبك " عموما زيادة حصصها في ملكية صناعة النفط في بلادها ومن مساهمتها في جميع نواحي هذه الصناعة فانتقلت بذلك وبموجب اتفاقية مع شركتي النفط البريطانية ونفط الخليج المالكتين لشركة نفط الكويت الامتيازية ٦٠% من عملياتها في انتاج وتصفيي وشحن الة حكومة الكويت ابتــداء من ١٩٧٤/١/١، كما سيطرت الكويت علي ٦٠% من ششركة النفط العربيية العاملة في المنطقة المحايدة ، وعقدت قطر اتفاق مع شركة نفط قطر وشل سيطرت به علي ٦٠% من مصالحها وذلك في ١٩٧٤/٢ كما سيطرت السعودية علي ٦٠% من مصالح شركة ارامكو في بلادها بموجب اتفاق معها في ١٩٧٤/٤/٦ وفي عام ١٩٧٥ عززت الدول العربية سيطرتها علي مواردها النفطية وعقدت الكويت في ١٩٧٥/١٢ اتفاقا بأثر رجعي الي ١٩٧٥/٣ مع كل من شركتي النفط البريطانية ونفط الخليج سيطرت بموجبه علي ال ٤٠% المتبقية من مصالحها في شركة نفط الكويت . وتضمن الاتفاق استمرار الشركتين المذكورتين في ادارة الشركة المشتركة " نفط الكويت ، وتضمن الاتفاق علي أساس تجاري مع اعطاء النقلات الكويتية الأفضلية علي غيرها في شحن النفط المشتري من الكويت وفي عام ١٩٧٦ سيطرت بموجبه علي ال ٤٠% من مصالحها في شركة نفط الكويت ، وتضمن الاتفاق استمرا ر الشركتين المذكورتين في ادارة الشركة المشتركة "نفط الكويت " وتوفير الخدمات الفنية والخبراء على اساس تجاري م

النفط، وقد مارست هذه المنظمة دورا هاما ومتزايدا في توجيه حركة نشاط الدول المصدرة للمواد الأولية الأخرى وزادت معه رغبتها في تحطيم الأوبك والقضاء عليها نهائيا.([1])

٣ – القطاع الصناعي:–

توافرت بدولة الإمارات مجموعة من العوامل المؤدية لقيام الصناعة الحديثة وأهمها:–

ا – توفر البترول والغاز الطبيعي، سواء كوقود أو كمادة أولية لصناعات عدة.

ب – توفر رأس المال.

ج – توفر ثروات طبيعية غير النفطية التي ساهمت هي الأخرى في رفد العديد من الصناعات الوطنية، منها:

١ – الثروة الرملية: التي استغلت في صناعة الزجاج.

٢–توافر بعض المعادن التي استغلت في الصناعة مثل النحاس، والباريت، والأسبتوس والنيكل والكروم.

٣– الثروة البحرية:وتشمل الثروة السمكية والروبيان التي تم تعليبها وتجفيفها وتصديرها للخارج

د – النقل والمواصلات:حيث تربط الإمارات شبكة الطرق الحديثة ووسائل النقل، إضافة إلى موقعها الاستراتيجي الذي ييسر كثيراً حركة النقل والمواصلات فيما بين مناطق الدولة ومنها إلى الدول المجاورة.[٢]

هـ– سياسة الدولة: رغم أهمية النفط في الاقتصاد الوطني، اتجهت الدولة نحو تنويع مصادر الدخل القومي وتعزيز البنية الاقتصادية وذلك من خلال تشجيعها لقيام العديد من الصناعات المحلية، وتنمية بقية القطاعات كالزراعة والتجارة وغيرها الأمر الذي أدى إلى تزايد معدلات الاستثمار المحلية([٣]).

---

[1]- د. يحيى حلمي رجب: أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والإعلامية، مرجع سابق، ص ١٨.

[2]– د. يحيى حلمي رجب: المرجع نفسه، ص ٦٥.

[3] – مانع سعيد العتيبة: مرجع سابق، ص ٣٦١.

يشكل القطاع الصناعي نسبة ٣٢ %من الناتج المحلي الإجمالي مع نهاية ١٩٩٨، وقد برزت خلال السنوات الماضية العديد من الصناعات الخاصة، مثل صناعة المواد الغذائية، والمنسوجات والملابس، والجلود، وصناعة الخشب والمنتجات الخشبية، ومنتجات الطباعة والنشر، إلى جانب الصناعات البترولية والكيماوية، وصناعة الإسمنت والطابوق وعلى نحو عام، وتستحوذ الصناعات التحويلية على أكثر من ٥٠% من قيمة الإنتاج الصناعي [١].

أما في مجال الصناعات التحويلية فقد بلغ عدد المصانع العاملة بالدولة ١٦٩٥ مصنعا تقدر استثماراتها بأكثر من ١٤ مليار درهم. وتأتي صناعة الإسمنت، ومواد البناء، وصهر الألمنيوم والأسمدة الكيماوية والصناعات الغذائية المتنوعة في مقدمة هذه الصناعات.

وقد حققت الصناعات الدوائية نموا مطردا من حيث الإنتاج والتسويق العالمي، وقد تمكنت شركة الخليج للصناعات الدوائية " جلفار " من إنتاج نحو مليار وحدة سنويا، وتبلغ جملة الاستثمارات الموظفة حوالي ١٦٥ مليون درهم.

وقد تمكنت المناطق الصناعية والمالية الحرة التي أقيمت في جميع الإمارات [٢] من جذب الاستثمارات الخارجية الضخمة، ونقل التكنولوجيا واستيراد أحدث التقنيات العالمية للبلاد، وبذلك قامت بدور هائل في مجال تعزيز التنمية الصناعية.

---

* يقال أنه بإمكان المستثمر تأسيس شركة في منطقة " جبل علي " خلال ٤٨ ساعة فقط بينما تحتاج إلى مدة لا تقل عن ستة أشهر لإقامة مثل هذه المؤسسة بدولة مثل مصر.

[1] ـوزارة الإعلام: دولة الإمارات العربة المتحدة، الكتاب السنوي،١٩٩٦، ص٢١٨.

[2] ـخالد بن محمد القاسمي: التاريخ الحديث والمعاصر لدولة الإمارات العربية المتحدة ،المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٨، ص١٥٩-١٦٠.

٤ ــ القطاع الزراعي

لم يكن الإنتاج الزراعي قبل قيام الاتحاد ذو أهمية تذكر، حيث أن معظم أراضي الإمارات صحراوية، سوى بعض الواحات التي كانت تكثر بها أشجار النخيل، وتنتشر بها بعض الزراعات الخفيفة مثل التبغ وبعض الخضار.

وبالتالي لم تكن مساهمة قطاع الزراعة سوى ٣و١ %من الإنتاج المحلي عام ١٩٨٤ [1].

وترجع أسباب ضآلة الإنتاج الزراعي في ذلك الوقت لأسباب عدة أهمها:

١. هبوط منسوب المياه الجوفية في بعض المناطق.

٢. نقص العمالة الزراعية حديثاً بفعل التعليم والتحضر.

٣. معظم الأراضي الزراعية كانت في حيازة الأفراد غير المزارعين.

ولكن مع ازدياد عائدات النفط، وانعكاساتها على القطاع الزراعي - كما هو الحال سائر القطاعات – تم التوسع في عملية استصلاح الصحراء، فزادت الرقعة الخضراء، بالإضافة إلى تدعيم المشاتل وتوزيع شتلات الخضار والفاكهة بأسعار رمزية، والعمل على إدخال الزراعات المحمية إلى جانب توفير حاجات الإنتاج ومكافحة الآفات الزراعية. وبلغ مجموع المساحة المزروعة في الدولة حوالي ٣٨ ألف هكتار [2] عام ١٩٨٥ ــ ١٩٨٦ بعد أن كانت تقدر بحوالي ١١ ألف هكتار.

كما أن إنتاج المحاصيل الزراعية وأعلاف الحيوانات الذي لم يكن يتجاوز ١٨,٨ ألف طن عام ١٩٧٧ تضاعف ليصل إلى ٣٢ ألف طن عام ١٩٨٥ ــ ١٩٨٦ أي ما يساوي ٨٧ % من حاجة البلاد [3].

---

1 ــدراسات في مجتمع الخليج والجزيرة، جمعية الاجتماعيين، الشارقة ، ج٣ ، عام ١٩٩١، ص٣٣.

2 ــوزارة الإعلام والثقافة، الإمارات العربية المتحدة ، بمناسبة العيد الوطني التاسع عشر، ص٩٧.

3 ــوزارة الإعلام والثقافة، المرجع السابق، ص ١٠٤.

٥ – الثروة السمكية:

تعد الإمارات من الدول الغنية بالثروة السمكية، حيث مارس الإماراتيون في الماضي مهنة صيد الأسماك والغوص. وقد كان الإنتاج في البداية ضئيلا نظرا لاستخدام وسائل بدائية في الصيد. وبعد تأسيس الاتحاد وتشجيعا لهذه المهنة وازدهارها قامت الحكومة بدعم الصيادين من خلال تقديم قروض ميسرة لهم، وقوارب ومعدات صيد ومخازن مبردة لحفظ الأسماك، وتوفير وسائل النقل وتربية الأسماك في أحواض خاصة. وتشير البيانات إلى أن سمو الشيخ سلطان بن محمد القاسمي حاكم الشارقة قد أنفق مبلغ ٦ ملايين درهم لمساعدة الصيادين في سائر أنحاء الإمارة تشجيعا لهم على الاستمرار في مزاولة مهنة الصيد [١].

يشكل صيد السمك ٩٦ % من قيمة إنتاج النشاط البحري، أما استخراج الملح فيشكل ٢ % والباقي يشكل قيمة صيد القريدس، والسلاحف البحرية والمرجان وغيرها، أما صيد اللآلئ فقد تأثرت كثيراً من جراء إنتاج اللآلئ اليابانية الصناعية وتلوث مياه البحر بفضلات البترول [٢].

وعلى ضوء سياسة الدعم التي اتبعتها الدولة في مجال صيد الأسماك، تزايدت مساهمة قطاع الصيد في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي ٦١٠ مليون درهم عام ١٩٧٩ لتصل إلى ١٣٤٩ مليون درهم عام ١٩٨٤. وهكذا أصبح قطاع الزراعة والثروة السمكية يمثل مصدرا هاماً للدخل القومي نتيجة لتلك السياسات التي اضطلعت بها الدولة من دعم وتشجيع للمواطنين العاملين في القطاع المذكور.

[1] –علي حسن الحمداني: دولة الإمارات العربية المتحدة: نشأتها وتطورها، مكتبة المعلا، الكويت، الطبعة الأولى،١٩٨٦، ص١٣١.

[2] –لوفسكيفنس لليكوفسكي: الإمارات العربية المتحدة، ترجمة حسان اسحاق، دار فيل، عام ١٩٧٩، ص٧٦.

٦ــ التجـــارة:

ساهمت عائدات البترول الضخمة في إحداث تغيرات جذرية في نمط العيش لدى سكان الإمارات، بالاتجاه الذي يعزز من رفاهية المجتمع وتلبية كافة احتياجاته ، ولذلك نشطت حركة القطاع التجاري ، لكن مساهمة الصادرات في الناتج الإجمالي المحلي كان ضئيلاً في بداية الأمر تقريبا، وهذا يعني أن الجزء الأكبر من النشاط التجاري يعتمد بدرجة كبيرة على السلع المستوردة من الخارج ، كما كانت مساهمة المنتجات المحلية ضئيلة في التجارة الداخلية . والتجارة في الإمارات انتقلت من تجارة تقليدية إلى تجارة حديثة نشطة تعتمد على رساميل ضخمة مستفيدة من العوامل التالية: (١)

١- وجود المنافسة الفعالة في السوق.

٢- خلو السوق من أية قيود، حيث لا ضرائب على المداخيل.

٣- فرض رسوم جمركية رمزية، فأقصى حد لهذه الرسوم هي ١ %.

٤- تنامي دور القطاع الخاص في القطاع التجاري حيث توجد العديد من المؤسسات الفردية – وطنية كانت أم أجنبية.

والتجار يمكن تصنيفهم إلى فئات عدة مثل تجار التجزئة، ومعظمهم من غير المواطنين وهؤلاء يعرضون أنواعا مختلفة من منتجات المؤسسات الأجنبية، ثم التاجر المواطن، ثم التاجر المواطن والأجنبي معاً، كما توجد شركات الأموال (٢) والقطاع العام والشركات العالمية.

وقد بدأت مرحلة التصدير في الدولة مع تكثف الصناعات التحويلية والبتر وكيماوية وأهم صادرات الإمارات هي النفط الخام الذي يتم تصديره في الوقت الحاضر من إمارتي أبو ظبي ودبي. وتشكل صادرات أبو ظبي فقط النسبة الغالبة من جملة صادرات الدولة لضخامة إنتاجها (٣).

[1] –دراسات في مجتمع الخليج والجزيرة، جمعية الاجتماعيين، الشارقة، الجزء الأول، الطبعة الأولى، ١٩٩٠، ص٣٧.

[2] –حسين عبد الحميد شلبي: النشاط التجاري في دولة الإمارات،وزارة الإعلام والسياحة، ١٩٧٥، ص١٢-١٥.

[3] –علي حسن الحمداني: مرجع سابق، ص ١٠٢.

وينسحب الأمر نفسه على صادرات الغاز، إضافة إلى صادرات أخرى كالمواد الغذائية والحيوانات الحية والتبغ والمشتقات البترولية والكيماويات.

وفي المقابل تطورت الواردات خلال السنوات الأخيرة بوتائر متصاعدة، ويعود السبب في ذلك إلى مسعى صانعي القرار في الدولة نحو تلبية حاجة الاقتصاد المحلي إلى المنتجات المختلفة سواء لرفد الصناعات المحلية بالمواد التي تحتاجها، إضافة إلى سد حاجة المجتمع من السلع والخدمات لرفع مستوى المعيشة. [١]

وتعد صادرات الإمارات إلى سلطنة عمان عام ١٩٩٩ بحوالي ١،١٠٤،٤ مليون دولار أمريكي[٢] أما واردات الإمارات من سلطنة عمان فتقدر بـــ ٣٠،٣٢ مليون دولار في العام ذاته.

وقد حقق الميزان التجاري للدولة فائضا بلغ ١٣،٤ مليار درهم عام ١٩٨٨ ويعد هذا الفائض واحدا من الركائز الأساسية لمتانة وقوة المركز المالي للدولة [٣].

وما يهمنا –هنا– أن نذكر أن تجارة الإمارات شبه الإقليمية حققت فائضاً يعود بالدرجة الأولى إلى ميزانها التجاري مع كل من عمان وقطر، رغـــــم أن تجارتها مع قطر وبقية دول مجلس التعاون سجلت عجزاً عام ١٩٧٧ . كما يجدر ذكره أيضاً أن تجارة الإمارات شبه الإقليمية تعتمد على عمليات إعادة التصدير [٤].

1 –علي حسن الحمداني: المرجع نفسه، ص ١٠٩.

2 –التجارة الخارجية للدول العربية، ١٩٨٩-١٩٩٩، صندوق النقد العربي (فضلا عن التقرير الاستراتيجي الخليجـــي للعام ٢٠٠٠-٢٠٠١م، ص٢٩١).

3 –وزارة الإعلام والثقافة، الإمارات، مرجع سابق، ص٩١.

4 –فؤاد حمدي بسيسو : التعاون الإنمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٨٤، ص ٢٣٩ .

وحقق التبادل التجاري بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان ارتفاعاً ملحوظاً في الفائض التجاري خلال عام ١٩٩٨ وعام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠٠ على التوالي حيث بلغت نسبته ١٩,٣% حينما ارتفعت قيمته من ٥,٧٢١ مليار درهم في عام ١٩٩٥ إلى ٦,٨٢٣ مليار درهم في عام ١٩٩٨م .

وارتفعت صادرات الإمارات إلى سلطنة عمان بنسبة ١,٦% وبلغت أكثر من ٥٦٠ مليون درهم في عام ١٩٩٨ مقارنة بنحو ٥٥١ مليون درهم في عام ١٩٩٩م. (١)

1 - عمان مسار النهضة والبناء ، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، أبو ظبي، يوليو، ٢٠٠١، ص ٢٣ .

الفصل الثاني

الفصل الثاني

الاوضاع السياسية واثرها على الاوضاع الأقتصادية لسلطنة عمان

اولا: الجغرافيا السياسية والاقتصادية لسلطنة عمان

- محافظة مسقط
- محافظة ظفار
- محافظة مسندم
- محافظة الباطنة
- منطقة الظاهرة
- المنطقة الداخلية
- المنطفة الشرقية
- المنطقة الوسطى
- المناخ
- السكان

ثانياً: التكوين العرق والاجتماعي للمجتمع العماني

ثالثاً : النظام السياسي لسلطنة عمان

أولاً– المجالس المتخصصة

١– مجلس التنمية

٢– مجلس الشئون المالية

٣- المجلس الأعلى للشباب

٤- مجلس حماية البيئة ومكافحة التلوث

ثانياً- مجلس الشورى

ثالثاً- التقسيم الإداري

١- مجلس الوزراء

٢- مجلس الدفاع العماني

٣- الجيش السلطاني العماني

٤- مجلس الشئون المالية وموارد الطاقة

رابعاً : صناعة القرار السياسي في سلطنة عمان

خامساً: الواقع الاقتصادي لسلطنة عمان

أ- الموارد الطبيعية (النفط والغاز)

- إنتاج النفط
- الغاز الطبيعي
- خام الكروم
- النحاس

ب- القطاع الصناعي

ج- القطاع الزراعي

د - الثروة السمكية

هـ- التجارة

الأوضاع السياسية وأثرها على الأوضاع الاقتصادية لسلطنة عمان

أولاً: الجغرافيا السياسية والاقتصادية لسلطنة عمان

من المعروف أن عمان تقع في أقصى جنوب شرقي الجزيرة العربية ويحدها من الشرق خليج عمان وبحر العرب.

فلذلك تقع سلطنة عمان على ساحل يمتد مسافة تزيد على ١٧٠٠ كيلو متر تقريبا من مضيق هرمز في الشمال ومن اليمن جنوبا إلى الإمارات شمالا ويوجد في أقصي الطرف الشمالي للسلطنة سلسلة الجبال المعروفة برأس مسندم الذي يقع على مضيق هرمز وبذلك تطل سلطنة عمان على الخليج العربي وخليج عمان وبحر العرب اى أنها تقع بين خطي عرض ١٦٫٤٠و ٢٦٫٢٠درجة شمالا وخطي طول ٥١٫٢٠و٥٩٫٤٠ درجة شمالا وبذلك تبلغ طول السواحل العمانية ٢٠٩٢ كيلو متر ويبلغ عدد سكان السلطنة أكثر من مليوني نسمه ٢٦% من الأجانب حسب إحصاء عام للسكان ديسمبر ١٩٩٣ واعتبر أول تعداد للسكان على المستوي القومي.

وهكذا كان موقع عمان بالغ الأهمية في القديم والحديث أما مساحتها فأنها تعتبر ثاني دولة عربية في منطقة شبه الجزية العربية إذ تبلغ مساحة أراضيها حوالي ٣١٢ ألف كيلو متر مربع وتتباين هذه الأرض من منطقة لأخرى.

تقع سلطنة عمان في أقصى الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية، يحد سلطنة عمان من الشمال دولة الإمارات العربية المتحدة ومضيق هرمز، ومن الغرب المملكة العربية السعودية، ومن الجنوب الغربي الجمهورية العربية اليمنية، ومن الشرق بحر العرب [١].

تعتبر عمان بوابة الخليج العربي من ناحية الجنوب، حيث تشارك إيران في الإشراف على مضيق هرمز ذي الأهمية الاستراتيجية البالغة، وخاصة بعد اكتشاف البترول الذي يمر عبره إلى الدول الصناعية في الشرق والغرب، وكان لابد لهذا الموقع تأثيره في رسم سياستها الخارجية وفي علاقاتها مع الدول والقرى القريبة والبعيدة. [٢]

---

[1] –مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ترايدنت برس المحدودة، ص ١٠٢ .

[2] – خالد بن محمد القاسمي: عمان تاريخ وحضارة، دار الثقافة العربية للنشر والترجمة والتوزيع، الشارقة، الطبعة الأولى، ١٩٩٩، ص ١٧٧.

تتميز جغرافية عمان بوجود سلسلة جبال الحجر التي تمتد هذه السلاسل الجبلية بمحاذاة الساحل من البريمي في الشمال حتى قرب صور في الجنوب، وعلى شكل قوس من منطقة رءوس الجبال في رأس مسندم إلى رأس الحد أقصى امتداد للجزيرة العربية من جنوبها الشرقي في المحيط الهندي، وترتفع الجبال في محافظة مسندم إلى ١٨٠٠ متر فوق سطح البحر.كما توجد مناطق جبلية تصل علي ساحل ظفار في المنطقة الجنوبية، ويبلغ ارتفاع أعلى قمة جبلية في عمان نحو ٣٠٧٥ مترا فيما يعرف بالجبل الأخضر، وعلى جانبي هذه الجبال تقع سفوح تنحدر منها أودية واسعه تمتد خلف هذه الأودية من الناحية الغربية سهول صحراوية مترامية الأطراف تمتد غربا حتى تتصل بصحراء الربع الخالي المعروفة كما يتبين من خريطة عمان الطبيعية شكل رقم (٤).

وهكذا تتنوع الأقاليم الجغرافية في عمان تنوعا مفيدا. فمن سهول ساحلية، إلى جبال بها سفوح يسكنها الإنسان العماني منذ أقدم العصور، إلى أودية تنحدر من هذه الجبال أصبحت مستقرا للإنسان العماني القديم، إلى صحاري كانت متنفسا للقبائل الضاربة في الصحراء وقد أدى هذا التنوع المفيد إلى وجود مراكز حضارية متباينة ومتعددة في كل إقليم من هذه الأقاليم تعود إلى ما قبل الميلاد بعشرات القرون، ساعد على ذلك أيضا تنوع مظاهر الطقس والمناخ في عمان ويتبين ذلك من الخريطة المرفقة شكل رقم (٤).

شكل رقم (٤) خريطة سلطنة عمان طبيعية[1]



وقد أدت هذه الظروف الطبيعية والجغرافية إلى تنامي السكان في عمان باستمرار، ولولا ظروف الهجرة والانتقال إلي البلدان الإسلامية في عصر الفتوحات وبعده، ولولا ظروف الهجرة والانتقال إلى البلدان التي حكمتها عمان في شرقي أفريقيا وغيرها، لكان عدد سكان عمان الآن كبيرا. ولكن هذه الظروف أدت إلى أن يقدر عدد سكان عمان الآن بحولي مليونين ويمكن تقسيمهم مهنيا إلى فلاحين ومزارعين، وهؤلاء ينتشرون في مناطق السلطنة المختلفة، والى صيادين ممن يتخذون الصيد حرفة على طول السواحل العمانية، والى حرفيين وصناع ممن يعملون في المصانع الحديثة وفي الحرف التقليدية العمانية القديمة، يضاف الى هذه الجماعات من السكان، التجار الذين يسكنون المدن ويعملون بالتجارة استيراد وتصديرا، وكذلك سكان المناطق الجبلية الذين يعملون في الزراعة وتربية الماشية والحرف العمانية، ثم سكان المناطق الصحراوية الذين يعملون في تربية الماعز والإبل.

وهكذا نجد أن البحر والسهل والساحل والصحراء والجبل ساهمت كلها في طبع عمـــان بطابع ميزها على غيرها من بقية بلدان الجزيرة العربية، وأوجد الحافز الكبير الذي حفز الإنسان العماني للتفاعل مع هذه البيئة المتعددة الظلال، المتنوعة الأشكال فانتج حضارة لازالت آثارها موجودة على صفحات التاريخ ولازالت بعض سماهّا تظهر من حين لآخر في الحفريات الـــتي تمت وتتم في القرن العشرين.

ويطلق على المنطقة التي تقع على خليج عمان اسم الباطنة السهلي والخصيب وتمتاز بأراضيها الزراعية ومن أهم منتجاهّا التمور والحبوب وأهم مدنها صلالة، ونزوى، صحار، سمايل.([1]) وهي شاطئ ساحلي شكلته الوديان الهابطة من الجبال ويتراوح اتساعه مابين ٥ ـــ ٨٠ كم ، ويتجاوز طوله ٣٠٠كم . والمنطقة التي تقع إلى الغرب من المرتفعات تسمى الظاهرة، وهي سهول تكونت من طمي الوديان، وتقطـــع هذه السلسلة عدة وديان. أما المنطقة الشرقية فتمتد رمال رهيبة بطول ١٦٠ كيلومتر، وبعرض ٨ كم. أما منطقة جبال ظفار فتمتد من الشرق إلى الغرب بحوالي ٤٠٠ كيلومتر.

ويشتمل أحدث تقسيم إداري لسلطنة عمان على ثلاث محافظات هي : مسقط ، ظفار، مسندم ، وخمس مناطق هي الباطنة – الظاهرة – المنطقة الشرقية – المنطقة الوسطى – والمنطقة الداخلية . ويضم هذا التقسيم تسع وخمسين ولاية تشرف عليها إدارياً كل من وزارة الداخلية ومحافظة مسقط ومحافظة ظفار كما أسلفنا من قبل.([2])

محافظة مسقط:

تقع هذه المحافظة على خليج عمان في الجزء الجنوبي من ساحل الباطنة، وتنحصر بين خليج عمان وجبال الحجر الشرقي، ويتولى أمرها محافظ معين من قبل السلطان المعظم،

[1]– خليل بحسون: مرجع سابق، ص ٣١.

[2]– خالد بن محمد القاسمي: عمان تاريخ وحضارة، مرجع سابق، ص ١٥٠.

بالإضافة إلي مدينة مسقط تحتوي هذه المحافظة علي ست نيابات هي مسقط، طرح، بوشر، السيب، العمرات وقريات ويتولى إدارة كل من هذه النيابات نائب معين من قبل محافظ مسقط.

وتشكل محافظة مسقط وما يتبعها من نيابات المنطقة القلب الذي تندفع منه المشاريع والخطط والبرامج لتنمية وتطوير عمان كلها فمسقط هي عاصمة البلاد ومقر الحكم ومقر الجهاز الإداري للدولة ففيها مجلس الوزراء الذي يرأسه جلالة السلطان المعظم، وفيها جميع الوزارات عدا مكتب معالي وزير الدولة محافظ ظفار حيث مقرة الرسمي مدينة صلالة في محافظة ظفار، كما إنها تضم مجلس الشورى والمجالس المتخصصة.

ومسقط كما هو معروف مدينة قديمة لعبت دورا هاما كمحطة تجارية منذ العصور الإسلامية الأولي وتعتبر من أهم المراكز التجارية التي تقع على بحر العرب والمحيط الهندي ومنطقة الخليج. ولذلك فقد كانت تعتمد في ثرائها وأهميتها على مركزها كنقطة لتجهيز البضائع وإعادة شحنها إلى أقطار الخليج والموانئ الغربية للمحيط الهندي .

وقبل عام ١٩٧٠ لم تكن هذه المدينة تمتد إلى أكثر من نصف ميل ساحلي يقع بين قلعتي الجلالي والميراني اللتين تشتهر بهما مسقط. وبعد هذا التاريخ تناولتها يد النهضة الحديثة ، فامتد العمران بها ثلاثين ميلا عبر الأراضي الساحلية ابتداْء من مسقط ومرورا بمطرح وبوشر حتى السيب.

وكما نلمس في العاصمة مسقط ونياباتها التقدم والتطور، فإننا نلمس فيها أيضا الطابع الحضاري القديم الذي يعيش جنبا إلى جنب مع الطابع الحضاري الحديث فنري فيها المنازل والأسواق الحديثة والمحلات والشوارع الواسعة بما يحفظ لعمان شخصيتها التاريخية والحضارية من ناحية ويضفي عليها في نفس الوقت روح العصر والحداثة من ناحية أخرى.

محافظة ظفار:

وتقع هذه المحافظة في الجزء الجنوبي من السلطنة على بعد ٤٦٠ ميلا بحري غربي العاصمة مسقط وتشكل مساحتها ثلث مساحة السلطنة وتحدها من الشرق المنطقة الوسطي، ومن الغرب الجمهورية اليمنية، ومن الشمال المملكة العربية السعودية، ومن الجنوب بحر العرب ويتولى أمرها وزير دولة ومحافظ ظفار([1]).

وتضم هذه المحافظة تسع نيابات هي نيابات صلالة وثمريت وطاقة ومرباط وسدح ورخيوت وضلكوت ومقشن وجزر الحلانيات ويعمل أهل هذه المحافظة بعدد من الحرف منها الزراعة والتجارة والصيد والرعي وتربية الماشية كما أنها تنفرد بميزات قل أن توجد في غيرها من مناطق السلطنة أو مناطق الجزيرة العربية على الإطلاق.

فموقعها يعتبر حلقة الوصل بين الجزيرة العربية وساحل شرقي افريقية كما أن أرضها تعتبر من أكثر بلاد العالم تنوعا في التضاريس ولا يوجد بها نظير في الجزيرة العربية كلها من حيث المناخ فدرجة الحرارة فيها لا تتعدي ٣٠ درجة مئوية على مدار السنة.

يضاف غلى هذا ما تشتهر به المحافظة من قديم الزمان بأشجار اللبان الوفيرة العدد مما جعلها تنفرد بإنتاج معظم وأجود أنواع اللبان ليس في جنوب الجزيرة العربية وحدها بل في العالم كله.

و لم تقتصر مميزات وشهرة ظفار على هذه الأمور وحدها بل أنها حفلت أيضا بعدد وافر من الآثار التاريخية القديمة التي تدل على أنها كانت مهدا لواحدة من أقدم الحضارات في الجزيرة العربية كلها.

محافظة مسندم:

[1] – وزارة الاعلام: سلطنة عمان ، المطابع العالمية، روى، مسقط ١٩٩١ ص ٧٦.

تشكل محافظ مسندم الجزء الشمالي من سلطنة عمان وتضم أربع نيابات هي خصب وبخا ودبا البيعة ومدحا ويلغ عدد المدن والقرى التابعة لهذه المحافظة ١٧٢ مدينة وقرية.

وتتميز محافظة مسندم بموقعها الاستراتيجي المتميز إذ يطل جزء منها – يعرف باسم رأس مسندم – على الممر المائي الدولي الهام المعروف باسم مضيق هرمز والجدير بالذكر أن هذا المضيق ليس بأكملها صالحا للملاحة البحرية أما الجز الصالح للملاحة منه فأنه يقع ضمن المياه الإقليمية للسلطنة، مما جعل أهل عمان يتحملون مسؤولية كبيرة تجاه تنظيم الملاحة في هذا المضيق في التاريخ المعاصر بعد أن صار معبرا ل ٩٠% من بترول الخليج إلى بلدان العالم[١].

ونظرا لأهمية المحافظة فقد أولتها حكومة صاحب الجلالة اهتماما كبيرا وغمرتها بمختلف المشاريع والمؤسسات والمصالح الحكومية التي تعمل على تطويرها وتقديم كافة الخدمات لسكانها.

منطقة الباطنة:

تعتبر منطقة الباطنة أكثر الناطق عددا في الولايات إذ أنها تشتمل علي اثنتي عشرة ولاية وهي ولاية صحار والرستاق وشناص ولوا وصحم والخابورى وایلسويق ونخل ووادي المعاول والعواب والمصنعة وبركاء.

وتمتد منطقة الباطنة بطول ساحل خليج عمان من خطة ملاحة شمالا إلى رأس الحمراء جنوبا وتنحصر بين سفوح جبال الحجر الغربي وبين خليج عمان ويحصل عرض السهل الساحلي حوالي ٢٥ كم ويعتبر سهل الباطنة من أكثر مناطق عمان سكانا وعمرانا.

[1] – وزارة الاعلام: سلطنة عمان، مرجع سابق، ص ٧٧.

وتنبع أهمية منطقة الباطنة من موقعها ومن وجود عدد كبير من الموانيء الصالحة لرسو السفن فيها، مما ربطها بالبلدان التي تطل على المحيط الهندي وجعلها منطقة عبور التجارة بين الشرق والغرب فازداد ثراؤها وازداد سكانها وظهرت فيها مدن هامة إحداها مدينة صحار التي كانت مركزا لإنتاج النحاس وتصديره منذ أقدم العصور[1].

بالإضافة إلى صحار فان مدن الرستاق وشناص وصحم لاتقل أهمية عن صحار فكلاها تشتهر بالصناعة العمانية القديمة.

منطقة الظاهرة:

كانت هذه المنطقة تعرف قديما باسم (توام) و (الجو) وهي عبارة عن سهل شبه صحراوي ينحدر من السفوح الجنوبي لجبال الحجر الغربي في اتجاه صحراء الربع الخالي وتفصله جبال الكور عن داخلية عمان من ناحية الشرق ، ويتصل بدولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية من ناحية الغرب والمنطقة الوسطي من ناحية الجنوب.

وتتكون هذه المنطقة من خمس ولايات هي ولايات البريمي وعبري ومحضة وينقل وضنك ويبلغ عدد المدن والقرى التابعة لها ٢٠٢ مدينة وقرية ويعتبر وادي يضنك ووادي العين من المراكز الكثيرة السكان في الظاهرة.

[1] – وزارة الاعلام: سلطنة عمان، مرجع سابق، ص ٧٧.

وتشتهر الولاية بآثارها القديمة المختلة وبجبلها المسمي حوراء ينقل وبالمعصرة التي كانت تستخدم في السابق([1]).

وقد انتقلت منطقة الظاهرة بولاياتها وقراها نقلة حضارية كبيرة لم تعرفها قبل عصر النهضة المباركة في عهد السلطان قابوس المعظم.

المنطقة الداخلية:

نعمت هذه المنطقة بما نعمت به بقية المناطق من اهتمام الحكومة ذلك أن هذه المنطقة تعتبر بمثابة القلب من عمان، لأنها تتكون من الهضبة الجبلية الكبرى الواقعة في وسط البلاد حيث يوجد الجبل الأخضر الذي ينحدر من سفوح هذه الهضبة في اتجاه الصحراء ويحدها شرقا المنطقة الشرقية ومن الغرب منطقة الظاهرة ومن الجنوب المنطقة الوسطي ومن الشمال محافظة مسقط ومنطقة الباطنة.

وتضم المنطقة الداخلية ثمان ولايات هي نزوي وسمائل وبهلا وادم والحمراء ومنح وازكي وبدبد كما أنها تشمل عددا من الأودية الرئيسية مثل وادي الأبيض ووادي حلفين، ووادي بهلا، ووادي سمائل.

وبصفة عام فإن الناس في المنطقة الداخلية يعتمدون في حياتهم أساسا على الزراعة وخاصة زراعة الأشجار المثمرة وتعتمد هذه المهنة علي نظام الري بالأفلاج الذي يميز هذه المنطقة وتتميز هذه الأفلاج بأنها لا تنضب مهما كان الطقس حارا، وينبع ماؤها من طبقات صخرية تترسب فيها مياه الأمطار، ثم تفيض هذه المياه بعد شق الأفلاج ويستفاد بالقسم الأكبر منها في ري أشجار النخيل والحمضيات والفاكهة وذلك حسب نظام وترتيب خاص معروف للجميع([2]).

---

[1] – وزارة الاعلام: سلطنة عمان، مرجع سابق، ص ٧٧.

[2] – وزارة الاعلام: سلطنة عمان، مرجع سابق، ص ٧٨.

وقد امتدت يد التعمير لهذه المنطقة شأنها شأن المناطق الأخرى من مناطق السلطنة مما جعل أهلها يلمسون الفارق بين العيش في عصر حديث له سماته الحضارية المتطورة باستمرار، وبين العيش في عصر قديم لقى منه الناس الكثير والكثير.

المنطقة الشرقية:

تقع المنطقة الشرقية على الجانب الداخلي لجبار الحجر الشرقي التي تحدها من ناحية الشمال كما تحدها رمال آل وهيبة من ناحية الجنوب وتطل علي بحر الهرب من ناحية الشرق، وعلي المنطقة الداخلية من ناحية الغرب.

وتتكون المنطقة الشرقية من إحدى عشرة ولاية هي صور وابراء وبدية والقابل والمضيبي ودماء والطائيين والكامل والوافي وجعلان بني بو علي وجعلان بني بو حسن ووادي بني خالد وجزيرة مصيرة.

وتعتبر شهرة صور في بناء السفن إلى أقدم العصور وربما يعود هذا الأمر إلى عصر الفينيقيين الذين كانت لهم مدينة على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط تحمل نفس الاسم مما يشير إلى أن الفينيقيين جابو البحار وجاءوا إلى هذه المنطقة من عمان، وأن أجدادهم هم الذين بنوا السفن جابوا بها البحار.

وتشتهر المنطقة الشرقية بخلاف بناء السفن بما يوجد فيها من آثار قديمة مثل مسجد العقبة الذي يوجد في ولاية ابراء والذي لازالت قبلته تتجه نحو المسجد الأقصى في بيت المقدس كما أن ولاية القابل تشتهر بتاريخها الحافل حيث خرج منها عدد من رواد العلم والمعرفة واشتهر أهلها بفروسيتهم وبخيولهم العربية الأصيلة وولاية بدية بجمالها التي يعقد لها سباق مشهور أيام الناسبات والأعياد المختلفة([1]).

[1] - وزارة الاعلام: سلطنة عمان، مرجع سابق، ص ٧٩.

وقد نعمت هذه المنطقة بخيرات عصر النهضة المباركة، وكثرت فيها المشاريع التنموية التي امتدت إلى كل مدنها وقراها مما يعتبر بحق إنجازا كبيرا تحقق لهذه المنطقة الهامة.

المنطقة الوسطي:

تقع هذه المنطقة في الجنوب من الداخلية والظاهرة وتطل من جهة الشرق علي بحر العرب ومن الغرب علة المملكة العربية السعودية ومن الجنوب على محافظة ظفار. وعلى ذلك فان هذه المنطقة تشتمل ساحة كبيرة في وسط السلطنة. وتمتاز بوجود عدد كبير من آبار النفط في أراضيها.

وتتكون هذه المنطقة من أربع ولايات هي ولايات هيما، ومحوت والدقم، والجازر . وتقع الولايات الثلاث الأخيرة على الساحل الذي يطل علي بحر العرب، ولذلك يشتغل أهلها بالصيد والزراعة، أما الولاية الأولي وهي هيما فأنها تقع في الداخل وتتبعها تسع قري وهي منطقة صحراوية ولذلك فان أهلها من البدو الرحل.

وتشتهر هذه الولاية بحيواناتها البرية وبخاصة الغزلان والمها العربية التي توجد في منطقة جعلوني والتي تنفرد بها هذه المنطقة دون غيرها من سائر المناطق بالسلطنة.

المنـــــاخ:لحكومة المنطقة الوسطي اهتماما كبيرا فوفرت لسكانه جميع وسائل الخدمات الحكومية من مدارس ومستشفيات ومساجد وحفرت الأبار الارتوازية لتزويد الناس بمياه الشرب النقية التي تحمل عادة يفي ناقلات توصلها إلى المواطنين في حل أقامتهم بالصحراء والمناطق النائية، كما شقت الطرق لربط المناطق الداخلية في هذه الولاية بالمناطق الساحلية وبقية أنحاء السلطنة([1]).

[1] – يسري الجوهري: مرجع سابق، ص ٦٤.

المنـــــاخ :

فالمناخ في عمان يختلف من منطقة إلى أخرى. ففي المناطق الساحلية نجد الطقس حارا رطبا في الصيف، وفي المناطق الداخلية نجده حارا جافا عدا بعض الأماكن المرتفعة حيث يميل الجو إلى الإعتدال على مدار العام.أما الأمطار فإنها قليلة وغير منتظمة بوجه عام في المناطق التي تقع شمال مسقط، وتهطل الأمطار بغزارة أحيانا على هذا الجزء من البلاد وخاصة في شهور الشتاء، أما المنطقة الجنوبية من السلطنة فتهطل عليها أمطار غزيرة ومنتظمة بين شهري يونية وأكتوبر من كل عام، وذلك بسبب الرياح الموسمية.

تقع عمان على الحد الفاصل بين تيارين حاملين للأمطار، أحدهما يأتي من البحر الأبيض المتوسط ، والثاني من المحيط الهندي ، ولذلك تتسم الأمطار التي تسقط على أراضي السلطنة بعدم انتظامها ، فالتيار الآتي من البحر المتوسط يتلاشى أحيانا قبل الوصول إلى عمان فينتج عن ذلك جفاف ، ولذلك فإن عمان تتعرض لدورات متكررة من الجفاف والرطوبة ، بمعنى أنه تمر بها فترات من الأمطار السنوية تعقبها فترات تقل فيها الأمطار أو تنعدم .

تتمتع سلطنة عمان بفضل اتساعها ومساحتها المترامية وتضاريسها بتنوع جغرافي ومناخي كبير يضفي الكثير من الأهمية والجمال على الطبيعة العمانية الساحرة ليس فقط في محافظة ظفار ولكن أيضاً في محافظة مسقط ومناطق الباطنة والظاهرة وغيرها في تكامل رائع على امتداد العام ولذا فإن الاستمتاع بالطبيعة العمانية الخلابة هو أمر متاح على مدار شهور السنة في مناطق مختلفة وعبر مناخ متنوع وفي مواقع عديدة.وتنتشر في محافظة ظفار الخيران (الأخوار) التي تضيف لمسة جمال تزيد من فرص الاستمتاع بها والخيران توجد بكثرة في سهل صلالة وتجذب إليها الكثير من السياح. وبينما تحولت هذه الخيران إلى مواقع جذب سياحية فإن عدداً منها تم تحويله إلى محميات طبيعية يتم إدارتها بواسطة وزارة البلديات الإقليمية والبيئة

ومنها مثلاً خور صلالة الذي أصبح محمية طبيعية وملجأ للطيور يشرف عليه ديوان البلاط السلطاني([1]).

وتعد الأمطار المصدر الرئيسي للمياه في السلطنة بخلاف تلك الكمية التي تحصل عليها من التحلية لمياه البحر. وأكثر المناطق تعرضاً للأمطار الغزيرة هي الجبال الشمالية والجنوبية ، ففي الجنوب يتم التعرض للرياح الموسمية التي تهب سنويا وفي الشمال تتفاوت كميات الأمطار التي تتساقط ، فقد تكون صفرا في بعض الأحيان ، وقد تصل إلى كميات كبيرة في أعوام أخرى .

أما في الجنوب فان الأمطار تغذي الأحجار الجيرية المسامية التي بدورها ترسل المياه إلى التكوينات المسامية تحت سهل صلالة ، وإلى حد أقل المنحدر الخلفي للجبل . وتعد أفضل مستودعات المياه الجوفية هي تلك التي تحد الجبلين ، وهي – بدورها – أكثر المناطق التي تشهد زراعة مكثفة ، فضلا عن أنها مواقع للمدن والقرى الكبيرة .

السكان :

يبلغ عدد سكان سلطنة عمان وفقاً لتقديرات عام ٢٠٠٠ حوالي ٢،٥ مليون نسمة [٢] . ويعمل غالبيتهم في الزراعة والتجارة وصيد الأسماك .

ويعود سكان عمان إلى أصول عربية ، ويشير التاريخ أن الغالبية العظمى قد جاءت للمنطقة من خلال هجرتين كبيرتين : أولهما هجرة من الجزيرة العربية في زمن سحيق نتيجة جفاف حل بمنطقة نجد ، فخرجت بحثاً عن الماء حتى وصلت إلى عمان . أما الهجرة الثانية فقد وفدت بعد انهيار سد مأرب حيث خرجت من اليمن [٣] قبيلة الأزد إلى مكة حيث

[1] – يسري الجوهري: مرجع سابق، ص ٦٥.

[2] – التقرير الاستراتيجي الخليجي لعام ٢٠٠٠: الشارقة، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، ٢٠٠٠، ص ٢٩٧.

[3]- خالد بن محمد القاسمي، عمان ومسيرة التحدي المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ١٩٩٩، ص٣١.

أرسلت وفودها لارتياد الأمكنة بحثا عن الكلأ والماء . ويقال أن موجة أخرى يمنية كانت بقيادة " نصر بن الأزد " وبالإضافة إلى عرب الشمال وعرب الجنوب كما وفدت إلى عمان جماعات أخرى من خارج الجزيرة العربية واستقرت فيها .

ثانياً : التكوين العرقي والاجتماعي للمجتمع العماني .

عرفت عمان في المراحل التاريخية المختلفة بأكثر من اسم ، ومن أبرز أسمائها (مجان)([1]) الذي يعني "راكبوا البحر " كما سبق أن أوضحنا في حديثنا عن الإمارات . أما اسم "مزون " فانه يرتبط بالموارد المائية في عمان خلال فترات تاريخية سابقة. وبالنسبة لاسم " عمان " فقد اختلفت التفسيرات في مصدره[2]، فقد قيل أنه ينسب للمكان الذي انطلقت منه القبائل العربية من اليمن وقيل أنها سميت بعمان نسبة إلى " عمان بن يغثان بن ابر أهيم الخليل عليه السلام" .

اعتبرت عمان من أوائل البلدان التي اعتنقت الدين الإسلامي طواعية في عهد الرسول ρ حينما أرسل عمرو بن العاص إلى ملكها " جيفر بن المستكبر " بدعوة الدخول إلى الإسلام وبالفعل استجابت عمان للدعوة وأصبحت بذلك واحدة من القلاع الحصينة للإسلام، وقد ساعدت على انتشار الإسلام في كثير من المناطق في شرق ووسط آسيا.

الاستعمار مرحلة طبيعية من مراحل تطور النظام الاقتصادي في العالم بل هو صفة حتمية للاستغلال والاستعباد الاقتصادي والسياسي في العالم بل هو صفة حتمية للإستغلال والاستعباد الإقتصادي والسياسي والعسكري الذي تزاوله الدول الاستعمارية المتقدمة اقتصاديا وعلميا والتي سبقت الثورة الصناعية فيها الأقطار الأخرى. لقد قامت الثورة في بلاد العرب تعود إلى مطلع القرن السادس عشر. ففي عام ١٥٠٧ غزا البرتغاليون عدد من المدن الساحلية العمانية في مسقط وصحار. ولكنهم لم يستطيعوا تجاوز بعض المدن الساحلية المحدودة ، ومد

[1]– مجان (دلاله على صناعة السفن وصهر النحاس حسب لغة السومريون أنظر خليل بحسون: مرجـــع سابق، جـــ ٢، ص٣١.

[2] –مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مرجع سابق، ص ١٠٣.

نفوذهم إلى الداخل نتيجة للمقاومة الشديدة من جانب العمانيين والتي سبق أن بينا جانبا منها في صدر هذا الفصل عند الحديث عن الجذور التاريخية للإمارات .

توحدت البلاد تحت قيادة الإمام " ناصر بن مرشد " الذي تولى حكمها عام ١٦٢٤ واستطاع خلفه الإمام " سلطان بن سيف اليعربي " مواصلة الجهاد ضد البرتغاليين. ولم يكتف العمانيون بطرد البرتغاليين من سواحل عمان فقط، ولكنهم أيضا شنوا عليهم حربا تمثلت في سلسلة من الغارات ضدهم في المحيط الهندي. وبالرغم من الانتصارات التي حققها الإمام سلطان بن سيف إلا أن الجلاء لم يتم إلا في عهد ابنه " سيف بن سلطان " المعروف بـــ " قيد الأرض ". وتمثل مبايعة الإمام " أحمد بن سعيد " الذي كان والياً على صحار وما حولها في العام ١٧٤٤ بداية لفترة جديدة من تاريخ عمان، استمرت بمراحلها المختلفة على امتداد المائتين والأربع والخمسين عاماً الأخيرة [1].

وقد تمكن الإمام أحمد بن سعيد الذي أسس الدولة البوسعيدية من إعادة توحيد البلاد وإخماد الفتنة الداخلية، وإنشاء قوة بحرية كبيرة إلى جانب أسطول تجاري ضخم، الأمر الذي أعاد النشاط والحركة التجارية إلى السواحل العمانية وفي عهد حفيده (حمد) [١٧٨٤- ١٧٩٢] انتقلت العاصمة من الرستاق إلى مسقط.

ثالثاً:سرة البو سعيد في الحكم منذ منتصف القرن الثامن عشر وحتى الآن، وقد تعززت الوحدة الوطنية وبلغت ذروتها في عهد السيد " سعيد بن سلطان " (١٨٠٤-١٨٥٦) ثم انتقلت إلى صاحب الجلالة السلطان " قابوس بن سعيد " الذي يعد باني نهضة عمـــان الحديثة.

ثالثاً : النظام السياسي لسلطنة عمان

1 -مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مرجع سابق، ص١٠٦ .

يعرف نظام الحكم في الدولة بـــ" السلطنة" ورئيس الدولة هو جلالة السلطان قابوس بن سعيد الذي تولى الحكم بتاريخ ٢٣/٧/ ١٩٧٠. وتحكم البلاد بمقتضى نصوص الدستور الصادر في عام ١٩٩٦ (وهو العام الذي صدر فيه الدستور الدائم لدولة الإمارات) أما بخصوص الهيكل التنظيمي للدولة العمانية، فانه يتكون من المؤسسات والسلطات التالية:

أولاً: جلالة السلطان قابوس بن سعيد " المعظم " رئيسها ، والسلطة العليا النهائية ، والقائد الأعلى للقوات المسلحة ، وهو رئيس الدولة ، وأنه ذات مصونة لا تمس وأمره مطاع انظر ملحق رقم (١) وكذلك ملحق رقم (٢).

وعمان بها مجلس للشورى الذي انشيء في ١٨ نوفمبر ١٩٩٠ وعدد أعضائه٨٠ عضوا منتخبا ولقد حل مجلس الشورى العماني محل المجلس الاستشاري الذي شكل عام ١٩٨١ والذي كانت الحكومة تعين أعضاءه ال ٥٥ مباشرة.([1])

وقد أعطيت لمجلس الشورى صلاحيات واختصاصات واسعة منها مراجعة مشروعات القوانين الاقتصادية والاجتماعية التي تعدها الوزارات والجهات المختصة قبل إجراءات استصدارها وتقديم ما يراه مناسبا في مجال تطوير القوانين الاقتصادية والاجتماعية النافذة في السلطنة وإبداء الرأي فيما تعرضه عليه الحكومة من سياسات عامة وتقديم المقترحات الناسبة في شانها كما يشارك المجلس في الإعداد للخطط التنموية للبلاد ومتبعة تنفيذها في إطار الاستراتيجية العامة للدولة ووفق الإمكانيات المتاحة وفي ترسيخ وعي المواطنين بأهداف التنمية ومهامها واولوياتها الضرورية للمناطق وتعميق الترابط بين المواطنين والحكومة.

ويشارك المجلس في الجهود الرامية إلى المحافظة على البيئة وحمايتها من أضرار التلوث والنظر في الأمور المتعلقة بالخدمات والمرافق العامة واقتراح سبل تطويرها وتحسين أدائها والنظر فيما يواجهه القطاع الاقتصادي من المعوقات واقتراح وسائل العلاج المناسب لها وإبداء الرأي في الموضوعات الأخرى التي يري جلالة السلطان عرضها علي المجلس.

---

[1]– خليل بحسون: مرجع سابق، ص ٣٢.

وتتكون أجهزة المجلس من رئيس المجلس ومكتب المجلس واللجان والأمانة العامة ،ولأول مرة تدخل المرأة الخليجية في مجالس الشورى حيث تقرر ترشيح المرأة العمانية لعضوية مجلس الشورى العماني وبذلك يكون لها حق الترشيح لعضوية المجلس. وحق التصويت علي الترشيحات وحق ترشيح نفسها لعضوية المجلس نظرا لموقع عمان الاستراتيجي بين قارة أفريقيا وشبه القارة الهندية وعلى المدخل الجنوبي لكل من الخليج العربي والبحر الأحمر.([1])

يتكون الجهاز الإداري والسياسي للدولة تحت إمرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم من ديوان البلاط السلطاني الذي يتولاه وزير ديوان البلاط السلطاني، ووزارة شؤون مكتب القصر، ومجلس الوزراء والسكرتارية التابعة له. والمجالس المتخصصة ومجلس الشورى والمحافظات والولايات.

وقد حددت المادة ٤٢ من النظام الأساسي للدولة طبيعة المهام التي يقوم بها جلالة السلطان قابوس ابن سعيد المعظم، ومنها ([٢]):

ــ المحافظة على استقلال البلاد ووحدة أراضيها.

ــ حماية الأمن الداخلي والخارجي.

ــ رعاية حقوق المواطنين.

ــ كفالة سيادة القانون.

ــ توحيد السياسة العامة للدولة.

ــ رئاسة مجلس الوزراء. يعتبر مجلس الوزراء أعلى هيئة تنفيذية في البلاد، إذ يستمد سلطاته من جلالة السلطان المعظم وهو المسؤول أمام جلالته بصورة جماعية ويصدر جلالة

---

[1] - خليل بحسون : المرجع السابق ، ص ٣٢.

٢-خالد بن محمد القاسمي : "عمان :تاريخ وحضارة "، مرجع سابق، ص ١٣٣ .

السلطان المعظم القوانين والمراسيم ويعتمد المعاهدات الدولية والاتفاقات والمواثيق وتصبح قانونا من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

وتتولى سكرتارية مجلس الوزراء مسؤولية ضمان أداء الجهاز الحكومي لوظائفة بصورة طبيعية، والتأكد من أن قرارات المجلس تنفذ في الفترة الزمنية المحددة لها، وفي حدود الموازنة المعتمدة بخصوصها.

ـــ تعيين الوزراء ووكلاء الوزراء وكبار القضاة ومعاونيهم.

ـــ إصدار الموازنة العامة للدولة

ـــ التصديق على المعاهدات والاتفاقات الدولية.

والأحكام تصدر وتنفذ باسم جلالة السلطان قابوس بن سعيد.

أولا –المجالس المتخصصة:

تعاون هذه المجالس جلالة السلطان المعظم وتنفيذ السياسة العامة للدولة، وقد أنشئت بمرسوم سلطاني برئاسة جلالته، وتضم فئة المختصين من رجال المجتمع ومن هذه المجالس:

١ – مجلس التنمية:

وهو مجلس يتولى مسؤولية تحديد الأهداف والسياسات العامة للتنمية الاقتصادية، كما يتولى مهام الإعداد للخط الخمسية والإشراف علي المشروعات الإجراءات التي تدخل في إطار الخطة العامة للدولة بالإضافة اى التنسيق بين أنشطة مختلف الوزارات والدوائر الحكومية فيما يتعلق بتنفيذ الخطة الحالية للتنمية.

٢ – مجلس الشؤون المالية:

يتولى هذا المجلس تطبيق السياسات المالية للدولة وإعداد الموازن العامة، ودراسة الاعتمادات المالية لمشروعات التنمية الاقتصادية.

٣ – المجلس الأعلى للشباب:

ويضطلع بمهام تطوير الرعاية الشبابية، وذلك بتوفير المناخ الصحي اللازم لتنمية قدرات الشباب.

٤ – مجلس حماية البيئة ومكافحة التلوث:

يتولى مسؤولية الحفاظ على البيئة ومكافحة التلوث كما يقوم برسم السياسة العامة التي تتعلق بحماية البيئة ومكافحة التلوث وذلك بالتنسيق مع وزارة البيئة([1]).

يضاف إلى هذه المجالس الأربعة المتخصصة ثلاثة مجالس نوعية هي:

(مجلس جامعة السلطان قابوس، مجلس الخدمة المدنية، مجلس المناقصات، اللجنة العليا للتدريب المهني والعمل)

ثانياً – مجلس الشورى:

تقوم الفلسفة السياسية التي تتبعها السلطنة على أساس التدرج والتطور المدروس وكذلك مراعاة خصوصية البيئة العمانية والواقع العماني ولذلك فقد ا تبعت السلطنة إقامة الحياة الشورية علي مراحل وكانت المرحلة الأولي هي إنشاء غرفة تجارة وصناعة عمان في مطلع السبعينات ثم ابان تنفيذ الخطة الخمسية الأولى انشيء مجلس الزراعة والأسماك الذي ضم في عضويته بالإضافة إلى بعض الوزراء العديد من ذوي الاختصاص والمكانة في المجتمع العماني ثم جاءت مرحلة المجلس الاستشاري للدولة الذي انشيء في نوفمبر من عام ١٩٨١.

وبعد عشرة سنوات من هذه التجربة الأولي نستطيع القول بأنها كانت تجربة ناجحة، فقد قام ذلك المجلس بالواجب المنوط به خير قيام، إذ اتاح للمواطن العماني قدرا كبيرا من المشاركة في الجهود التي تبذلها الحكومة لتنفيذ خططها الاقتصادية والاجتماعية، كما لعب دورا ايجابيا في العديد من القرارات التي تبنتها الدولة في الكثير من المجالات من خلال الدراسات الميدانية التي قامت بها العديد من اللجان النوعية في مختلف مناطق السلطنة.

[1] – وزارة الاعلام: سلطنة عمان، مرجع سابق، ص ٩٣.

كما دعم هذا المجلس أواصر العلاقات الودية مع الدول الشقيقة والصديقة بخلق قنوات اتصال معها، وتبادل الزيارات مع برلماناتها. كما شارك بوفد منه في أعمال الدورة البرلمانية العربية السابقة بدولة الإمارات العربية المتحدة وشارك أيضا في اجتماعات الحوار البرلماني الأوربي العربي الذي عقد في مدينة دبلن بجمهورية ايرلندا بصفة مراقب([1]).

ومع هذه الإنجازات العديدة التي حققها المجلس الاستشاري للدولة فقد رأت القيادة الحكيمة لجلالة السلطان قابوس المعظم أن تخوض غمار التجربة الثانية ذلك لأن المجلس الاستشاري للدولة لم يكن غاية يفي حد ذاتها، وإنما كان خطوة على الطريق وقد أشار جلالته إلى ذلك خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده جلالته في عام ١٩٨٥ إذ قال "إن المجلس الاستشاري خلق ولن يتجمد.. أي انه سوف يتطور حسب ظروف عمان وتطورها وهذا التطور سيكون نابعا من ظروف عمانية بحته.. وكلمة لن يتجمد لها مغزاها ومعناها وأنا اعني ما أقول "

وعندما حان الوقت وتهيأت البلاد لهذا التطور، أعطي إشارة البدء في إنشاء مجلس له طابع جديد هو مجلس الشورى وذلك في خطابه السامي الذي ألقاه في العيد الوطني العشرين إذ قال جلالته.

" تقديرا منا للنجاح الذي أحرزته التجربة العمانية في مجال الشورى وتحقيقا لوعدنا بالعمل علي تطويرها بما يوفر مزيدا من الفرص أمام المواطنين لمشاركة أوسع في تحمل المسؤولية والإسهام في بناء الوطن فإننا قررنا إنشاء مجلس الشورى تمثل فيه جميع ولايات السلطنة دون أن يكون للحكومة أعضاء في هذا المجلس وإنما تكون العضوية بالكامل لممثلي الولايات وذلك في خطوة أخري علي طريق المشاركة تخدم تطلعات المواطنين وطموحاتهم حيثما كانوا في سائر أرجاء البلاد."

---

[1] – وزارة الاعلام: سلطنة عمان، مرجع سابق، ص ٩٣.

فإذا كانت اختصاصات المجلس الاستشاري للدولة تعبر عن درجة محددة من تطور المجتمع وتطور عملية التنمية، وبالتالي جاءت اختصاصاته وصلاحياته مرتبطة بهذه الحدود، فان مجلس الشورى يأتي بعد أن نطور المجتمع، والاقتصاد، وجهاز الدولة، والوعي العام بصورة كبيرة، ومن ثم فان مجلس الشورى جاء ليمثل مرحلة جديدة ذات مهام تنموية كبري وبالتالي فان اختصاصاته أوسع، ومهامه أكبر حيث تزيد المشاركة الشعبية في عملية التنمية([1]).

أما الصلاحيات التشريعية التي أعطيت للمجلس فهي واسعة وهامة للغاية ذلك أن كل القوانين المرتبطة بالحياة الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين سوف تعرض علي مجلس الشورى قبل اتخاذ إجراءات إصدارها، ولن تتخذ هذه الإجراءات إلا بعد أن يبدي المجلس رأيه في مشروعا هذه القوانين وللمجلس صلاحية مراجعة المشروعات المقترحة ومناقشتها وإبداء الرأي فيها وفقا للإجراءات المقررة لإصدار القوانين.

ولن يقتصر دور المجلس علي التشريعات المستقبلية في المجالات التي سبقت الإشارة إليها، وإنما يكون له أيضا حق مراجعة التشريعات القائمة التي يرى أنها أصبحت لا تتفق مع متطلبات المرحلة الحاضرة.

كما أن عضو المجلس أصبح من حقه السؤال والاستفسار من الحكومة عن الأمور التي يرى الاستفسار عنها ومن حقه أيضا زيارة الوزارات للحصول علي أجوبة لاستفساراته، وعلي الحكومة أن تسهل عمله ومهمته في هذا الشأن لأن مهمة العضو في الحقيقة تمثل جسر عبور بين الحكومة والمواطن العادي.

هذا وقد بدأ المجلس مهامه مع العيد الوطني الحادي والعشرين في نوفمبر ١٩٩١ ويستمر في عمله لثلاث سنوات ميلادية ويجوز تجديد العضوية فيه لمدة ثانية وفقا للإجراءات المقررة، أما دورات انعقاده فستكون أربع، دورات عادية، ويمكن للمجلس عقد دورات استثنائية إذا اقتضت الضرورة.

ثالثاً: التقسيم الإداري:

[1] – وزارة الاعلام : سلطنة عمان، مرجع سابق، ص ٩٤.

تنقسم السلطنة إلى ٤٣ ولاية، يمثل الحكومة في كل منها والي، وللعاصمة مسقط محافظها الخاص ومساعدوه في مطرح والسيب وبوبشر .كما أن في مسندم محافظاً له مساعدون في خصب والبيعة وبخا(١).

١ – مجلس الوزراء

تتحدد مهام مجلس الوزراء بمعاونة السلطان قابوس بن سعيد في رسم السياسة العامة للدولة. فقد نصت المادة ٤٤ من النظام الأساسي للدولة بتحديد صلاحياته واختصاصاته. فمجلس الوزراء يتولى رفع التوصيات إلى السلطان عن الأمور الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنفيذية والإدارية ومنها:

ـــ اقتراح المشروعات والقوانين والمراسيم.

ـــ الإشراف على سير الجهاز الإداري للدولة.

ـــ تنفيذ القوانين والمراسيم واللوائح والقرارات والمعاهدات والاتفاقيات.

ومن الملاحظ أن مجلس الوزراء يستمد سلطانه من جلالة السلطان المعظم وهو مسؤول مسؤولية تضامنية وفردية أمام جلالته . ويتكون هذا المجلس من ٣٠ شخصا من أصحاب السمو والمعالي ويتبعه أمانة عامة (٢).

---

1 - خالـــد بن محمد القاسمي :عمان ومسيرة التحدي ،المكتب الجامعي الحديث، الإســكندرية ، ١٩٩٩ ص ٢٧، ٢٨، ٢٩.

ولد السلطان قابوس بن سعيد بن تيمور في ١٨ نوفمبر ١٩٤٠ في مدينة صلاله بالمنطقة الجنوبية بمحافظة ظفار وهو الابن الأكبر للسلطان سعيد بن تيمور الذي توفي عام ١٩٧٢ في انجلترا درس المرحلة الابتدائية في المدرسة السعيدية بصلالة – في عام ١٩٥٨ ارسله والده الي انجلترا لاتمام دراسته حيث تلقي التعليم في احدي المدارس الخاصة في سافوك لمدة سنتين وفي عام ١٩٦٠ درس في الاكاديمية العسكريةفي (سان هرست) وتخرج برتبة مرشح ضابطوامضي سنتين من التدريب تلقي خلالها العلوم العسكرية وتخرج برتبة ملازم ثان سنة ١٩٦٢ والتحق بعد تخرجة مع الفرقة العسكرية البريطانية المعروفة باسم كتيبة الكاميروينانزالاولي، ثم عاد الي انجلترا وتلقي تدريبا خاصا في اسلوب الادارة في الحكومة المحلية لمدة سنتين وفي عام ١٩٦٤ عاد الي عمان وفي ٢٣ يوليو تولي الحكم في البلاد.

انظر خليل بحسون :مرجع سابق، ص ٣٥.

2 – وزارة الإعلام: سلطنة عمان، مرجع سابق، ص٤٨ .

٢- مجلس الدفاع العماني:

المقصود بالدفاع هي قوات السلطان المسلحة والتي تشمل القوات البرية والجوية والبحرية وقوات الحرس السلطاني العماني وقد تكونت هذه القوات وتأسست بفضل عزم وتوجيهات جلالة السلطان المعظم القائد الأعلى للقوات المسلحة.

ذلك أنه ومنذ اللحظة الأولي من قيام عصر النهضة وضع جلالته نصب عينية إنشاء قوات عسكرية قوية تأسيا بأسلافه العظام، وتحقيقا لهدف عظيم وهو تحقيق الوحدة الوطنية وحماية البلاد من أي تدخل أجنبي، وانطلاقا إلي تنمية البلاد وتطويرها في جو يسوده الأمن والأمان.

ولذلك كان اهتمام جلالته بتأهيل القوى البشرية يأتي في مقدمة اهتماماته في تكوين جيش عماني قوي قادر على الذود عن تراب الوطن وتحقيقا لهذا الهدف تم إنشاء العديد من المؤسسات العسكرية التي تقوم بتأهيل الأفراد لنيل شرف الخدمة في القوات المسلحة السلطانية. وتتمثل هذه المؤسسات في كتيبة تدريب قوات السلطان المسلحة، وكلية القيادة والأركان لقوات السلطان المسلحة التي تعتبر أرقي صرح تعليمي عسكري في السلطنة، بالإضافة إلى المعاهد والمدارس التعليمية العسكرية الفنية الأخرى.

ونتيجة لما قامت به هذه المعاهد والمدارس والكليات من جهد كبير في سبيل تدريب وتأهيل الأفراد، أصبح لدى السلطنه قوات مسلحة قوية تقف على أعلي مستوى من حيث الكفاءة والتدريب والتنظيم، شاملا ذلك كافة أفرع قوات السلطان المسلحة.

٣- الجيش السلطاني العماني:

حدث تطور كبير منذ قيام عصر النهضة في الجيش السلطاني العماني وذلك وفق مراحل متتابعة وخطط مدروسة طبقا لبرنامج زمني أعد بعناية لهذه الغاية.

وعلى ضوء الخبرة التي اكتسبتها القوات العمانية بمشاركتها بعملية عاصفة الصحراء وتحرير الكويت ومن الدروس التي استفادت منها رأت القيادة العسكرية العمانية بقيادة القائد الأعلى ضرورة التركيز على تحديث القوات البرية. البحرية والجوية فقامت السلطنة بعقد صفقات لشراء مركبات مدرعة لتطوير سلاح المدرعات الذي تحول من كتيبة إلى لواء

ضمن الجيش السلطاني العماني ولقد انتشر استخدام المدرعات ذات العجلات وذات الجنازير. وتعددت أنواعها وأشكالها وأحجامها حتى أن كثيرا من جيوش العالم تفضلها لأداء مهامها وتستغني بها أحيانا عن استخدام الدبابات الخفيفة.

كما تم توقيع صفقة دبابات تشالنجر ٢ وأيضا صفقة الطرادات البحرية مع بريطانيا إضافة إلى إمداد سلاح الجو السلطاني بطائرات هوك مقاتلة حديثة، وتعتبر القوة العسكرية لسلطنة عمان من القوات الخليجية المهمة بعد المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة([1]).

وخلال الفترة من عام ١٩٨٥ إلي عام ١٩٩٠ تم التركيز علي تطوير الهيكل الإداري ونظام الإسناد بهدف تحقيق اكبر قدر من الكفاءة القتالية كما تم تزويد الجيش السلطاني العماني خلال تلك الفترة بالأسلحة الحديثة المتنوعة لرفع كفاءة أسلحته.

أصدر صاحب الجلالة قابوس بن سعيد المعظم مرسوما سلطانيا بتكوين مجلس الدفاع العماني برئاسة جلالته وعضوية ثماني شخصيات بحكم مناصبهم، ويتولى المجلس بدعوة من صاحب الجلالة النظر في الموضوعات التي تتعلق بالمحافظة على سلامة السلطة وأمنها والدفاع عنها. ويرجع إنشاء القوات المسلحة العمانية إلي مطلع عام ١٩٢٠ إذ تم إنشاء أول نواه لقوة نظامية للقوات المسلحة في سلطنة عمان وأطلقت علي القوة اسم قوة مسقط وكانت لا تتجاوز حجم سرية مشاه وكانت بداية تلك القوات بسيطة ومتواضعة ومع مرور الزمن بدأت القوة تنمو وتكبر وفي عقد فترة الخمسينات شرع في تشكيل بعض الوحدات العمانية بهدف تكوين قوة عسكرية تجمع بين واجبات الشرطة لحفظ الأمن الداخلي وواجبات القوة العسكرية للدفاع عن البلاد([2]).

[1] – خليل بحسون: مرجع سابق، ص ٣٣.

[2] – خليل بحسون: المرجع نفسه، ص ٤٥.

ومنذ أن تولي جلالة السلطان قابوس بن سعيد.([1]) القائد الأعلى للقوات المسلحة العمانية في ٢٣ يوليو١٩٧٠ بدأ الاهتمام الحقيقي بالجيش العماني كجيش نظامي حيث أعيد تنظيم القوات المسلحة بفروعها الثلاثة البرية والبحرية والجوية علي أسس حديثة من جميع النواحي كأساليب التدريب أو التسليح الحديث وقد بلغت ميزانية الدفاع العمانية ١ر٦ مليار دولار أمريكي ١٦% من الناتج المحلي تقديرات عام ١٩٩٣. ولقد شهدت قوات عمان تطويرا شاملا في مختلف الأسلحة حتى وصلت إلى درجات ومستويات ملموسة من حيث التدريب والتنظيم والتسليح وكان قد بدأ هذا التحديث في النصف الثاني من عام ١٩٧٠ وتم إنشاء المدارس و مراكز التدريب والكليات العسكرية المختلفة ككلية السلطان قابوس ومدرسة تدريب الضباط بالإضافة إلى كلية القيادة والأركان التي افتتحت في ديسمبر عام ١٩٨٨ لتتولى تأهيل الضباط لتولي المناصب القيادية في وحدات وتشكيلات قوات السلطان قابوس .

وتعتبر القوة السلطانية العمانية من القوات الخليجية من حيث يصل حجم قواتها ٣٠٤٠٠ عسكري اضافة الي ٣٧٠٠ من غير العمانيين ، اما القوات الشبه عسكرية في الشرطة الملكية وتشمل جناحا جويا وحرسا للسواحل ٣٥٠٠ حرس محلي من القبائل ، والخدمة الالزامية غير موجودة في عمان .

٤ – مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة .

وقد نصت المادة التاسعة من المرسوم السلطاني رقم (٩٤ /١٩٩١)([2]) الخاص بإنشاء مجلس الشورى على تحديد صلاحيات تسعة يعمل المجلس من خلالها في سبيل تحقيق أهدافه

---

[1] – لقد فوض أصحاب الجلالة والسمو قادة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في أخر اجتماعاتهم السنوية جلاله السلطان قابوس بن سعيد بوضع مشروع جيش خليجي موحد يتكون من مائة الف جندي يتم اختيارهم من كل دولة في مجال التعاون طبقاً لعدد السكان وان يتم تزويد الجيش الخليجي بأسلحة متطورة على أحدث نظم التسليح العالمي بهدف تحقيق الأمن والاستقرار لدول المنطقة .

[2] –بناء الدولة العصرية: سلسلة مسيرة الخير، سلطنة عمان، مسقط ،مطبعة مزون عام ١٩٩٥ ص ٧٤ ،٧٥.

المنشودة المتمثلة في تعميق المشاركة البرلمانية وتحقيق الحريات الديمقراطية وهذه الصلاحيات هي:

١. مراجعة مشروعات القوانين الاقتصادية والاجتماعية التي تعدها الوزارات المختلفة

٢. تقديم ما يراه المجلس مناسباً في مجال تطوير القوانين الاقتصادية والاجتماعية النافذة في السلطنة .

٣. إبداء الرأي فيما تعرض عليه الوزارات من سياسات عامة وتقديم المقترحات المناسبة بشأنها .

٤. المشاركة في إعداد الخطط التنموية للبلاد ، ومتابعة تنفيذها في إطار الإستراتيجية العامة لدولة سلطنة عمان ، ووفقا للإمكانيات المتاحة .

٥. المشاركة في ترسيخ وعي المواطنين بأهداف التنمية الشاملة ومهامها وأولوياتها ، والجهود التي تبذل لتنفيذها .

٦. المشاركة في الجهود الرامية للحفاظ على البيئة وحمايتها من أضرار التلوث.

٧. النظر في الأمور المتعلقة بالخدمات والمرافق العامة ، واقتراح تطويرها والارتقاء بمستوى أدائها .

٨. النظر فيما يواجه القطاع الاقتصادي من معوقات واقتراح الوسائل الكفيلة بعلاجها .

٩. إبداء الرأي في الموضوعات الأخرى التي يرى جلالة السلطان عرضها على المجلس .

وفي المواد ١٠، ١١، ١٢ من المرسوم السلطاني المحلي الخاص بإنشاء المجلس نصوص تشير بوضوح إلى دور رقابي يمكن رصده في ثلاث نقاط هي:

أ- تخصيص مجلس الوزراء اجتماعين سنوياً يحضرها رئيس وأعضاء مكتب الشورى لمتابعة مجالات التنسيق بين الحكومة والمجلس بما يخدم المصلحة العامة[١].

ب- إلزام الوزراء بتقديم بيانات سنوية إلى المجلس عن منجزات وخطط وزاراتهم، وإلزامهم أيضا بالإجابة على أسئلة الأعضاء بشـــأنها.

[1] –بناء الدولة العصرية: مرجع سابق، ص ٧٨.

ج- إلزام كافة الوزراء والجهات الحكومية والهيئات العامة بالتعاون مع مجلس الشورى لتسهيل مهامه، وإلزامها بأن تقدم للمجلس ما يطلبه من بيانات أو معلومات تتعلق بالمواضيع والمسائل الداخلية في اختصاصه.

رابعاً: صناعة القرار السياسي في سلطنة عمان:-

يمثل جلالة السلطان قابوس بن سعيد السلطة العليا في سلطنة عمان ، وترتكز سياسته علي أن يكون لعمان دور في المنطقة وأن دورها وقدرها هو أن تكون نقطة وصل بين الحضارات قديماً وحديثاً .

وقد حدد جلالته قواعد السياسة العمانية من مفهوم إنساني واسع على أسس من حسن الجوار، واحترام القوانين والأعراف، ودعم التعاون مع دول الخليج، وتدعيم العلاقات مع الدول العربية، والوقوف إلى جانب القضايا التي تهم العالم العربي ودعم التعاون الإسلامي والوقوف إلى جانب القضايا الأفريقية العادلة، وإقامة علاقات ودية مع كل الدول الصديقة.

ويمكن استخلاص المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية العمانية، كما بلورها جلالة السلطان قابوس فيما يلي:

١- انتهاج سياسة حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير.[1]

٢- احترام القوانين والأعراف الدولية .

٣- تدعيم العلاقات مع الدول العربية والوقوف إلى جانب القضايا التي تهم العالم العربي

٤- دعم التعاون الإسلامي.

٥- الوقوف إلى جانب القضايا الأفريقية العادلة.

٦- انتهاج سياسة عدم الانحياز.

٧- إقامة علاقات ودية مع كل الدول الصديقة.

وبفعل هذه السياسة قطعت السلطنة شوطاً كبيراً في مجال علاقاتها الخارجية مقارنا بالتطور الذي حدث في هذا المجال بما كانت عليه السلطنة في عهدها السابق من عزلة عن العالم الخارجي.

[1]- سعود بن سالم العشي: استراتيجية التنمية في عمان، الطبعة الأولى، أبريل ١٩٩٤م، ص ٨٥ .

خامساً: الواقع الاقتصادي لسلطنة عمان

أ-الموارد الطبيعية (النفط والغاز)

يشكل الإنتاج النفطي المصدر الأساسي للنشاط التنموي والاقتصادي في سلطنة عمان، حيث تصل نسبة مساهمته في الدخل الوطني إلى ٨٣% من جملة الإيرادات، و٩٥% من العملات الصعبة وإدراكا لهذه الأهمية الجوهرية لهذا الذهب الأسود، فإن حكومة صاحب الجلالة السلطان المعظم تبذل جهودا متواصلة لتنمية وتطوير الإنتاج النفطي لضمان الموارد المالية اللازمة لتنفيذ مشاريع التنمية وتوفير مستوي معيشة أفضل للمواطن العماني.

إنتاج النفط:

استطاعت السلطنة أن تحقق إنجازا كبيرا في مجال إنتاج النفط الذي حقق رقما قياسيا جديدا إذ ارتفع الإنتاج من معدل ٢٩٤ ألف برميل في اليوم عام ١٩٧١ إلى ٧٠٠ ألف برميل في اليوم في العام الماضي ١٩٩٠ ومن المتوقع أن يسير الإنتاج بهذا المعدل لعشرين سنة أخرى[1].

وتقوم عدد من الشركات باستخراج هذه الكميات البترولية في السلطنة ، وقد وصل هذا العدد إلى عشر شركات يأتي على رأسها شركة تنمية نفط عمان التي تختص بأكبر مناطق امتياز وبأضخم مبلغ استثمار يصل إلى (١٤٩٠) مليون دولار بينما أي شركة من باقي الشركات العشر لا تتجاوز استثماراتها مبلغا يزيد عن ١٥٣ مليون دولار.

بدأ الاستكشاف لأول مرة عام ١٩٢٥ على يد جيولوجيين من الشركة الإنجليزية الفارسية ،[2] حيث قامت بدراسة جيولوجية على سواحل الباطنة وفي منطقة الجبل الأخضر ، دون أن تمنح رخصة للبحث ،ولم تمنح رخصة إلاّ في عام ١٩٣٧ عندما توصلت شركة Petroleum Concessional Ltd إلى اتفاق يعطيها حق الخيار في منطقة عمان وظفار لمدة ٧٥ عاما .

---

[1] مانع سعيد العتيبة : مرجع سابق، ص ٣٦٣.

[2] -د. عبد العباس فضيخ الغريري: النفط والتطور السياسي والاقتصادي لسلطنة عمان: دراسة تطبيقية في الجغرافيا السياسية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٩٩ م، ص ١٨.

تم حفر أول بئر عام ١٩٥٦ من قبل الشركة المذكورة ، والتي أصبحت تعرف باسم شركة Petroleum Development Oman.Ltd ، في منطقة فهود ، ثم حفرت آبارا ثلاثة و لم يعتمد على النفط فيها . وفي مارس ١٩٦٢ تم اكتشاف النفط بكميات تجارية في منطقة الجبل ،وتتابع اكتشاف النفط في حقل ناطح ،وحقل الفهود . واتخذ قرار بتنمية وتصدير النفط عام ١٩٦٤ بعد مزيد من الاكتشافات وشرعت الشركات الأمريكية والفرنسية والألمانية في التنقيب .(١)

وعقب الاكتشافات الأخيرة للنفط ارتفع رقم احتياطيات النفط إلى ٢، ٤ بليون برميل سنة ١٩٩١(٢) بالإضافة إلي توقعات مستقبلية متفائلة برفع هذه الكمية . ولكن يلاحظ عموما أن سلطنة عمان ذات احتياطي قليل بالنسبة للدول الخليجية، حيث لا تمثل سوى ١,١ %من احتياطي أقطار الخليج العربي. وتتركز أكبر كمية لاحتياطي النفط العماني في المنطقة الشمالية، وتقدر نسبتها بأكثر من ٧٠ %من إجمالي الاحتياطي(٣).

بدأت السلطنة في تصدير نفطها عام ١٩٦٨ بكميات تقدر بـــ ٢، ٨٨ مليون برميل سنوياً، وتأتي اليابان على رأس الدول المستوردة للنفط العماني ، ويقدر احتياطي النفط بسلطنة عمان، وفقاً لإحصاء عام ١٩٩٩ حوالي ٤٠، ٥ مليار برميل سنويا(٤) ، أما احتياطي الغاز الطبيعي فيها فيبلغ حوالي ٨٠٥ مليار متر مكعب

وبالرغم من أن عمان لا تنتمي إلى الأوبك أو الأوابك، فإنها تعمل جاهده على استقرار وعدم تدهور الأسعار النفطية، حيث عضويتها في دول مجلس التعاون الخليجي تحتم عليها أن تسير في نفس الاتجاه العام للأوابك.

أنشئت شركة مصفاة نفط عمان في عام ١٩٨٢ لتشغيـــــل مصفاة النفط بميناء الفحل، والقيام ببيع المواد المصنعة للشركات العاملة في مجال توزيع المواد البترولية للمستهلكين المحليين، وتمتلك الحكومة ٩٩% من رأس مال هذه الشركة، بينما تمثل حصة البنك المركزي

---

1 – وزارة الاعلام: سلطنة عمان ، المطابع العالمية، روى، مسقط ١٩٩١، ص ٧٦.

2 – وزارة الإعلام: سلطنة عمان، المرجع نفسه، ص١٨٣.

3 – Arab Oil Gas ,Directory,1987.Page 300 .

4 –تقرير الأمين العام السنوي السابع والعشرون عام ٢٠٠٠، نقلا عن التقرير الاستراتيجي الخليجي للعام ٢٠٠٠ م ، ص٢٩١ .

العماني ١%من رأس المال، وقد بلغت تكلفة إنشاء هذه المصفاة حوالي ٤٢ مليون ريال عماني، وتمت فيها عدة توسعات لزيادة قدرتها علي التكرير الذي وصل إلى ٨٠ ألف برميل يوميا في عام ١٩٨٧م.

وبإنشاء مصفاة ميناء الفحل تمكنت السلطنة من إحلال المنتجات النفطية المكررة محليا محل الواردات، مما ساعد علي توفير العملات الصعبة الأجنبية كي تستغل في مشروعات أخرى كما أدي إنشاؤها إلي توفير المرونة في تغطية الاستهلاك من المنتجات النفطية المكررة والى توفير فرص العمل لعدد كبير من المواطنين العمانيين والي تدريبهم على صناعة فنية جديدة وحديثة في السلطنة. وقد أقامت الشركة مركزا للتدريب يقدم برامج تدريبية للعاملين في دوائر التشغيل والمختبر والصيانة مما أدي إلى زيادة عدد موظفيها العمانيين حتى وصلوا إلى نسـبة ٦٥% من القوى العاملة.

الغاز الطبيعي

بدأت الوزارة برنامج الاستكشاف الحكومي عن الغاز الطبيعي في السلطنة منذ عام ١٩٨٤م، بهدف التقليل من الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للدخل. وقد أدى هذا البرنامج إلى ازدياد الاحتياطي الموجود من الغاز الطبيعي الذي يقدر بـــ ٩,٩ ترليون قدم مكعب ، منها ٢,٧٥ترليون قدم مكعب من الغاز المصاحب للنفط الخام، ٧,١٥ ترليون قدم مكعب من الغاز الحر غير المصاحب للنفط الخام ويكفي الاحتياطي الحالي من الغاز لتلبية الطلب المحلي ما بعد عام ٢٠١٥م، ولا تزال الجهود الجارية لاكتشاف مزيد من الغاز لزيادة الاحتياطي الموجود فعلاً.

ويتم إنتاج الغاز الحكومي الغير مصاحب من مكمن (نتية) بحقل (يبال) الذي يعتبر من أهم حقول الغاز غير المصاحب في شمال السلطنة ويتم هناك معالجة الغاز في مصنع الغاز الحكومي، ثم يتم توصيله إلى العاصمة مسقط وإلى مصنع النحاس في صحار عبر شبكة الغاز الحكومية التي تتألف من خط أنابيب بقطر ٢٠ بوصة بطول ٣٢٥ كم، وخط أخر موازي له

وموصول به بقطر ٣٦ بوصة تم تركيبه حديثاً، وخط أنابيب بقطر ١٦ بوصة بطول ٢٢٧ كم يمتد بأمتداد ساحل الباطنة إلى مصنع النحاس بصحار.

وتستهلك وزارة الكهرباء والمياة حوالي ٩٠% من إنتاج الغاز الحكومي في السنة وتقوم الوزارة حالياً بإعداد التصميمات اللازمة لتوسعة مصنع الغاز الحكومي في يبال لرفع الطاقة الإنتاجية من الغاز من ٩ مليون متر مكعب في اليوم، ومن المتوقع أن ينتهي هذا المشروع قبل عام ١٩٩٣م. هذا وقد جرى خلال العاليوم.ضي ١٩٩٠ إقامة محطة غاز جديدة في الغبرة بطاقة قدرها ٦ مليون متر مكعب في اليوم، وبدأ تشغيل هذه المحطة الجديدة في يونيو ١٩٩٠، كما تم في سبتمبر من ذلك العام توسيع محطة تزويد الغاز بوادي الجزي لتصل طاقتها إلى ٢,٨ مليون متر مكعب في اليوم [1].

ويستخدم الغاز المنتج في أغراض مختلفة، منها توليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياة في الغبرة، وتشغيل بعض المصانع في منطقة الرسيل الصناعية، ومصنع النحاس في صحار، وتزويد جامعة السلطان قابوس بإحتياجاتها من الغاز، كما يتوقع استخدام الغاز في الصناعات البتروكيمائية مثل مصنع إنتاج الميثانول وهو مصنع تحت الإنشاء.

وتتسع جهود وزارة النفط والمعادن إلى التنقيب والبحث ليس عن النفط والغاز الطبيعي فحسب، ولكن عن المعادن المختلفة أيضا.

بدأت أنشطة التنقيب عن المعادن بالوسائل الحديثة منذ عام ١٩٧٣ بهدف تنويع مصادر الدخل القومي. وقد قامت الدولة بتوفير الاعتمادات المالية اللازمة للنشاط الجيولوجي والتعديني منذ بداية الخطة الخمسية الثانية. وفي خلال الفترة الماضية تمت عملية التخريط الجيولوجي لكثير من أنحاء السلطنة بالأقمار الصناعية، وبناء على هذه الخرائط واللوحات الجيولوجية أجريت البحوث العلمية، وأقيمت ندوة عالمية هامة، هي الندوة الدولية لصخور الافيوليت التي انعقدت في الفترة من ٧-١٨ يناير ١٩٩٠ في رحاب جامعة السلطان قابوس.

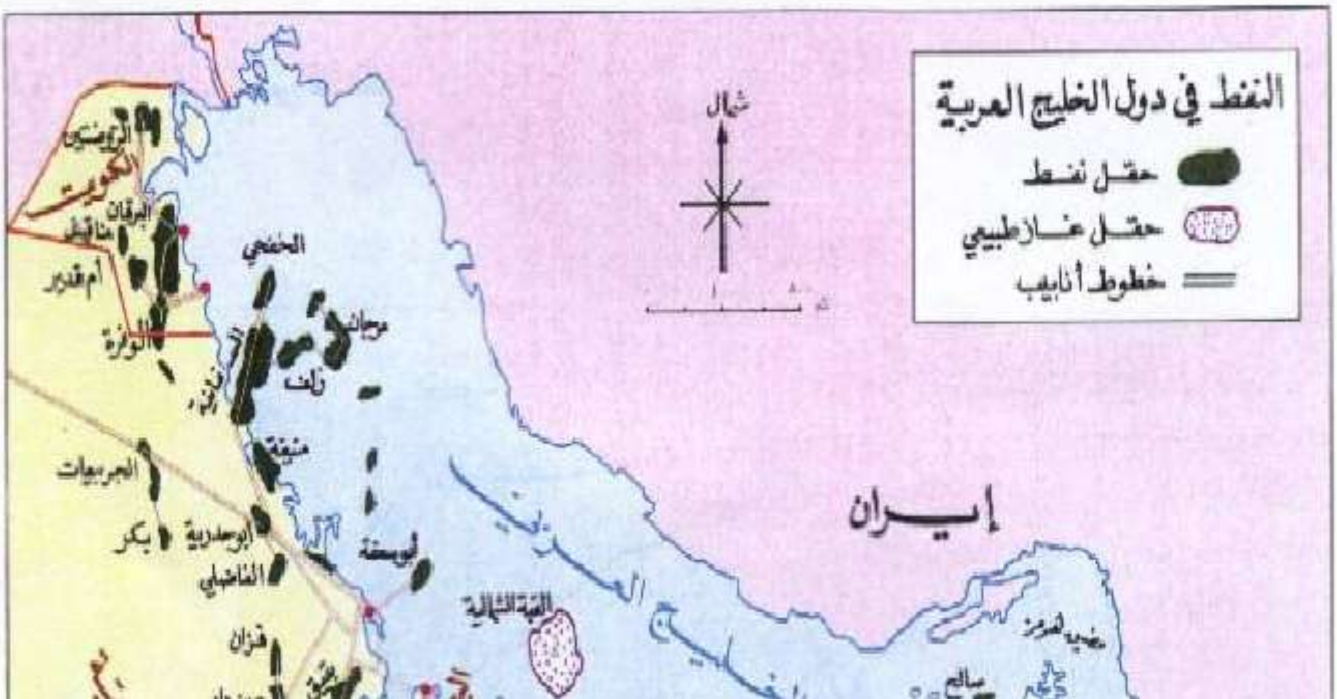
---

[1] خليل بحسون: مرجع سابق، ص ٦٥.

وقد نجحت هذه الندوة نجاحا كبيرا وأظهرت أن السلطنة تحتوي علي اكبر قدر من صخور الافيوليت في العالم، وتأتي أهمية هذه الصخور في أنها عبارة عن قشرة محيطية تكونت في وسط المحيط وانزلقت فوق اليابسة لتستقر في موقعها الحالي محتلة بذلك الجزء الأكبر من جبال عمان وفي أماكن متعددة أخري من بينها العاصمة مسقط.(١)

شكل رقم (٥)

النفط في دول الخليج العربي بما فيها عمان (٢).



وقد خلصت الدراسات إلى أن هناك بوادر مؤكدة لوجود الذهب بالسلطنة، وكذلك وجود كميات هائلة من الكروم الذي يحتل المرتبة الثانية في السلطنة من حيث الأهمية بعد النحاس.

خام الكروم:

قامت وزارة النفط والمعادن منذ إنشائها بالمسح الجيولوجي الشامل لمعظم مناطق السلطنة، وقامت كذلك بأعمال التنقيب الجيولوجي ونتيجة لهذه الأعمال فقد تم اكتشاف الكثير من الخامات المعدنية من بينها خام الكروم. ويتواجد هذا الخام في مواقع عديدة بالجبال التي تقع في الجزء الشمالي من السلطنة في صخور تعرف بصخور الافيوليت التي أقيمت من

أجلها الندوة الدولية المشار إليها والتي أكدت وجود هذا الخام بكميات هائلة في الجبال التي تقع في شمالي السلطنة.

وقد تم تحديد حتى الآن تحديد حوالي ٤٥٣ موقعا لهذا الخام موزعة علي النحو التالي:

٢٠٤وقع في شناص بولاية صحار وفي ولايات لوى ونخل ووادي المعاول والرستاق بمنطقة الباطنة.

١٧١ موقعا في ولايات ازكي وسمائل وفنجاء بالمنطقة الداخلية.

٥٤ موقعا في ولايات ابراء والمضيبي وسمد بالمنطقة الشرقية

٢٤ موقعا في ولايات محضة وضنك وينقل بالمنطقة الظاهرة

وتقدر الدراسات الأولية ل ٥٧ موقعا من هذه المواقع تم اختيارها نظرا لملاءمة حجمها ونوعية الخام بها ودرجة نقاوته أن الاحتياطي الموجود بها يبلغ مليوني طن من خام الكروم تقريبا([1]).

ونظرا لوجود خام الكروم بهذا الشكل الضخم فقد أولاه جلالة السلطان اهتمامه وذلك لخلق مصدر جديد للخل للمواطنين ولإيجاد فرص عمل جديدة يمكن من خلالها أن يساهم المواطن مساهمة فعالة في بناء وطنه ويستفيد من خيرات بلاده. ومن ثم كان قرارة السامي بإنشاء شركة الكروم العمانية وحث المواطنين للاستفادة من هذا المعدن بالبحث والتنقيب عنه في المواقع القريبة من مساكنهم على أن يقتصر هذا العمل على المواطنين العمانيين دون غيرهم من الناس.

وتقوم الشركة بتدريب المواطنين الذين سوف يختارون على هيئة مجموعات للتنقيب عن خام الكروم وكيفية التعامل معه.

[1] – وزارة الاعلام: سلطنة عمان، مرجع سابق، ص ٧٨.

النحـــاس:

اشتهرت سلطنة عمان منذ فجر التاريخ باستخراج خاماته وصهرها واستخدامها في بعض الصناعات مثل الأواني التي كانت تستعمل في المنازل كما كانت تصدر بعضه إلى بلاد الرافدين منذ ألفي عام قبل الميلاد.

وقد بدأت أعمال التنقيب المركز عن النحاس وبقية المعادن الأخرى في السلطنة منذ عام ١٩٧٣ وقامت شركة عمان للتعدين التي أنشئت في عام ١٩٧٨ بالإشراف علي عمليات التنقيب في مناجم الأصيل والبيضا وعرجا بولاية صحار. وتكلل مشروع النحاس في صحار بالنجاح حيث افتتح في عام ١٩٨٣ وقامت السلطنة بتصدير النحاس المصفى في منتصف ذلك العام وقد احتلت صادرات النحاس المرتبة الثانية بعد النفط[1].

وتهتم الدولة بهذه الصناعة اهتماما كبيرا لدرجة أنها خصتها وحدها بنصف جملة التكاليف الاستثمارية تم توظيفها في الفترة مابين عامي ١٩٨٦و ١٩٨٩ ولذلك تم تعدين أكثر من سبعة ملايين طن متر بنهاية ذلك العام واستخرج النحاس مصفى بنسبة ١٫٦ % من هذه الكمية الكبيرة.

ولم تقتصر جهود وزارة النفط والمعادن على البحث والتنقيب عن معدني النحاس والكروم وحدهما بل امتد ليشمل معادن أخرى منها المنجنيز الذي تم اكتشاف موقعين رئيسين له خلال السنوات الماضية في منطقة رأس الحد وجبل الحمة بولاية القابل وقدر الاحتياطي بهما حوالي مليون ونصف المليون طنا متريا.

وكذلك تم التنقيب عن الرصاص والزنك حيث تم تحديد بعض المواقع لهما في منطقة سيح حطاط والجبل الأخضر وتقوم الوزارة حاليا بإجراء الدراسات الجيوكيمائية لتحديد أماكن تركيز هذين المعدنين كما تقوم الوزارة حاليا بالبحث عن اليورانيوم

[1] – وزارة الاعلام: سلطنة عمان، مرجع سابق، ص ٧٩.

وكذلك عن الفحم الذي ثبت وجود احتياطي منه يقدر بحوالي ٣٦مليون طن بوادي مصاوي بالقرب من صور.

ب ـــ القطاع الصناعي

لم يكن للصناعة بمعناها الحديث ـوجود في سلطنة عمان قبل اكتشاف النفط، باستثناء بعض الصناعات الحرفية مثل صناعة القوارب والمنسوجات اليدوية والحلي الفضية. وبعد عام ١٩٧٠ بدأت جهود الحكومة تتجه نحو القطاع الصناعي، ولكن بقيت هذه الجهود خلال الخمس سنوات الأولى محدودة نظرا لأن الجهد الأكبر من استثمارات الحكومة قد وجه لبناء الهياكل الأساسية والمرافق الاجتماعية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية [1].

وسعيا من أجل تقليل الاعتماد على اقتصاد أحادى الجانب مقابل تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على الخارج في السلع الصناعية، والتأثير على الصناعات ذات المواد الأولية المتوفرة داخل البناء، اتجهت الجهود لبناء قاعدة صناعية في السلطنة.

ويمكن تقسيم الصناعات في عمان إلى:

أ ـــ الصناعات الهيدروكربونية.

ب ـــ الصناعات الغذائية.

ح ـــ الصناعات التحويلية.

تشتمل الصناعات الهيدروكربونية على تصفية النفط، وتسييل الغاز، والصناعات التعدينية وخاصة مشروع النحاس. فقد تم إنشاء مصنع الغاز " الأستيلين " برأس مال قدره ١٢٥ ألف ريال عماني وبناء مصنع لإنتاج الأكسجين عام ١٩٧٢ بمنطقة روي. كما تم بناء مجمع صناعي

[1] ـ مجلس التنمية ، الأمانة العامة، خطة التنمية الخمسية الأولى ١٩٧٦، ١٩٨٠، ص ٣٦.

كامل يضم مدينة سكنية، ومركز تحلية مياه، وميناء في منطقة صحار، وبدأ الإنتاج عام ١٩٨٢ بطاقة ٢٠ ألف طن متر سنويا وبدرجة نقاء ٩، ٩٩ % [١].

وفي مجال الصناعماني،ذائية أنشئ مصنع للدقيق في مدينة موترا برأس مال قدره ٣,٥٠ مليون ريال عماني، وقد تمكن من تغطية الطلب المحلي، وتم تصدير الفائض بنسبة ٢٥ %إلى دولة الإمارات.

كما تم بناء عدة مصانع غذائية منها مشروع الزيوت النباتية، حيث تصل طاقته الإنتاجية حوالي ٩ آلاف طن من الزيوت النباتية [٢].

كما أنشئ مصنع لإنتاج السردين بطاقة إنتاجية تقدر بـــ ٤٠ ألف علبة يومياً، ومصنع لتعليب سمك التونة بطاقة إنتاجية قدرها ٣٥ ألف علبة يومياً [٣].

وأنشئ مصنعان لتصنيع التمور في نزوي والرستاق حيث تبلغ طاقتها الإنتاجية ٢ طن يوميا من التمور وهي كما يلاحظ صناعات بدائية وبسيطة لا تسد إلا نسبة ضئيلة من حاجة السلطنة إلى المواد الغذائية [٤].

---

1 – وزارة النفط: مسيرة النفط، ١٩٧٠ –١٩٩٠، ص ٧٣.

2 – الاقتصاد الكويتي: عمان، سعي حثيث لتطوير صناعي، العدد ٢٠٨، ص ٤٩.

3 – فاطمة مبارك: العلاقات الاجتماعية بين دول الخليج، دار الكتاب، بيروت ١٩٦٤، ص٢٤.

4 ـــ سلطنة عمان: منطقة الرسيل الصناعية، نشرة فعلية،١٩٩١، ص ٨ .

وبخصوص الصناعات التحويلية، قامت شركة أسمنت عمان بإنشاء مصنع للإسمنت في منطقة الرسيل الصناعية. ثم تم بناء مصنع آخر في صلالة، ويبلغ إنتاج المصنعين حوالي ٨٥٠ ألف طن سنويا وهي مصانع تعتمد على المواد الأولية الموجودة في البيئة العمانية.

كما تم إنشاء مصنع للطابوق في منطقة قريات تبلغ طاقته الإنتاجية ٢٤ مليون طابوقة ومصنع أنابيب عمان في منطقة الرسيل، ويتم تصدير حوالي ٣٦ %من الإنتاج إلى المملكة العربية السعودية.كما تم إنشاء مصنع لليولي بوريثان في منطقة الرسيل الصناعية عام ١٩٧٨ بطاقة قدرها ٣٠٠ ألف طن سنويا، وأمكن له استيعاب ٧٥ %من الطلب المحلي وآخر لتكرير الملح في قريات، تبلغ طاقته الإنتاجية حوالي ٣٠٠٠ طن سنوياً.

بالإضافة إلىأصباغ بالخوير في مسقط، ينتج ٧٨٠ ألف لتر سنويا ويصدر حوالي ثلث إنتاجه لدولة الإمارات العربية المتحدة. بالإضافة إلى هذا كله أنشئت مصانع عدة لإنتاج الألبسة الجاهزة تبلغ طاقتها الإنتاجية حوالي ٤٨٠ ألف قطعة سنويا .

ويتم الآن الإعداد لإنشاء مصنع للبتروكيماويات في صحار. وبذلك نجد أن سلطنة عمان قد خطت خطوات سريعة وجدية لبناء ركيزة اقتصادية تساهم في تدعيم الاقتصاد العماني([1]).

جـ ـ القطاع الزراعي:

يمثل قطاع الزراعة واحدا من أهم القطاعات الإنتاجية في سلطنة عمان باعتباره المصدر الرئيسي للمواد الغذائية بكافة أنواعها، علاوة علي مساهمته بجزء من فائض إنتاجه في مجال التصدير، ولذلك أولت وزارة الزراعة والأسماك هذا القطاع جهدها من أجل زيادة إنتاجيته. ومن اجل ذلك أخذت تنفذ برامج عديدة في شتى مجالات العمل الزراعي، والشؤون الزراعية

[1] – سلطنة عمان منطقة الرسيل الصناعية: المرجع نفسة، ص ٩.

والصناعات الزراعية وتسويق المنتجات الزراعية كما أولت عنايتها أيضا للثروة الحيوانية والسمكية ولمعرفة جهودها في هذه المجالات كلها لابد من الحديث عنها كل على حدة ونبدأ بجهودها في مجالات العمل الزراعي العديدة وهي:

١ – البحوث الزراعية:

تمثل البحوث الزراعية احد أهم الركائز العلمية التي يعتمد عليها في تطوير وتنمية القطاع الزراعي ، وذلك لأن نتائجها تمثل أفضل الأسس التي تبنى عليها برامج الإرشاد الزراعي الرامية إلى زيادة وتحسين نوعية الإنتاج ، كما أنها تمهد السبيل لإدخال الأصناف الجديدة ذات الجودة الإنتاجية إلى محيط الإنتاج المحلي .

ويتم حاليا تنفذ التجارب المختلفة في محطات عديدة للبحوث في الرميس ووادي قريات وصلالة وصحار وجماح وتضم كل واحدة من هذه المحطات وحدات متخصصة في مختلف فروع البحوث الزراعية، كوحدة بحوث الخضر، وبحوث الفاكهة، وبحوث الفاكهة، وبحوث الري وبحوث التربة والمياة وبحوث الأمراض والحشرات، وبحوث المحاصيل الحقلية وبحوث النحل.

وتجري هذه التجارب للتعرف على الأصناف الجديدة من محاصيل الخضر وطرق استخدام الأسمدة الكيماوية ودراسة مواعيد الزراعة المناسبة لكافة أنواع المحاصيل([1]).

ونظرا لأهمية البحوث الزراعية بالنسبة لتحسين وزيادة الإنتاج الزراعي فقد وضعت الخطة الخمسية الرابعة (٩١–١٩٩٥) ضمن أهدافها في هذا المجال عددا من المشاريع، مثل مشروع دعم محطات البحوث الزراعية في كل من الرميس وجماح وصلالة ومشروع إنشاء وحدات بحوث زراعة جديدة ومختبرات في المحطات السابقة وفي صحار وفي المنطقة الشرقية ومشروع إنشاء وتطوير المزارع التجريبية والمشاتل في محافظة ظفار وقريات ومسندم والرميس وبركاء وصحار والداخلية وإنشاء وحدة مركزية لمسح التربة في كل من الشرقية

[1] سلطنة عمان منطقة الرسيل الصناعية: مرجع سابق، ص ١٠.

الداخلية والظاهرة أسوة بما تم في الباطنة وبرنامج تطوير نخيل التمور ووحدة بحوث العسل بصلالة.

وعمان بها عدة مناطق زراعية أهمها منطقة شريط السهل الساحلي ويتم فيها زراعة المانجو والفيفاي وجوز الهند والتبغ والليمون والنخيل والخضروات والحبوب والمنطقة الداخلية أيضا يتوفر فيها زراعة النخيل واللبان.

وعمان تشتهر بأشجار اللبان ومن المراكز القديمة لتجميع اللبان هي:

١) منطقة جنون وتقع شرق – مريت – جبال القرا.

٢) واحة أنضار – وتقع شرق – ريت – وقد شيدت القلاع بها لحماية تجار اللبان وكان يتم تصدير اللبان قديما:

١) عن الطريق البري إلى اليمن ومن ثم إلى مصر وسوريا.

٢) عن الطريق البحري عبر المحيط الهندي ومن ثم إلى أفريقيا وآسيا.

ويوجد بعمان عدد كبير من الأودية والعيون وتنحدر معظمها من الجبال ومن أهمها:

١) وادي دربات ومياهه المنحدرة من الجبال تتحول في بعض مواسم الخريف إلي شلالات تتساقط من ارتفاع يبلغ ١٠٠٠ قدم.

٢) وادي أنضار وقع إلى الشرق من تمريت.

٣) وادي مقش وهو أكبر الأودية في سلطنة عمان ويسيل من المنحدرات الشمالية لجبال ظفار باتجاه الصحراء([1]).

٤) وادي عدونب ونعار: يقعان على مقربه من ريسوت.

٥) العيون أهمها عين جرزيز وعين صحنوت وعين حمران.

[1] – سلطنه عمان منطقة الرسيل الصناعية: مرجع سابق، ص ١١.

تعتمد الزراعة في سلطنة عمان على مياه الري[1] وذلك لقلة الأمطار في المنطقة الساحلية من جهة ولغزارة المياه الجوفية من جهة الأخرى. وفي ضوء الطبيعة الخاصة لمصادر المياه في السلطنة، والحاجة إلى ترشيد استخدام المياه حظيت تقنيات الزراعة ووسائل الري الحديث فمثلاً، تم باهتمام كبير تطوير النظم الزراعية التقليدية على المشارب بولاية عبري وفق نظام جديد لإدارة وتشغيل وجدولة الري خصصته وزارة الزراعة والثروة السمكية. وقد نجح المشروع في زيادة المساحة المزروعة بنسبة ٣٢% ، إلى جانب ذلك تم تنفيذ مشروعات في عدد من المزارع التي تروى من بعض الأفلاج في ولايتي بهلاء ونزوى مثل أفلاج كير .

ويرجع اهتمام الحكومة العمانية بالزراعة وقطاع الأسماك بعد عام ١٩٧٠ لعوامل أهمها:

١) إن قرابة ٨٠% من المواطنين العمانيين يعتمدون في معيشتهم على الزراعة وتربية الحيوانات وصيد الأسماك؛ ولذلك فان الاهتمام بالزراعة مرتبط بشكل كبير بالتنمية الاجتماعية [2].

٢) الحاجة إلى إن تحقيق التنمية الزراعية ستساعد على الحد من الهجرة من الريف إلى المدينة وهي الظاهرة التي تصاعدت بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة[3].

٣) وبالارتباط مع النقاط أعلاه، يمكن أن يساهم هذا القطاع بأرتفاع مستوى العمالة في السلطنة.

د- الثروة السمكية:

تمتلك السلطنة شواطيء ساحلية طويلة تبلغ ألفا وسبعمئة كيلو متر مما جعلها من الدول الغنية بالثروة السمكية التي تعتبر احد مصادر الدخل القومي للبلاد. وقد اهتمت الحكومة اهتماما بالغا بهذه الثروة التي تقدر حاليا بنحو مائة ألف طن يمكن زيادتها إلى مئتي ألف طن

[1] –جولياوفعاين: الدراسات المالية، أبو ظبي ، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ٢٠، ص ٤٦.

[2] –المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ودراسة الأوضاع الاقتصادية في سلطنة عمان ،١٩٨٧، ص ٦٧.

[3] –المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، المرجع نفسه، ص ٤١.

من خلال التنمية والإدارة السليمه لهذا المورد الحيوي، ومن خلال تحديث أساليب تنمية الثروة السمكية واستغلالها بشكل يضمن الحفاظ علي مخزونها ومن خلال تعليم الصيادين وانطلاقا من هذا الاهتمام فقد أصدر جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم المرسوم السلطاني رقم ٨١/٥٣ بشأن الصيد البحري وحماية الثروة المائية الحية [١].

وفي هذا الإطار فقد قدمت الدولة من خلال صندوق تشجيع الصيادين قروضا ميسرة يتولى توفيرها بنك عمان للزراعة والأسماك وهي قروض تدعمها الدولة بحيث لا يتحمل الصياد إلا نسبة من قيمة القرض الكلي تسدد على أقساط وخلال عام ١٩٩٠ قدمت الحكومة للصيادين٧٧١ قارب صيد و ١٠٦٧ ماكينة بحرية في شكل قروض دعمتها الوزارة بما قيمته ٥٦٢٦٢٢ ريال عماني كما قام الصندوق بتوزيع ٦١٩٥ قفص لصيد الشارخة بالمجان على الصيادين بمناطق صيد الشارخة، وذلك حفاظا على هذه الثروة من الانقراض.

وللحفاظ علي وقت الصيادين قامت الورش البحرية المنتشرة بطول السواحل العمانية بتقديم خدمات الصيانة والإصلاح للقوارب والمكائن البحرية بالمجان وقد تم خلال ١٩٩٠ إصلاح عدد ٥٦٩٣ ماكينة بمختلف الورش البحرية التي يبلغ عددها ١٦ ورشة كما زادت تراخيص الصيد التي أعطتها الوزارة للصيادين في نفس العام حتى وصلت إلى ٨٣١٥ رخصة وأضاف جلالته للمرسوم فأتبعه بقانون الصيد البحري وحماية الثروة المائية الحية[٢].

ولم تأل الوزارة جهدا في توعية الصيادين وإرشادهم إلى الطرق المثلى للإنتاج والمحافظة على الثروة السمكية من الاستنزاف في نفس الوقت وذلك بتقديم الإرشادات اللازمة في

---

(1) انظر ملحق رقم (١١).

(2) انظر ملحق رقم (١١).

هذا المجال عن طريق قسم الإرشاد السمكي الذي يتولى أيضا تدريب الصيادين على استخدام المعدات الحديثة.

واهتماما من الدولة بالثروة السمكية فقد أنشأت مركز العلوم البحرية والسمكية الذي افتتح رسميا ١٩٨٦ في مسقط وبلغت تكلفة إنشائه ٢٫٥ مليون ريال عماني، ويحتوي على ستة أقسام للبحوث السمكية.

وهكذا تتنوع برامج وأنشطة ومشروعات وزارة الزراعة والأسماك في مجال العمل على زيادة الإنتاج في المجالات العديدة التي تقوم هذه الوزارة برعايتها والإشراف عليها من زراعة وحيوانات ودواجن واسماك. ولما كانت موارد المياه ذات صلة وثيقة بهذه المجالات خاصة مجال النشاط الزراعي الذي يستهلك وحده ٩٠% من كمية المياه المتوفرة في السلطنة، فقد أصبح منطقيا أن نتحدث عن هذه الموارد وأثرها في تدعيم وزيادة الإنتاج الزراعي وانطلاقا من اهتمام السلطنة بالزراعة والأسماك فقد أصدر جلالة السلطان المعظم قابوس بن سعيد المرسوم السلطان باعتماد اللائحة التنفيذية للمرسوم السلطاني ٨١/٨٣ في شأن الدعم المالي للقطاع الخاص في مجال الزراعة والأسماك[1].

وقد شهد الدخل المتولد من قطاع الزراعة والأسماك نموا مطردا خلال الفترة بين ١٩٧٠-١٩٩٤ حيث ارتفعت الصادرات الزراعية والسمكية العمانية من نحو ٣٥٢ ألف ريال عام ١٩٧٠ لتصل إلى ٣، ٣٦ مليون ريال عماني عام ١٩٩٤.كما شكلت الصادرات الزراعية والسمكية حوالي ٢٥% من جملة الصادرات غير النفطية لعام ١٩٩٤ ،وحـــــوالي

(1) انظر ملحق رقم (١١).

٧٠% من هذه الصادرات للفترة من ١٩٧٠ ١٩٩٤ورغم ذلك فقد بقي الدخل المتولد من هذا القطاع متدنيا بالقياس لمعدلات نمو قطاع النفط والقطاعات الأخرى المرتبطة به مثل التشييد والنقل([1]).

هـ ـــ التجارة:

تعتبر التجارة أحد الركائز الأساسية للإقتصاد العماني منذ أقدم العصور، وذلك بفضل الموقع الجغرافي المتميز الذي تحتله السلطنة والذي يساعد على الاتجار مع دول العالم الأخرى وقيامهم بدور حضاري هام في المنطقة. وظل القطاع التجاري له أهمية في اقتصاد السلطنة على مدى العصور وازدادت هذه الأهمية في العصر الحديث رغم المتغيرات الاقتصادية الجارية بالمنطقة ورغم تراجع أسعار النفط منذ عام ١٩٨٦ والكساد العام الذي ساد معظم دول العالم.

وفي إطار تنشيط الحركة التجارية في البلاد فقد تم في عام ١٩٨٩ إنشاء سوق مسقط للأوراق المالية التي اشرنا إليها حين حديثنا عن السياسة المالية والاقتصادية التي تتبعها السلطنة. وكان إنشاء هذه السوق بهدف تحقيق تنمية المدخرات الوطنية وتعزيز وتنويع مصادر التمويل للهيئات والمؤسسات والشركات المختلفة مما يساعد على زيادة الاستقرار في الأوضاع المالية والاقتصادية.

ونتيجة لجهود وزارة التجارة والصناعة في تنشيط الحركة التجارية في البلاد ونتيجة لزيادة أسعار النفط وما تقوم به وزارة النفط من نشاط سبق الحديث عنه سجل ميزان المدفوعات فائضا تجاريا بلغ ٦٤٦ مليون ريال عماني في عام ١٩٨٩ مقابل ٣٨٥ في العام السابق له أي بنسبة زيادة مقدارها ٢٢,٨٠ ويتضح هذا الأمر إذا القينا نظرة على الميزان التجاري للسلطنة لعام ١٩٨٩([2]).

[1]- وزارة الزراعة والثروة السمكية: مسيرة التنمية الزراعية، مسقط ١٩٩٥، ص١٧ .

[2] - وزارة الاعلام: سلطنة عمان، مرجع سابق، ص ٨٠.

لذلك يحتل قطاع التجارة الخارجية المرتبة الثانية في سلطنة عمان بعد قطاع النفط في هيكل الناتج المحلي الإجمالي، وخاصة بعد تمكن السلطنة من تنفيذ العديد من برامجها الإنمائية. وتتبع السلطنة نظام التبادل الحر، حيث لا يوجد قيود على المدفوعات الخارجية والتحويلات المتعلقة بالعملات الجارية [1].

ويمكن قياس مدى انفتاح الاقتصاد من خلال قياس إجمالي قيمة الواردات، وقد استقرت هذه النسبة عند ٥٩ % عام ١٩٨٧.

وتصنف الصادرات العمانية إلى مجموعات ثلاث: النفط ومنتجاته، والسلع غير النفطية ذات المنشأ المحلي وإعادة التصدير. ونظرة للتوزيع الجغرافي للصادرات يبرز أن دولة الإمارات العربية المتحدة تحتل المركز الأول، ثم تايوان، ثم المملكة المتحدة، وتليها الولايات المتحدة الأمريكية، والباقي موزع على أغلب دول العالم (راجع الجدول) رقم (٦).

أما بالنسبة للواردات فقد بلغ إجمالي الواردات ٥، ٨٤٦ مليون ريال عماني.وتحتل الآلات ومعدات النقل المسجلة ثلث الواردات حيث بلغت ٢٨٤ مليون ريال عماني [2].

أما الأغذية والحيوانات الحية فتمثل سدس قيمة الواردات، حيث بلغت قيمة المستورد منها ٣، ١٤٧ مليون ريال عماني.

ومرة أخرى تحتل دولة الإمارات المرتبة الأولى بالنسبة لواردات عمان، ويرجع ذلك إلى تجارة إعادة التصدير التي تمارسها الإمارات العربية المتحدة وبشكل خاص مع دول الجوار بصورة رئيسية، وتليها اليابان، ثم المملكة المتحدة، ثم الولايات المتحدة الأمريكية.

1 –الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩٨٢، ص ٢٢٦.

2 –البنك المركزي العماني ، التقرير السنوي، ص ١١٥.

لقد نمت التجارة الخارجية للسلطنة نموا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، فالصادرات غير النفطية سجلت عام ١٩٩٧ أعلى قيمة لها حيث بلغت حوالي ٢، ٧١٠ مليون ريال عماني، ونتيجة لاستمرار العمل في المشروعات التنموية كالبتروكيماويات والغاز المسال وغيرها فقد ازدادت الواردات العمانية عام ١٩٩٧ بمقدار ٣،١٢٧ مليون ريال عماني ، وبنسبة زيادة قدرها ٨، ٩٥% فوصلت قيمتها إلى ٥، ١٩٣٢% مليون ريال عماني بعد أن كانت ٢,١٦٧٠ مليون ريال ربح عام ١٩٩٦.([1])

[1] – الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي: مرجع سابق، ص ٢٢٧.

الفصل الثالث

الفصل الثالث

العلاقات السياسية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان

دور كل من دولة الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان في مجلس التعاون الخليجي

ابرز الاتفاقيات المعقودة بين دولة الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان ودورها في تطويد العلاقات السياسية بينهما

ترسيم الحدود المشتركة بين دولة الامارات العربيةالمتحدة وسلطنة عمان

- التسوية السليمة لمنازعات الحدود
- كيفية التسوية السليمة لمنازعات الحدود

- عوامل رسم الحدود
- الخلافات الحدودية بين دولة الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان
- تاريخ الخلاف الحدودي بين دولة الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان
- اتفاقية ترسيم الحدود بين دولة الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان

العلاقات السياسية بين كلّ من دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان

دور كل من دولة الإمارات العربية المتحدة و سلطنة عمان في مجلس التعاون الخليجي:

تعود الفكرة التاريخية لإنشاء كيان خليجي موحد إلى منتصف الثلاثينيات عندما شجعت بريطانيا إقامة اتحاد بين بعض المشيخات والإمارات الخليجية لاعتبارات إدارية وتجارية وأمنية إلا أن هذه الفكرة لم تر النور.([1])

[1] – على بن صميخ المرى: مجلس التعاون الخليجي ازمات الحاضر وتحديات المستقبل، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١٥.

وتعددت المحاولات، كانت أحداها أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربي عام ١٩٦٤، وأخرى برزت في النصف الثاني من الستينات، إلا أن كل هذه الأفكار لم تفلح إلا في تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٧١.

ترجع بعض المصادر أن البدايات الأولي لتبادل الرأي حول فكرة المجلس، بدأت مع الجولة الخليجية التي قام بها أمير الكويت عام ١٩٧٥ ثم أخذ ت هذه الفكرة تتفاعل خلال مؤتمر القمة الحادي عشر الذي انعقد بعمان خلال نوفمبر ١٩٨٠، حيث أطلع أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح الزعماء الخليجيين علي التصور الكويتي لاستراتيجية خليجية مشتركة للتعاون في جميع الميادين تلك قام بها وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد الصباح بعرض التصور الكويتي الكامل علي زعماء الخليج، أثناء جولة شملت مختلف الأقطار بما فيها العراق وذلك في ديسمبر ١٩٨٠ووجدت هذه الأفكار تجاوبا وحماسا من جانب الأقطار المعنية.

وتم إرسال المشروع الكويتي بعد تنقيحه إلي الأقطار المعنية أثناء انعقاد القمة الإسلامية بالطائف وتمت دراسة أولية المشروع.

وفي الرابع من فبراير عام ١٩٨٠ انعقد بالرياض مؤتمرا ضم وزراء خارجية الأقطار الخليجية الست تمت فيه مناقشة خطة العمل المقدمة من الكويت وتمخض هذا الاجتماع في النهاية عن الاتفاق علي إنشاء مجلس التعاون بين الأقطار العربية الست.([1])

وفي الخامس والعشرين من مايو عام ١٩٨١ انعقد في أبو ظبي مؤتمر القمة لأقطار الخليج الستة، فيما اعتبر هذا المؤتمر المرحلة النهائية لإنشاء هذا المجلس.

يمثل مجلس التعاون لدول الخليج العربي امتداداً للتعاون القديم بين دول الخليج العربية، وهو بمثابة إطار مؤسسي لتحقيق أكبر قدر من التنسيق والتكامل والترابط في جميع الميادين وتعميق وتوثيق للروابط والصلات بين أعضائه ووضع النظم المتماثلة في المجالات الاقتصادية والمالية والتعليمية والثقافية والصحية والمواصلات و الإعلامية.ولعل أولى الخطوات العلمية نحو

[1]- على بن صميخ المرى: المرجع نفسه، ص ١٦ .

إرساء أسس التعاون بين دول الخليج العربي قد تجسدت في دعوة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان إلى الدول الأعضاء في عام ١٩٧٦ لتعزيز أواصر التعاون و التضامن فيما بينها مما يشير بوضوح إلى الدور القيادي الذي لعبته السلطنة في تأسيس مجلس التعاون الخليجي و تعزيز مسيرته نحو تحقيق الأهداف .

أما المؤتمر الأول لقمة دول مجلس التعاون الخليجي فقد عقد في ٢٥ مايو ١٩٨١م وأعلن من خلاله عن ميلاد مجلس التعاون لدول الخليج العربي في مدينة أبو ظبي العاصمة السياسية لدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث التقى قادة الدول الست للتوقيع على النظام الأساسي للمجلس.

تم اختيار جلالة السلطان قابوس ليكون رئيساً للجنة الأمنية الخليجية العليا التي ثبتت أسس التعاون للترتيبات الأمنية في منطقة الخليج، وقد قال جلالته في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة العيد الوطني الحادي والعشرين "أن دول المجلس قد أوكلت إلى السلطنة وضع مشروع استراتيجية أمنية لدول المنطقة وإنشاء جيش خليجي كما أسلفنا من قبل، وأن السلطنة قامت من جانبها بما يفرض عليها واجبها حيال ذلك ولدول المنطقة تحديد الإطار الذي يتناسب وقدراتها(١).

وخلال القمة الثانية عشر لقادة دول مجلس التعاون التي انعقدت في دولة الكويت في ٢٣ ديسمبر عام ١٩٩١، أكد جلالته مواصلة مسيرة المجلس بنفس المنهجية والعقلانية في التفكير، والعمل بأسس ورؤى واضحة من أجل ترسيخ قواعد الاستقرار والأمن في المنطقة ومن أجل المزيد من التنمية والرخاء لشعوب المنطقة جميعاً، وقد جاء التعبير على ما بذله جلالة السلطان المعظم من جهد في رعاية اللجنة وما كرسه من عطاء وخبرة في النتائج التي توصلت إليها حيث تضمن البيان الختامي لقمة الكويت هذا المعنى فيما يلي: (٢)

---

[1] – سعود بن سالم العشي: استراتيجية التنمية في عمان، سلطنة عمان، الطبعة الأولى، أبريل ١٩٩٤، ص ٢٥٢ – ٢٥٣.

[2] – سعود بن سالم العشي: المرجع السابق، ص ٢٥٢.

" يعبر أصحاب الجلالة والسمو عن بالغ التقدير وعميق الامتنان لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان للجهد الذي بذله في توليه مسؤولية اللجنة الأمنية العليا ولعطائه الكريم لعمل اللجنة ورعايته لمداولاتها ووضع خبرته وتجاربه في التقرير الاستراتيجي الشامل الذي تم إعداده للقمة تعبيراً عن إيمان جلالته بمسيرة المجلس بالتحضير العلمي والموضوعي" .

خلال القمة الثالثة عشرة التي عقدت في أبو ظبي بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٩٩٢ أثنى أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون على ما قام به صاحب الجلالة السلطان قابوس المعظم وأشادوا بما بذله من جهود في إعداد التقرير كما يذكر أن صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد قد سبق أن تقدم بمشروع يدعو إلى تكوين قوة لمجلس التعاون الخليجي قوامها ١٠٠ ألف جندي بغية تعزيز أمنها الخارجي[1].

و في عام ١٩٩١ تم إنشاء لجنة عليا للتعاون المشترك بين سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة وذلك إثر الزيارة التي قام بها للسلطنة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة تجسيداً لأوامر الأخوة والعقيدة والمصير المشترك فيما بين دول مجلس التعاون وتثبيتاً للمصالح المشتركة لشعوبها في بناء علاقات متميزة[2].

وبالفعل فقد عقدت اللجنة اجتماعات عدة في كل من أبو ظبي ومسقط اتفقت خلالها الدولتان على العديد من الخطوات التنسيقية للعمل المشترك من أجل تقرير التعاون في الميادين المختلفة وأثمرت تلك الجهود عن خطوة تاريخية حين قررت السلطنة ودولة الإمارات العربية المتحدة في صباح يوم الأربعاء الخامس عشر من شهر أبريل من عام ١٩٩٢ تطبيق الاتفاقية

[1]– كمال محمد الاسطل: نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، عدد ٣٣، ص٩١.

[2]– خالد بن محمد القاسمي: زايد الزعيم، دار الثقافة العربية، الشارقة، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م، ص٣٢ .

الخاصة بالتنقل لمواطني البلدين بالبطاقات الشخصية. وفي السادس من مايو ١٩٩٢ تم رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين إلي مستوى السفراء تأكيداً على أهمية الترابط السياسي والتاريخي بين البلدين.

وسيتم تناول الاتفاقيات المعقودة بين البلدين فيما بعد ولابد من النظر هنا إلي أن العلاقة بين سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة ذات خصوصية مميزة حيث يوجد توافق تام بين توجهات قيادتي البلدين في مختلف الأصعدة.

أما بالنسبة لدور دولة الإمارات العربية المتحدة في مجلس التعاون الخليجي فقد سبقت الإشارة إلى الدور الريادي لسمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس الدولة في إنشاء المجلس انطلاقاً من فكره الوحدوي، وبعد إنشاء المجلس حرص سموه على صياغة رؤية موحدة لدول المجلس تنسجم مع المطالب الوطنية والإقليمية والقومية، وقد تجلى ذلك في العديد من القضايا العربية والإقليمية والدولية انطلاقاً من الثوابت الرئيسة للسياسة الخارجية لدولة الإمارات التي عرفت بمواقفها الثابتة إزاء القضايا العربية أهمها الصراع العربي و الخلافات العربية – العربية. ولم تغير تحولات عقد التسعينات شيئاً في جوهر سياسة دولة الإمارات حيال هاتين القضيتين رغم أن ثمة التغير قد حصل ببعض الجوانب المنهجية وفي أسلوب التعامل حيال الانقسامات خاصة المستجدة في الصف العربي إثر غزو العراق للكويت واتفاقية السلام العربية الإسرائيلية(١).

وبقى ملف القضية الفلسطينية الملف الدائم الذي لم تتخل عنه دولة الإمارات العربية في اللقاءات الثنائية و أروقة الأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية والإقليمية.

1 – د. محمد السيد سعيد: النتائج العربية والدولية لأزمة الخليج الثانية من منظور الاقتصاد السياسي، مأخوذ عن د.فتحي الختروش وآخرون، الغزو العراقي للكويت ندوة بحثية، عالم المعرفة، الكويت ، مارس ١٩٩٥م، ص ١٧.

حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة مع شقيقاتها أقطار مجلس التعاون على إيجاد صيغة جديدة للتعاون بين الدول العربية تتجاوز سلبيات الصيغ القديمة ولذلك تم في السادس من مارس عام ١٩٩١ في دمشق خلال اجتماع وزراء الخارجية لأقطار مجلس التعاون ومصر وسوريا التوقيع على إعلان دمشق الذي وضع أسس التعاون بين الدول العربية في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية حيث أكدت الدول الثماني أن الإعلان مفتوح لأي دولة عربية تطلب الانضمام إليه شريطة الالتزام بمبادئه وأهدافه وبمبادئ ميثاق جامعة الدول العربية. وقد عقد وزراء الخارجية بالدول الثماني اجتماعات عدة في الكويت والرياض والقاهرة لوضع آلية تنفيذ الإعلان وتوثيق الروابط بين الدول الأعضاء. (١)

دعا الشيخ زايد إلى عقد مؤتمر قمة عربي شريطة أن يسبقه حسن النوايا وصفاء القلوب ويقول في هذا الصدد (٢) " نحن في حاجة إلى عقد مؤتمر قمة عربية ولكن علينا أولاً قبل الدعوة لعقدها أن تسعى لإزالة الانشقاق والتصدع الموجود في الصف العربي، ولا بد أن يكون هناك تحضير وإعداد جيد لضمان نجاح هذه القمة ولكي تصفو القلوب لا بد أيضاً من التسامح خصوصاً إزاء من أخطأ من الأخوة العرب وفي هذا الصدد يقول رئيس الدولة " إن الأشقاء الذين أخطؤوا بمساندتهم لصدام في عدوانه على الكويت وقصروا في حقوقنا يجب علينا أن نسامحهم وأن هذه الخطوة من جانبنا ستكون محل تقدير من كل العقلاء والحكماء في العالم(٣)

ويضيف على ذلك قائلاً " يجب علينا أن نستفيد من هذه المحنة وأن نأخذ منها العبرة ونناقش قضاياها بصراحة وإذا كان الأمر يستحق التسامح فلنتسامح، ويؤكد رئيس دولة الإمارات على ضرورة التآزر بين الأشقاء وعدم استعلاء بعضهم على بعض وأن تنظر كل دولة إلى ما لديها على أنه مورد ومكانة لكل العرب، و أن السبب الأساسي في الأزمات والخلافات

[1]- د. عمر محمد علي: العرب والأمم المتحدة، جريدة الاتحاد أبو ظبي ١٩٩٢/٩/٢٩، وانظر أيضاً جريدة الخليج – الشارقة ١٩٩٤/١٢/٢م ، ص ٢٢.

[2]- جريدة الخليج: الشارقة، بتاريخ ١٨ سبتمبر ١٩٩٤م، ص٢.

[3]- ملحق جريدة الاتحاد / أبو ظبي ١٩٩٣/١٢/٢م، ص٣.

العربية هو الاختلال في موازين القوة بين الدول العربية وإساءة أطراف عربية استخدام ما لديها من مصادر القوة ضد أشقائها". (١)

أبرز الاتفاقيات المعقودة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان ودورها في توطيد العلاقات السياسية بينهما.

تمهيد:-

وتتظح عملية صنع القرار السياسي في كل من دولة الإمارات و سلطنة عمان، من خلال التعامل الرسمي مع العالم الخارجي الذي يتم عبر المؤسسات السياسية بالنسبة لدولة الإمارات – وفق أدارت الملف السياسي الخارجي للدولة الاتحادية بنجاح مشهود، فالدولة الاتحادية الحديثة الاستقلال أصبحت – الآن – ذات وزن إقليمي وحضور دولي كبير أخذت تؤدي دورًا سياسياً واقتصادياً بارزاً. أما في سلطنة عمان فيعتبر السلطان قابوس هو السلطة العليا في رسم معالم السياسة الخارجية للسلطنة ويشرف على تنفيذها وزير الخارجية العماني.

وتبدو سلطنة عمان وبحكم القرب الجغرافي والتداخل التاريخي والأسري هي الدولة الأقرب والأهم سياسيا واستراتيجيا لدولة الإمارات بشكل عام و في علاقاتها وتعاملاتها مع الخليج بشكل خاص. وهما تشكلان امتداداً طبيعياً فيما بينهما وتجمعهما من الروابط المصيرية العميقة والمتداخلة (٢).

فهاتان الدولتان المستقلتان تجتمعان في وحدة تاريخية وجغرافية و لغة وعقيدة وأصول اجتماعية واحدة، وعادات وتقاليد موحدة، ولولا التجربة الاستعمارية القاسية التي باعدت بينهما لكانا كياناً سياسياً واحداً غير قابل للتجزئة. لكن رغم هذا التداخل المصيري، فان الظروف التاريخية والسياسية أدت إلى بروزهما كدولتين مستقلتين عام ١٩٧١، حيث حرصت

---

[1] – ملحق جريدة الاتحاد: المرجع نفسه، ص٣.

١ –عبد الخالق عبد الله : المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة " مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية عدد (٦٥) ص (٢٥) .

– ولمزيد من التفاصيل راجع ايضاً :–

احمد يوسف احمد: الصراعات العربية العربية، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ص٢٠.

كل منهما على تأكيد استقلالها السياسي الكامل والدفاع عن كيانها الوطني الجديد، ونهج طريق مستقل في مواجهة تحديات الاستقلال في الداخل والخارج وإبراز السمات السياسية والتنموية المختلفة التي تميزها، وتزيل - بالتالي – أي شك في أن إحدى الدولتين هي مجرد جزء من الأخرى أو مجرد امتداد لها، ولا وجود شرعياً لها خارج هذا الامتداد (١).

لقد أخذت الدولتان بمبدأ الاعتراف المتبادل بوحدة وسيادة كل منهما على أراضيها ومواردها، والتعايش فيما بينهما وفق مبادئ الأمم المتحدة التي تدعو إلى عدم التدخل في الشئون الداخلية والتعايش السلمي، و إقامة علاقات دبلوماسية طبيعية فيما بينهما وذلك أسوة بكل الدول المستقلة في العالم. وكانت العلاقات بين الدولتين خلال السبعينات رسمية واعتيادية، وربما اتسمت بالحذر والتردد من إحداهما تجاه الأخرى. و لم تشهد الفترة التي أعقبت الاستقلال أي مبادرات مهمة باتجاه القضايا الحدودية العالقة، أو تطوير مجالات التعاون بين الدولتين في أي مجال من المجالات الاقتصادية أو التنسيق في القضايا السياسية الإقليمية أو الدولة وقد يعود ذلك إلى انشغال سلطنة عمان بالشأن الداخلي إتباعها - بالتالي - ولفترة من الزمن سياسة خارجية إتسمت بالإنعزال النسبي عن العالم الخارجي.

إلا أن ذلك بدأ يتغير بشكل ملحوظ خلال السنوات العشر الأخيرة. حيث شهدت هذه الفترة انفراجاً أكثر في العلاقات بين البلدين. ففي ٤ مايو ١٩٩١ قررت دولة الإمارات المتحدة و سلطنة عمان تشكيل اللجنة العليا المشتركة التي عقدت أول اجتماع لها في نوفمبر العام نفسه ، بمدينة أبوظبي و تم اتفاق السفراء بينهما للمرة الأولى منذ حصولها على الاستقلال(٢) كما تم الاتفاق أيضاً على تقوية العلاقات بين البلدين وتوسيع نظام التعاون بينهما ووضع مفاهيم وتصورات تحكم علاقاتها في مجالاتها السياسية والأمنية . إضافة إلى أعلاه

٢- راجع : شمس الدين الضعيفي ، محمد السكك : مرجع سابق، ص ١٦٤.

ولمزيد من التفاصيل راجع :

- Abdul khalek abdulla: the gulf co – operation council ' nature , origin , processing, p102
- Michael hudson (ed) middle east dilemma (new york "columbia university press, 1955, p300)

2- جريدة الخليج – الشارقة بتاريخ ١٩٩١/٥/١٤م ص٣.

وراجع أيضاً : خالد محمد القاسمي : الخليج العربي في السياسة الدولية قضايا ومشكلات، الكويت : دار الشراع للنشر ومكتبة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع – الطبعة الأولى ١٩٨٦ ص ٧٦.

قررت الدولتان استخدام البطاقة الشخصية في حركة انتقال المواطنين عبر منافذ الدخول والخروج بين البلدين ، وهو القرار الأول من نوعه بين دولة الإمارات العربية المتحدة وأي دولة أخرى في العالم الأمر الذي أعتبر خطوة مهمة في سياق تعميق التقارب بين الشعبين وتسهيل حركة التجارة والسياحة بينهما ، كذلك بدأت اللجنة المشتركة في التخطيط لمجموعة من الاتفاقيات التربوية والثقافية والاقتصادية . و في مايو ١٩٩٣ أقرت عدة مشروعات اقتصادية مشتركة مثل شركة عمان والإمارات للاستثمار والتي اعتبرت نقطة تحول نوعية في سياق التعاون الاقتصادي بين الدولتين وهو ما سيتم تناوله في الفصل الثالث الخاص بالعلاقات الاقتصادية بين الدولتين ولكن ما يعنينا هنا أن نتناول اتفاقية ترسيم الحدود بين الدولتين.([1])

ترسيم الحدود المشتركة بين دولة الإمارات العربية المتحدة و سلطنة عمان

تمهيد:

التسوية السلمية لمنازعات الحدود:

ترجع أغلبية الاتفاقيات الخاصة بالحدود بين الدول العربية إلي عهد الاستعمار، وتعتبر وثائق الفترة الاستعمارية هي الوثائق التي يعتمد عليها في منازعات الحدود وخاصة المنازعات ذات الادعاءات التاريخية.

والحدود السياسية الحالية بين الدول العربية مفروضة كأمر واقع حيث أن هذه الدول لم تشارك في تخطيطها وتحديدها، ولذا فأنها لا تحظي في بعض الأحيان باعتراف الدول المعنية.

[1] – شمس الدين الضعيفي، محمد السكك: المرجع السابق، ص١٨٢.

وقد قامت الدول العظمي التي كانت لها نفوذ في المنطقة العربية برسم خرائط الحدود العربية دون أن تراعي فيها عوامل الجغرافيا الطبيعية أو خصائص المجتمعات العربية المتجاورة.

واستلزم البحث عن النفط في المنطقة الخليجية تحديد تبعية الأراضي الصحراوية، وحينما يتعذر علي الدول الاتفاق علي الخطوط الحدودية، يتم التفاهم علي إنشاء منطقة حدودية تعرف باسم المنطقة المحايدة، تقسم فيها حدود السيادة والإيرادات النفطية بين الدول المعنية، فهناك مناطق محايدة بين المملكة العربية السعودية والكويت وأخري بين العراق والمملكة العربية السعودية.

وتعتبر الوثائق البريطانية هي الوثائق الأساسية التي تستند عليها الدول الخليجية في منازعات الحدود بين هذه الدول وقد قامت إمارة الشارقة بنشر مجلدين عام ١٩٧٣ جمعت فيها عديدا من الوثائق البريطانية التي تثبت حقها في جزيرة أبو موسي.([1])

ويلعب التوازن الإقليمي بين الأطراف العربية وغير العربية دوره في تحديد حجم التنازلات المتبادلة في الحدود.

فالحرب العراقية الإيرانية استمرت ثمان سنوات كان قوامها رفض العراق اتفاقية الجزائر ١٩٧٥، وعندما تغيرت الظروف عاد العراق وقبلها بغزوه للكويت([2]).

ويرى البعض أن الغزو العراقي للكويت أفرز سابقة في قضايا الحدود ليس لها مثيل في التاريخ المعاصر، حيث قامت لجنة مكلفة من الأمم المتحدة برسم الحدود دون طلب من الأطراف المعنية بتحكيم منظمة الأمم في النزاع. وأعترضت العراق على اللجنة.

[1]- د . صلاح العقاد: الأطار التاريخي لمشكلات الحدود العربية مجلة السيادسة الدولية القاهرة العدد ١١١ يناير ١٩٩٣.

[2]- د. جمال على زهران : قظايا الحدود العربية الأقليمية مجلة السياسة الدولية – القاهرة عدد ١١٢ ابريل ١٩٩٣ ملف العدد (الحدود العربية الأقليمية) – الاشكاليات النظرية والتحديات العلمية.

كيفية التسوية السلمية لمنازعات الحدود:

أشارت المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة إلى وسائل نص المنازعات بالطرق السلمية وهي:

المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية.

وأوضح الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة وما يتبع في حل المنازعات حلا سلميا بمعرفة الأمم المتحدة.

وتعتبر المفاوضات المباشرة التي يجريها أطراف النزاع فيما بينهم من أفضل الوسائل السلمية لتسوية المنازعات فيما بين الدول.

وتتحقق التسوية القانونية للمنازعات الدولية بصفة عام من خلال اللجوء إلي احدي وسيلتين هما:

التحكيم الدولي، والقضاء الدولي.وتعتبر هاتان الوسيلتان من أكثر الوسائل التي تفضل الدول اللجوء إليها للتسوية.

والدليل علي ذلك أن منطقة الخليج العربي لم تخل من النزاعات عقب الحقب الزمنية السالفة، وتأتى مشكلة الحدود على راس هذه النزاعات. و يعد عامل النفط – خصوصا خلال السنوات الأخيرة – أهم عوامل تفعيل هذه المشكلة بين الحين و الآخر و لما كانت العلاقة بين مشكلة الحدود و مفهوم السيادة وثيقة، لذا لا بد من متابعة تطور مفهوم السيادة في الخليج و الوقوف على الأسس التي يرتكز عليها.

بالرغم من أن مفهومي السيادة والشرعية في منطقة الخليج لا يتخذان معنى ثابتاً، إلا أنهما يكونان عرضه للتأثيرات و الدوافع المختلفة. و السعوديون يمثلون أوضح نموذج في الخليج في التحول من الشرعية التي انطلقوا منها إلى شرعية الحق التاريخي التي انتهوا إليها. فقد استظلت الانطلاقة السعودية الأولى بالمذهب الوهابي، و مثل " الأخوان " الوهابيون حربة الجيوش

السعودية التي هيمنت في فترة من فترات التاريخ على رقعة امتدت من الكويت إلى عمـــان، و لكن هذه الشرعية اهتزت مع أول تحالف بين أبن سعود و بريطانيا لمواجهة الدولة العثمانية، و قد انتهى الأمر بوضع أبن سعود تحت الحماية البريطانية بموجب معاهدة وارين عام ١٩١٥م. و كانت نهاية الشرعية الدينية عندما خاض أبن سعود معركة " السبلة " ضد " الأخوان " و قتل عددا كبيرا منهم، و طارد قيادتهم بمساعدة بريطانية [١].

و هكذا حلت شرعية الحق التاريخي محل الشرعية الدينية ، و بدأ ذلـــك واضـــحاً في السلوك السعودى ، حيث لم تكن الادعاءات السعودية في المناطق المجاورة ، في مرحلة ما بعد المملكة العربية السعودية ، على مقولات نشر الدين الصحيح ، و محاربة البدع ، و لكن علـــى مبدأ حق الوراثة التاريخية . و قد ورد في مذكرة وزير الخارجيـــة الـــسعودي إلى الحكومـــة البريطانية عام ١٩٣٨ حول النزاع الحدودي مع قطر و عمان و مشيخات الساحل المتصالح أن مطالب بلاده تبنى على أساس التوازن التاريخي، و أن التمسك بهذا المبدأ يجعل قسماً واسعاً من أراضى حضرموت و ظفار و عمان وابوظبى ضمن أراضى " جلالة الملك "أبن سعود. كما أن النظرة التاريخية تثبت أن مخافر عبرى، و برعى، وظفار، و أواسط قطر كانت مخافر ســـعودية أنشأها أجداد الملك[٢].

أما الأسر الحاكمة في كل من البحرين و الكويت و قطر، فقد أخذت منـــذ انطلاقتـــها الأولى شرعية العرف القبلي و حق القبلية بدلا من الشرعية الدينية أو الحق التاريخي فهـــي لا تملك تاريخاً في الإمارات التي حكمتها. إذا لم يصل آل صباح و آل خليفـــة إلى الكويـــت و البحرين إلا في عامي ١٧٥٦ و١٧٨٣ على التوالي ([٣]). ثم أنتهت أنظمـــة الحكـــم في هـــذه

---

1 – عبد الجليل مرهون: نزاعات الحدود في شبه الجزيرة العربية، شئون الأوسط، العدد ١٢، أكتوبر، ١٩٩٢.

2 – د. جمال زكريا قاسم: الخليج العربي: دراسة لتاريخ الإمارات العربية المتحدة، ١٩١٤ – ١٩٤٥، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٣، ص ٢٣٧.

3– سالم مشكور: نزاعات الحدود في الخليج: معضلة السيادة والشرعية، مركز الدراســـات الاستراتيجية ، بيروت ١٩٩٣، الطبعة الاولى، ص ٧٨ ، ٧٩ .

الأمارات إلى الأخذ بمبدأ " الأسرة السيدة " وتاليا " الأسرة الحاكمة " وتعد الكويت والبحرين نموذجاً للتحول من حكم القبلية إلى حكم الأسرة.

لم تكن المجتمعات العربية في الخليج تعرف السيادة الإقليمية بمفهومها الدولي، أرتبط الولاء العام في هذه المجتمعات بالمبادئ تارة، و بالأشخاص (قبائل أو أسر أو أفراد) تارةً أخرى، ولم يكن مرتبطاً بالأرض قط. ويختلف الأمر بالنسبة للعراق.

لقد كانت الاتفاقية البريطانية – العثمانية لعام ١٩١٣، و الخط الأزرق الذي نتج منها أول خطوه نظرية لدخول مفهوم السيادة على الجانب العربي للخليج. ولكن هذه السيادة بدأت عهدها العملي بعد مؤتمر العقير عام ١٩٢٢، إذ أدخلت الاتفاقية التي أسفر عنها هذا المؤتمر ترسيم الحدود على الأرض وربطته بمفهوم السيادة الوطنية بين إمارات لم تكن سوى أقليم في دولة الخلافة، ولا تفصل بينها اعتبارات جغرافيه أو دينية أو تاريخية، ذلك أن أيا من هذه الأقاليم لم يكن أمة مستقلة بحسب المفهوم الحديث للأمة والدولة.

أما الجانب الإيراني فقد سبق نظيره العربي في هذا المجال. كما أن أول اتفاقية لرسم الحدود بين إيران و الدولة العثمانية (العراق فيما بعد) كانت قد رسمت في معاهدة ألاضروم الأولى عام ١٨٢٣، و ظلت تخضع لعملية تجاذب و تغيرات حتى استقرت نسبياً في اتفاقية الاستانه عام ١٩١٣ لكون الاتفاقية الأولى لم تعين الحدود البرية بدقة، و لم تنفذ إلا أهداف آنية لكلا الطرفين العثماني و البريطاني الذي يحرك الحكومة الإيرانية.

عوامل رسم الحدود:

ترتبط عملية رسم الحدود بين الدول المطلة على الخليج بجملة من العوامل منها ما هو محلي يتعلق بالنظام القبلي المعروف و الموروث، كما هو الحال في التجمعات القبلية على

الجانب العربي من الخليج، و منها ما هو خارجي يتعلق بالتنافس الدولي على الخليج منذ وضوح أهميته التي سبق ذكرها.

و معضلة رسم الحدود ذات طبيعة متشابكة الجوانب و الأسباب، و تحتاج - وحدها - لدراسة مستقلة، بيد أن ما نريد الإشارة إليه - هنا - هو الدور البريطاني في مشكلة رسم الحدود، و يستدعي العودة إلى بدايات عملية رسم الحدود التي اضطلعت بها بريطانيا و الأسلوب الذي أتبعته في ذلك، و من ثم الطريقة التي تعاطت بها مع الأزمات التي تتفجر بين الحين و الآخر.

ففي مؤتمر " العقير "[1] الذي رسم الحدود بين العراق و الكويت و مقاطعات أبن سعود و الذي تمخض عن معاهدة تضمنت بذور الخلاف بين الأقطار الثلاثة، و ظلت توقد الأزمات بينهما باستمرار حتى يومنا هذا، فقد قام (برسي كوكس) راعي المفاوضات برسم الحدود، حيث أمسك برسي كوكس بالقلم ورسم على الخريطة خطاً أحمر قائلاً أنها الحدود التي يجب أن تكون بين هذه البلاد دون الأخذ في الحسبان مصالح هذه الدول وكانت النتيجة أن أعطى مناطق كويتية للسعودية كما جعل إطلالة العراق على الخليج ضيقة وظل ذلك مثار جدل وحروب وأزمات بين البلدين.

وعندما اعترض حاكم الكويت الشيخ أحمد الجابر على إعطاء جزء من أراضيه لأبن سعود ، رد كوكس أن أبن سعود قوى الآن وقوته تتنامى بينما الكويت ضعيفة هنا ، و سأل شيخ الكويت " هل يعني ذلك أن الكويت تستطيع أن تسترد ما سلب منها إذا صار شيخها في قوة الشيخ مبارك (شيخ الكويت السابق) دون معارضة بريطانية فأجاب كوكس أن

---

[1] - د. صلاح العقاد : المشرق العربي المعاصر، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٣، ص ٤٨٦.
وأنظر أيضا لتوضيح هذه القضية :
أحمد مصطفى أبو حاكمة: تاريخ الكويت الحديث، الكويت: دار ذات السلاسل، ١٩٨٤، ص ٣٥٩.

بريطانيا لن تعارض ذلك [١].

تبين هذه الحادثة كيف أن هذا التصرف صار القانون الذي يحرك المطالب الحدودية ويثير الأزمات والحروب كلما شعر طرف أنه قادر على أن يأخذ ما يطالب به أو إلغاء معاهدات واتفاقيات حدودية يتم المصادقة عليها، والنموذج البارز لذلك هو عملية الأخذ والرد وتناوب إلغاء الاتفاقيات والمعاهدات الحدودية التي عقدت بين العراق (العثماني سابقاً) وإيران سواء كان ذلك في عهد الدولة العثمانية أو بعد تحرر العراق واستقلاله و آخر اتفاقية حدودية بين البلدين عقدت عام ١٩٧٥ في الجزائر لكن العراق ألغاها عام ١٩٨٠ وأعترف حكامه أنهم كانوا قد وقعوها بسبب ضعفهم، وأنهم أصبحوا (حينذاك) قادرين على استرداد ما منحوه بموجبها ثم عاد العراق واعترف بها بعد ما أصابه الضعف خلال الحرب ضد إيران.

أمر أخر يجدر الإشارة إليه في السياسة البريطانية تجاه منطقة الخليج فقد أدخلت بريطانيا ظاهرة ما عرف بـ "المناطق المحايدة" بين دول المنطقة وقد ظلت سبب نزاع بين الدول المحيطة بها حتى حل معظمهما بالأقتسام مناصفة[٢].

والذريعة التي يتعلل بها البريطانيون إزاء المناطق المحايدة هي عدم إمكانية ترسيم الحدود بدقة، بيد أن الظروف الاجتماعية لا تسمح بهذا الترسيم لأن التبعية لا تبنى على أساس علاقات رؤساء القبائل بحكام الإمارة أو المقاطعة، لكن التشكيك في صحة التفسير يبدو منطقياً عندما تقوم دولتان بالاتفاق على اقتسام المنطقة المحايدة بينهما، والذي يتضح من ذلك أن بريطانيا قامت بترسيم الحدود وفقاً لمتطلبات سياستها في المنطقة دون الأخذ في الحسابات ووجود مبررات منطقية للترسيم [٣].

ونمط الترسيم يتم بشكل يبقى مشاكل الحدود بين بلدان المنطقة قابل للتفجر فيما بعد.

الخلافات الحدودية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان:

1- د. محمد حسن العيدروس : الحدود العربية العربية في الجزيرة العربية ، دار العيدروس للكتاب الحديث ، الإمارات ٢٠٠٢م، ص ٥٠.

2 – مشكلات الحدود بين إمارات الخليج العربي، دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٨ السنة الثانية، أكتوبر ١٩٧٦.

١– أنظر: أخبار الخليج البحرينية، بتاريخ ١٩٨٤/٧/١٠م، ص٣.

بداية من الملاحظ أن خط الحدود بين دولة الإمارات وسلطنة عمـــان يكـــاد يكـــون معدوماً بدليل أن الزائر لكل المناطق الحدودية يكتشف تداخلاً عجيباً وقريباً في الأراضي التابعة للبلدين فعندما يخرج من عمان ويدخل دولة الاتحاد يفاجأ بأراضي عما نية ومخفر عماني وعلم عماني. كما بإمكان الزائر لمدينة العين التابعة لدولة الاتحاد أن يسير مسافة ربع ساعة بواســـطة السيارة ليجد نفسه داخل أراضي عمانية ليس فيها غير العمانيين المزارعين، ولا وجود فيهـــا لنقطة حدودية أو مخفر للشرطة أو الجيش[1]، وقد كان هذا التداخل الحدودي قائماً أيضاً بين عمان ورأس الخيمة حول منطقة مسندم الواقعة شمالي رأس الخيمة ولقد اتفقت دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان على تسوية الخلاف وذلك في ١٩٨١/٤/٧م – ووقعت الدولتان في مايو ١٩٩٩م اتفاقاً بشأن قطاع الحدود الممتد من أم الزمول[2] حيث تلتقي كل من دولـــة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، والمملكة العربية السعودية إلى شرقي العقيدات. وجاء في نص الاتفاقية أنه تم الاتفاق بين سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة على اعتمـــاد أسس محددة لإعادة تخطيط الحدود بين سلطنة عمان وإمارة رأس الخيمة، تحسم بصورة نهائيـــة النزاع الحدودي بينهما حيث أبدى الجانبان وروح التسامح في كل ما من شـــأنه التعجيـــل بالاتفاق والوصول إلى حل يحفظ الروابط التاريخية بين البلدين الشقيقين. وتوثيق عرى الصداقة والتعاون بينهما.

كما كان للجهود والتي قام بها صاحب السمو الشيخ راشد بن سعيد المكتـــوم نائـــب رئيس دولة الأمارات العربية رئيس مجلس الوزراء السابق وزيارته للسلطان قابوس بن ســـعيد سلطان عمان الأثر الفعال في إرساء الاتفاق بما يضمن مصالح البلدين الشقيقين ويعزز العلاقات فيما بينهما في وقت كانت تحتم ظروف المنطقة توحيد الكلمة، ومواجهة ما يحيط بهـــا مـــن أخطار ولكن الحلول لم تطل كامل الحـــدود بين الدولتين، فبعد الاحتياح العراقي للكويت في

٢- محمد رضا فودة: الأمن القومي للخليج العربي، الصلاح للدراسات السياسية والإنتاج الإعلامي، مارس، الطبعة الأولى، ١٩٩١م، ص ١٢ – ١٣.

٣- كمال محمد الأسطل: مرجع سابق، ص ٦٦.

أغسطس ١٩٩٠م ترددت أنباء عن خلاف إماراتي عماني حول تفجر الأزمة الحدودية، كما جرى الحديث حينها عن وساطة بريطانية لتهدئة الموقف بين الجانبين [١].

تاريخ الخلاف الحدودي بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان:-

بسطت دولة اليعاربة العمانيين- حتى منتصف القرن الثامن عشر - سلطتها على رقعة جغرافية شملت إضافة إلى "عمان " من حيدر أباد في الهند وزنجبار وممباسا في الشرق الأفريقي. ومع نشوب الحرب الأهلية في عمان بين الغافرية والهناوية تمزقت الدولة اليعربية وذهبت ممتلكاها إلى أفريقيا، و لم تبق سوى زنجبار التي استقلت عنها في ستينات القرن التاسع عشر. ومع تولي أسرة البوسعيد السلطة في عمان عقب الحرب الأهلية المدمرة، كانت قبائل الساحل العماني تعد نفسها للاستقلال عن إمام مسقط المنهمك في الحرب، وقد تحقق لها ما أرادت، وأصبح الساحل العماني " كياناً سياسياً" مستقلاً. وفي تطور لاحق انشطر هذا الساحل بفعل خارجي، وتحول منذ عام ١٨٢٠ إلى عدد من الكيانات السياسية بالغة الصغر. واستمر هذا الوضع حتى عام ١٩٧١ حينما تجمعت هذه الكيانات بفعل ظروف إقليمية ودولية ضاغطة في إطار قيام " دولة الإمارات العربية المتحدة"[٢].

وهكذا شهدت عمان بين القرن الثامن عشر والقرن العشرين أربعة مشاهد جيوستراتيجية: مشهد الدولة الإقليمية الكبرى، و مشهد التحول إلى كيانين "ذوي سيادة"، ومشهد التحول إلى عشر كيانات، و مشهد تجميع تسعة من هذه الكيانات (بسبعة حكام) في اتحاد شبه فيدرالي[٣].

١- جريدة الشرق الأوسط، لندن ، ١٩٨١/٤/٣٠م، ص٥.

٢- نشرة شؤون الأوسط، العدد الحادي والعشرون، أغسطس ١٩٩٣.

١- عبد الجليل مرهون: نزاعات الحدود في شبه الجزيرة العربية، شؤون الأوسط، العدد ١٢، أكتوبر ١٩٩٢، ص٤٧-٦٥.

وعلى خلفيات مختلفة نشب نزاع حدودي بين السلطنة ودولة الإمارات وطالبت السلطنة بمنطقة " مسكت" في إمارة رأس الخيمة " التي تبعد نحو ١٧ كم من الحدود العمانية، كما طالبت بمنطقة أخرى في رأس الخيمة تقع شمال شعم على الساحل الخليجي، وفي عام ١٩٧٧ حددت السلطنة مطالبها من رأس الخيمة بشريط ساحلي طوله ١٦كم كامتداد جنوبي لشبه جزيرة مسندم العمانية.

وفي عام ١٩٨٦م تم التوصل إلى اتفاق بين مسقط ورأس الخيمة حصلت مسقط بموجبه على الشريط الساحلي الذي طالبت به. إلا أن المشكلة الحدودية لم تنته، فقد رفض مشايخ قبائل الشحوح الاتفاق لما سببه من فصل بين الأراضي ومالكيها، وطالبوا في مذكرات رفعت إلى الشيخ زايد وإلى أمانة مجلس التعاون الخليجي بالتدخل لحل المشكلة القائمة. ولا يقتصر نزاع السلطنة الحدودي مع إمارة رأس الخيمة، بل يشمل إمارات أخرى ضمن الاتحاد السباعي.

وبعد الاحتياح العراقي للكويت ترددت أنباء عن تزايد القلق الإماراتي من تفاقم الأزمة الحدودية مع السلطنة، وقد أفيد وقتها عن وساطة بريطانية لتهدئة الموقف[١].

ويعد نفط " مسكت " ومناطق نفطية محتملة مجاورة مصدراً أساسياً للنزاع.

وكانت السلطنة قد طلبت عام ١٩٧٧م من رأس الخيمة بصورة محددة التخلي عن نفط منطقة "مسكت"[٢].

وفي نوفمبر ١٩٩٢، تناقلت بعض وسائل الإعلام أنباء عن اشتباك وقع عالحادث.د الإماراتية – العمانية قرب بلدة " دبا " أدى إلى قتل شخص واحد على الأقل، وإصابة آخرين.[٣] وقد نفت الأوساط الرسمية في البلدين وجود أي طابع سياسي لهذا الحادث.

٢- نشرة شؤون الأوسط: العدد الحادي والعشرون، مرجع سابق.

١- صوت الخليج، ١ يناير ١٩٨٧.

٢- رويتر: ١٩٩٢/١١/٩.

وعلى ضوء ما حدده حضرة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان من ثوابت السياسة الخارجية لدولة الإمارات بتأكيده "نحن في الخليج نسيّر سياستنا الخارجية في اتجاهين متوازيين.. فنحن في علاقتنا مع الدول العربية والإسلامية نعتبرها علاقة الأخوة في الإسلام التي فرضها علينا ديننا الحنيف.. ونحن نتعامل مع هذه الدول معاملة الأخ لأخيه.. أما الخط الآخر لسياستنا مع الدول غير الإسلامية فهو خط إنساني بحت، نتعامل معهم كبشر نحترمهم كبشر ويحترموننا كبشر ونكن لهم بقدر ما يكنون لنا من صداقة وود". وعلى ضوء هذه السياسة فقد عمدت دولة الإمارات إلى حل مشكلتها الحدودية مع عمان عن طريق الحوار والتوافق المشترك[1].

اتفقت دولة الإمارات وسلطنة عمان في عام ١٩٩٢ على السماح لمواطني البلدين بالتنقل بالبطاقات الشخصية عبر الحدود، الأمر الذي يعكس الرغبة المشتركة في تهميش القضايا الحدودية. ويمكن القول أن معالجة السلطنة لمسألة الحدود مع الإمارات يحتذي نموذجها الناجح في سياستها الخارجية، كما أن التعاون الإماراتي – العماني – الراهن يعد نموذجاً للعلاقات البينية المتوازنة في الخليج، وهو نموذج من شأنه أن يقود إلى تجاوز المواريث التاريخية الضاغطة في سبيل حاضر المنطقة ومستقبلها.

وقد توجت دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان سنوات من الدبلوماسية الهادئة بتوقيع اتفاقية تخطيط الحدود بينهما. وتم توقيع الاتفاقية من قبل السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان ورئيس دولة الإمارات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في احتفال أقيم في استراحة بهجة الأنظار في ولاية صحار العمانية.[2]

٣- مجلة درع الوطن: مارس ٢٠٠٠، العدد ٣٤٤.

١- الشرق الأوسط – يوم الأحد ١٩٩٩/٥/٢ – ص٣.

اتفاقية ترسيم الحدود بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان:- [٢]

تعالج هذه الاتفاقية ترسيم الحدود من منطقة أم الزمول إلي العقيدات والتي غطت حوالي ثلثي الحدود بين الدولتين وتم التوقيع عليها في ١٩٩٥/٥م وقد ورد في ديباجة الاتفاقية أنها تأتي ثمرة لجهود ومباحثات طويلة ورسائل متبادلة عبر القنوات الرسمية في الدولتين، وأنها تتمشى مع علاقات حسن الجوار القائمة بينهما وتعزز أواصر المودة والإخاء والمصالح المشتركة وتتفق مع رغبة كل منهما في تخطيط الحدود بصفة نهائية في ذلك القطاع[٣].

تحتوي الاتفاقية على ثلاثة عشرة مادة وملحقين، و تم تحرير الاتفاقية بمدينة صحار[٤]، بتاريخ ١٥ محرم ١٤٢٠ هجرية الموافق ١٩٩٩/٥/١م و كما ورد في مناقشات سابقة في هذا البحث .

بينت المادة الأولى للاتفاقية أن الخط الحدودي بين الدولتين يبدأ من النقطة الرئيسية رقم واحد (أم الزمول) إلي النقطة الرئيسية رقم ١١٠ شرقي العقيدات والتي تم تخطيط ووصف إحداثيات نقاطها في قائمة الإحداثيات الموقعة من ممثلي البلدين، كما اتفق الطرفان على عدم استحداث أي منشآت أو منشئآت عسكرية جديدة على جانبي خط الحدود وبمسافة خمس كيلوا مترات داخل إقليم أي من الطرفين وذلك باستثناء المنشئآت العسكرية التي تقام بصفة مؤقتة لمواجهة حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية أو الصناعية أو اضطرابات الأمن الداخلي[١].

كما وضحت الاتفاقية أنه في حالة اكتشاف أي ثروات طبيعية يتفق الطرفان بعد ذلك على كيفية استقلالها. وحرمت استخدام أي أدوات للتنقيب على الثروات البترولية والمعدنية داخل حرم الحدود.

٢- راجع الملحق رقم (١٤) و(١٥).

3- أنظر: دولة الإمارات العربية المتحدة : الكتاب السنوي ١٩٩٩م (لندن ، ترايدنت برس) وراجع أيضاً HASSAN HAMDAN AL-ALKIM THE FOREIGN POLICY OF THE UNITED ARAB EMIRATES (LONDON , SAKI BOOKS 1989), p. 60.

٤ - جريدة الخليج، الشارقة، يوم الاثنين ٢٠٠٠/١/١٧م، العدد ٧٥٤٧.

١ - المادة رقم ٤ من الاتفاقية في الملاحق رقم (١٤) من الملحق الأول.

وتضمنت المادة الحادية عشر من الاتفاقية على عدم المساس بمسار خط الحدود الوارد في المادة الأولى من الاتفاقية، وأن يسعى الطرفان من أجل تسوية أي خلاف قد ينجم عن تفسير نصوص الاتفاقية أو تطبيقها بالطرق الودية من خلال الاتصال المباشر، أو بأي وسيلة من الوسائل السلمية التي يتفق عليها الطرفان.

وللاتفاقية ملحقان يبينان الخطوات الإجرائية والطرق العملية التي تمكن من تنفيذ بنود الاتفاقية على أرض الواقع، ويتكون الملحق الأول من أثنتي عشرة مادة، بينما الملحق الثاني يشتمل على ستة مواد وأول ما يلاحظ على بنود هذه الاتفاقية روح الأخوة والمودة التي تعكسها وحرصها على حل مشكلة ترسيم الحدود بأسلوب حضاري وهي مشكلة تم التطرق لأبعادها، ودور بريطانيا في صياغتها ومنحها درجة عالية من التعقيد[1].

وقد أعتبر هذا الاتفاق الحدودي أهم إنجاز تحققه الدولتان في سياق تطوير علاقاتها الثنائية والانتقال إلى مرحلة متقدمة من التقارب الاقتصادي والسياسي والذي يؤكد أن سلطنة عمان هي العمق البشري والاستراتيجي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

وكان صاحب السمو الشيخ زايد قد وصل إلى صحار في يوم السبت ١/٥/١٩٩٩م ولقي استقبالاً رسمياً وشعبياً حاراً تقدمه السلطان قابوس بن سعيد. وأعرب صاحب السمو الشيخ زايد عن سعادته بلقاء أخيه السلطان قابوس، وتوقيع اتفاقية الحدود بين البلدين، والتي وصفها سموه بأنها ستضيف لبنة جديدة في الصرح الشامخ للعلاقات الأخوية الوثيقة، مؤكداً عزم الإمارات على مواصلة تعزيز التعاون وتنمية المصلحة المشتركة مع سلطنة عمان في الحاضر والمستقبل.وقد أعرب السلطان قابوس عن بالغ سعادته بلقاء صاحب السمو رئيس الدولة

٢- عبد الخالق عبد الله : مرجع سابق، ص٤٤.

وأنظر أيضاً : التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠٠، مرجع سابق.

وقال: " إن توقيع اتفاقية الحدود العمانية – الإماراتية تعتبر نقطة انطلاق جديدة للتعاون المشترك والعلاقات الوطيدة بين البلديـــن ."[1]

وفيما يلي مقتطفات من نص البيان الصحفي لتوقيع اتفاقية الحدود بين الإمارات وعمان:

"بسم الله الرحمن الرحيم، بعون من الله وتوفيقه وبفضل الإرادة الحكيمة والسياسة الرشيدة لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم وأخيه حضرة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.

وتجسيداً لأواصر الأخوة والمحبة بين قيادتي وشعبي البلدين الشقيقين سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة المستندة إلى وشائج القربى والتاريخ المشترك ومبادئ حسن الجوار وتأكيداً للعلاقات الأخوية الوطيدة والمثمرة بين البلدين فقد أجرى صاحب الجلالة السلطان قابوس وأخوه صاحب السمو الشيخ زايد مباحثات في بيت بهجة الأنظار العامر في صحار تناولت العلاقات الأخوية بين البلدين وسبل تعزيزها، فقد تفضل صاحب الجلالة السلطان قابوس وأخوه صاحب السمو الشيخ زايد بالتوقيع على اتفاقية الحدود بين سلطنة عمان ودولة الإمارات. ويأتي هذا الإنجاز التاريخي خطوة مهمة على طريق استكمال تحديد وتخطيط الحدود بين إقليمي الدولتين الشقيقتين وذلك انطلاقاً من حرص قيادتي البلدين على تأكيد عمق العلاقات الحميمة بينهما وترسيخ نهج التعاون الأخوي بما يحقق المصالح والأهداف المشتركة للشعبين الشقيقين والله ولي التوفيق". [2] وقد اختص هذا الاتفاق بمنطقة تمتد مسافة ٣٥٠ كم وتغطي مناطق حدودية بالغة الأهمية للبلدين ، وعليه ، فإن اتفاقيات مماثلة سيوقعها البلدان لاحقاً تغطى قطاعات أخرى في الحدود المشتركة بين البلدين.[3]

١- جريدة الخليج: يوم الأحد ١٩٩٩/٥/٢، ص١.

١- جريدة الاتحاد: يوم الأحد ١٩٩٩/٥/٢، ص ٨.

٢- الحياة: يوم الأحد ١٩٩٩/٥/٢، ص١.

وتضم المنطقة التي شملتها الاتفاقية ضلع مثلث الحدود بين دولة الإمارات وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية، وتمتد من منطقة "أم الزمول" إلى نقطة شرقي العقيدات التي تشكل نقطة التقاء الحدود الإماراتية مع الحدود السعودية العمانية.

واستندت الاتفاقية التي وقعها زعيما البلدين إلى اتفاقيتين سابقتين وقعتا عـــامي ١٩٥٩ و١٩٦٠ وإلى مراسلات ومحاضر ذات صلة بقضية الحدود.[١]

ونخص من بين هذه المراسلات والمحاضر:

١- المحضر الموقع بين دولة الإمارات وسلطنة عمان في ١٢سبتمبر١٩٧٩م.

٢- الرسائل المتبادلة في ٢٥ سبتمبر ١٩٧٩م و ٨ يناير ١٩٨٠ بين وزير الدولة للشئون الخارجية في السلطنة ووزير الدولة للشئون الخارجية في دولة الإمارات.

٣- الرسائل المتبادلة بين رئيس ديوان الرئاسة في دولة الإمارات ووزير الداخلية في سلطنة عمان في ١٣ أبريل ١٩٨٢م و٩ مايو ١٩٨٢م.

٤- اللوحة الجوية التي وقعها رئيس ديوان الرئاسة في دولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ ١١ أكتوبر ١٩٨٣ م ووزير الداخلية في سلطنة عمان بتاريخ ١ مارس ١٩٨٤.

٥- محضر الاتفاق الموقع بين رئيس ديوان الرئاسة في دولة الإمارات ووزير الداخلية في سلطنة عمان بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٨٧م.

٦- الرسائل المتبادلة بين كل من رئيس ديوان الرئاسة بتاريخ ٢٣ يناير ١٩٩١م ونائب رئيس الأركان في دولة الإمارات بتاريخ ٢١ يناير ١٩٩٢م، وبين وزير الداخلية في سلطنة عمان بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٩٢م.

٧- محضر الاتفاق الموقع بين وزير الداخلية في دولة الإمارات ووزير الداخلية في سلطنة عمان بتاريخ ٢٣ أبريل ١٩٩٤م.

وعلى هذا الأساس، وتمشياً مع علاقات حسن الجوار القائمة بين البلدين وتعزيزاً لأواصر المودة والإخاء والمصالح المشتركة، فقد تم توقيع اتفاقية تخطيط الحدود بصفة نهائية في القطاع المذكور سابقاً.[٢]

٣- الشرق الأوسط: الأحد ١٩٩٩/٥/٢، ص١.

2 - جريدة الخليج: يوم الاثنين ٢٠٠٠/١/١٧م، العدد ٧٥٤٧ ص١.

وتتكون هذه الاتفاقية من ثلاث عشرة مادة، ومن أهم ما ورد فيها تحديد خط الحدود الفاصل بين البلدين والوارد وصف إحداثيات نقاطه في قائمة إحداثيات مرفقة بالاتفاقية، كما يحدد واجبات حكومة الدولتين في حماية علامات مسار الخط الحدودي وإحراماته، وحماية أمهات الأفلاج والموارد المائية عبر الخط، وتحديد جواز القيام بالمسوحات الفنية لأغراض البحث عن الثروات بالاتفاق والتنسيق بين الطرفين، وتحديد المنشآت المستثناة من إحرامات خط الحدود وفقاً للملحق الثاني من الاتفاقية، والتعهد من كلا الطرفين بحماية البيئة ومكافحة التلوث، كما تحدد الاتفاقية أحقية كلا البلدين في تشكيل سلطات للحدود تحدد مهامها وفقاً للملحق الأول للاتفاقية. وقد تم التوقيع على هذه الاتفاقية في مدينة صحار في اليوم الخامس عشر من شهر محرم سنة ١٤٢٠هـ الموافق اليوم الأول من شهر مايو سنة ١٩٩٩م. [١]

وفي اليوم التالي من زيارة رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة لمدينة صحار (١٩٩٩/٥/٢م) تم التوقيع على ملاحق الاتفاقية الحدودية، وقد وقع على هذه الملاحق عن الجانب الإماراتي معالي الفريق الركن الدكتور محمد سعيد البادي وزير الداخلية، وعن الجانب العماني معالي السيد على بن حمود بن على آل بوسعيدي وزير الداخلية بسلطنة عمان. [٢]

الملحق الأول للاتفاقية يختص بتنظيم سلطات الحدود، وقد جاء نابعاً من رغبة حكومتي الدولتين في تسهيل الاتصال والتنسيق وتنظيم سلطات الحدود بين البلدين ولضمان حسن تنفيذ الاتفاقية، ويتكون هذا الملحق من اثنتي عشر مادة. أما الملحق الثاني للاتفاقية فيختص بتحديد وتنظيم المنشآت المستثناة الواقعة في حرم خط الحدود بين البلدين ويتكون من ست مواد. [٣]

2- مرسوم اتحادي (١٩٩٩/١٢٠) صادر من رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، بالعدد رقم (٩٩/٣٤٣).

3- مجلة الدفاع الخليجي: السنة السابعة، العدد ٤٥، مايو ١٩٩٩، ص٦٠.

١- حسين غباش: الإمارات والمستقبل نحو رؤية وطنية جديدة، مركز الخليج للدراسات، الشارقة، ١٩٩٩،ص١٠٢.

وفي يونيو ١٩٩٩م وكخطوة جديدة لتعميق الأواصر والعلاقات الأخوية بين البلدين، منحت الحكومة العمانية الحق لمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة في امتلاك أراض وعقارات داخل حدود السلطنة، فيما يتم التجهيز لإصدار تأشيرات بالبطاقة بين البلدين تعطي الحق لمواطني البلدين في التنقل بين البلدين بغرض تعزيز التجارة والسياحة في البلدين.[1]

وفي تاريخ ٢٠٠٠/٤/٢٧م أودعت دولة الإمارات العربية المتحدة اتفاقية الحدود مع عمان لدى الأمم المتحدة. حيث اجتمع السفير محمد جاسم سمحان المندوب الدائم للإمارات لدى الأمم المتحدة مع وكيل الأمين العام المعني بالشئون القانونية هانس كوريل في مكتب الأخير بالأمم المتحدة وقام بتسليمه نص الاتفاقية، وطالبه باتخاذ الإجراءات اللازمة لتسجيلها وإيداعها في سجل المعاهدات التابع للأمم المتحدة. [2]

٢- United Arab Emirates-yearbook-1999, p.107.

٣- جريدة الاتحاد: يوم الجمعة ٢٠٠٠/٤/٢٨- العدد ٩٠٦٣، ص١.

الفصل الرابع.

الفصل الرابع

العلاقات السياسية واثرها على العلاقات الاقتصادية والثقافية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان

العلاقات الاقتصادية بين دولة الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان في اطار مجلس التعاون الخليجي.

١ – الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي.

٢ – اتفاقية مؤسسة الخليج للاستثمار ونظامها الأساسي.

٣– اتفاقية مزايا وحصانات مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

٤ – السياسة الزراعية المشتركة لدول مجلس التعاون.

٥ – اتفاقية "الجات " وانضمام دول مجلس التعاون الخليجي لمنظمة التجارة العالمية.

– الجوانب السلبية لانضمام دول مجلس التعاون الخليجي الي منظمة التجارة العالمية

– دور الاتفاقيات والتنسيق والتعاون في توطيد العلاقات الاقتصادية بين دولة الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان

أ – الايدي العاملة والمهارات البشرية

– تاريخ الهجرة

– أهم قطاعات العمل التي استقطبت العمالة الاجنبية

– تنمية القوى الوطنية في عمان

– تنمية القوى العمالة المواطنة

ب– الأسواق والتطورات المالية الخليجية

– السوق الاماراتي

– السوق العماني

ج – التبادل التجاري

د – الموانئ والمناطق الحرة

العلاقات السياسية واثرها على العلاقات الثقافية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان

ملامح العلاقات الثقافية بين دولة الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان

الاتفاقيات بين دولة الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان في مجال التربية والتعليم

العلاقات السياسية وأثرها على العلاقات الاقتصادية والثقافية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان

العلاقات الاقتصادية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان في إطار مجلس التعاون الخليجي.

المقدمة:

يعد مجلس التعاون لدول الخليج العربي (GCC) أحد أهم التجمعات الإقليمية العربية التي برزت في القرن الماضي بهدف قيام تكتل يربط بين ستة أقطار خليجية (هي السعودية والإمارات وسلطنة عمان والبحرين وقطر والكويت) لإيجاد مرتكزات للتعاون المشترك بين هذه الدول بما يحقق لها أطاراً اقتصادياً وسياسياً يوحدها تجاه التكتلات الاقتصادية العالمية المنافسة، بما في ذلك تعميق الروابط في الجوانب الأمنية والثقافية والاجتماعية... الخ .

كما يمثل هذا التجمع استجابة لتطلعات أبناء المنطقة العربية بعامة والخليجية بخاصة إلى نوع من الوحدة العربية الإقليمية.

وقامت دول مجلس التعاون الخليجي بالتوقيع على العديد من الاتفاقيات الاقتصادية التي أثرت ومازالت تؤثر بشكل كبير في اقتصاديات تلك الدول بشكل عام، وفي اقتصاديات دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان بشكل خاص. من أهم هذه الاتفاقيات ما يلي:-

١- الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي.

تحقيقاً للأهداف الاقتصادية التي أشار إليها النظام الأساسي للمجلس تم توقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من قبل ملوك وأمراء الدول الأعضاء في مدينة الرياض بتاريخ ١٩٨١/١١/١١م ، وهي أول اتفاقية بعد إنشاء المجلس هدفها تحرير التجارة بين الدول الأعضاء ، وقد انطلقت الاتفاقية على مبادئ أساسية هي السماح بتجارة الجملة ثم بتجارة التجزئة وفتح مكاتب الترويج ثم المشاريع المشتركة وكانت قضية الاستثمارات من أكبر الصعوبات[1] التي واجهتها الاتفاقية الاقتصادية ولم تعالج وضع

1 - شمس الدين الضعيفي: مرجع سابق، ص ١٨٣.

الاستثمارات الأجنبية في تلك الدول وبالتالي اعتبرت من عوائق اجتياز الجدار الجمركي الموحد فيما بينها. [1]

وقد صادقت عليها دولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ ١٩٨٢/٤/١٠م ، وسلطنة عمان وافت الأمانة العامة بخطاب رقم (٤٨٤٦/٣/٣) بتاريخ /١٩٨٢/٧م مفاده أنه "طبقاً لنص المادة الثالثة من قانون تنظيم الجهاز الإداري لسلطنة عمان لا يلزم التصديق على الاتفاقية التي يتفضل جلالة السلطان بتوقيعها شخصياً."

ولقد تناولت الاتفاقية تنسيق وتوحيد السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية للدول الأعضاء وكذلك التشريعات التجارية والصناعية والنظم الجمركية المطبقة فيها. [2]

الخ.ن الاتفاقية من ثمان وعشرين مادة في سبعة فصول تضمنت التبادل التجاري، وانتقال الأفراد والأموال، والتنسيق الإنمائي، والتعاون الفني والمالي والنقدي... الخ. [3]

وقد بدأ تنفيذ أول مراحل هذه الاتفاقية في الأسبوع الأول من شهر مارس ١٩٨٣م وشملت هذه المرحلة المواد المتعلقة بالتبادل التجاري التي تحتوي على سبع مواد وتقضي بالسماح للدول الأعضاء باستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات

1- الأهرام الاقتصادي: العدد ١٦٦٣، ٢٠نوفمبر ٢٠٠٠م، المهندس فهد السالمي (التعاون الاقتصادي بين مجلس التعاون الخليجي).

2- د. عبد المهدي الشريدة: مجلس التعاون لدول الخليج العربية: آلياته، أهدافه المعلنة، علاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م، ص ١٢١-١٢٢.

3- مرسوم اتحادي ٧٧ /١٩٨٧ صادر من رئيس دولة الإمارات بالعدد رقم (٧٨/٦٤)، الموافقة على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي.

الطبيعية ذات المنشأ الوطني وتسمح بتصدير تلك المنتجات إلى الدول الأعضاء الأخرى وأن تعامل جميع المنتجات ذات المنشأ الوطني معاملة المنتجات الوطنية.[1]

ولعل في مقدمة دول المجلس التي بدأت بتطبيق بنود هذه الاتفاقية تأتي دولة الإمارات وسلطنة عمان اللتان شهدتا منذ زمن تبادلات تجارية واسعة لم تقتصر على المشتريات الحكومية بل شملت العديد من أنشطة شركات القطاع الخاص في الدولتين التي تعمل في الميادين المختلفة كالتمويل والاستثمار والعقار وما إلى غيرها.

أما عملية انتقال مواطني كل من البلدين إلي البلد الآخر تعد الظاهرة الأبرز في مسيرة الدولتين في إطار اتفاقيات مجلس التعاون الخليجي حيث شهد البلدان انتقالات غير محدودة للأفراد سواء لأغراض السياحة أو العمل أو التجارة وخاصة في المدن الحدودية المشتركة بين البلدين

وقد جاء القرار الوزاري رقم (٨٧/١٨) [2] الصادر من نائب رئيس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية والذي ينص على:-

مادة ١- يعمل بالقواعد الموحدة المرفقة لإعطاء الأولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية والمنتجات ذات المنشأ الوطني لأية دولة من دول مجلس التعاون.

مادة ٢- تتولى وزارة المالية والاقتصاد الإشراف على تنفيذ هذه القواعد والتقيد بها.

مادة ٣- يعمل بهذا القرار اعتباراً من ١٩٨٧/٢/١م وينشر في الجريدة الرسمية.

1- د. عبد المهدي الشريدة: مرجع سابق، ص ٢٢٤.

2- مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الأمانة العامة، النشرة القانونية، العدد الحادي والعشرون، السنة السادسة الرياض، بتاريخ ١٤٠٨/٣/١هـ الموافق ١٩٨٧/١٠/٢٣م.

وتوالى بعد ذلك تنفيذ مراحل أخرى من الاتفاقية التي تنص على انتقال رؤوس الأموال والأفراد وممارسة النشاط الاقتصادي من قبل مواطني دول مجلس التعاون ووضع القواعد التنفيذية الكفيلة بمعاملة مواطني دول مجلس التعاون في أي دولة منها نفس معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز فيما يتعلق بحرية الانتقال والعمل والإقامة وحق التملك والإرث.(1)

وقد صدر القرار الوزاري رقم (٤٨/٨٨) تطبيقاً للاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالسماح لمواطني دول مجلس التعاون بممارسة بعض المهن الحرة. وقد تناول القرار تعريف المهن الحرة والمقصود بممارستها والمقصود بدول المجلس مواطنيها وحقوقهم.

وقد صدر القرار الوزاري رقم (٤٩/٨٨) والذي تناول تحديد المهن الحرة التي يسمح لمواطني دول المجلس بممارستها وهي:

١- الترجمة.

٢- المساحة.

٣- فحص التربة.

٤- برمجة وتحليل وتشغيل الكمبيوتر.(2)

٢- اتفاقية مؤسسة الخليج للاستثمار ونظامها الأساسي.

جاءت الاتفاقية استلهاماً لمبادئ وأهداف مجلس التعاون لدول الخليج العربية ورغبة في تحقيق المزيد من التعاون وتوثيق الروابط فيما بينها، وإدراكاً منها لأهمية التعاون في مجال

1- د. عبد المهدي الشريدة: المرجع السابق، ص ٢٢٤.

2- مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الأمانة العامة، النشرة القانونية، العدد الخامس والعشرون، السنة السابعة، الرياض، التاريخ ١/٣/١٤٠٩هـ الموافق ١١/١٠/١٩٨٨م.

الاستثمارات وتنمية مواردها على النحو الذي يعود بالخير والنفع على شعوبها، حيث تناولت الاتفاقية في موادها الثماني والأربعين إنشاء المؤسسة وتحديد اختصاصها وهو استثمار أموالها وما يعهد به إليها من أموال في مختلف أوجه الاستثمار داخل الدول الأعضاء وخارجها والإسهام في تدعيم وتنمية الموارد الاقتصادية والمالية للدول الأعضاء. وقد تم التوقيع عليها في مدينة المنامة – دولة البحرين في ١٤٠٣/١/٢٤هـ الموافق ١٩٨٢/١١/١٠م .[١]

٣– اتفاقية مزايا وحصانات مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وقد جاءت هذه الاتفاقية رغبةً في توضيح الامتيازات والحصانات المنصوص عليها في النظام الأساسي لمجلس التعاون وتحديد نطاق تطبيقها لتيسير قيام المجلس بأعماله في أقاليم الدول الأعضاء على ضوء قواعد متفق عليها. وتتضمن هذه الاتفاقية تسعة وعشرين مادة في ثمانية فصول شملت نواحي عدة لتحديد الشخصية القانونية، والأموال، وقطاع الاتصالات، والتمثيل الدبلوماسي، وموظفي الأمانة العامة للمجلس، والخبراء، إضافة إلى آلية تسوية النزاعات بين الدول الأعضاء وأحكام أخرى.

وقد تم التوقيع على هذه الاتفاقية في مدينة الرياض في يوم الأحد ١٤٠٤/٦/٩هـ الموافق ١٩٨٤/٣/١١م.[٢]

٤– السياسة الزراعية المشتركة لدول مجلس التعاون.

أقر هذه الوثيقة المجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورته السادسة التي عقدت في سلطنة عمان في نوفمبر ١٩٨٥م. ومهمتها طرح مشروع سياسة زراعية مشتركة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على شكل إطار عام لهذه السياسة يتضمن أسسها ومرتكزاتها الأساسية، ومحاور العمل المشترك، والعناصر أو المهام التي تتضمنها كل من هذه المحاور واللازمة لوضع

1– وثيقة رقم (١٥): اتفاقية مؤسسة الخليج للاستثمار ونظامها الأساسي، ص ٦٣٨.

General Agreement on Tariff and Trade : GATT *

٢– مرسوم اتحادي (١٢/١٩٨٥) صادر من رئيس دولة الإمارات بالعدد رقم(١٥٠/٨٥).

السياسة المقترحة موضع التنفيذ. وتحديد المرتكزات الأساسية للسياسة الزراعية المشتركة والتي تم تعريفها وتفصيلها و تحديد أهدافها في القرار الوزاري المشار إليه، كما تم تحديد محاور العمل المشترك للسياسة الزراعية المشتركة: وهي برامج العمل المشترك الرئيسية والعناصر أو المهام التي تتضمنها كل من هذه البرامج واللازمة لترجمة السياسة الزراعية المشتركة إلى استراتيجية تنفيذية.

٥- اتفاقية الجات*وانضمام دول مجلس التعاون الخليجي لمنظمة التجارة العالمية

ظلت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لفترة ليست قصيرة بعيدة عن التجمع الدولي ما عدا الكويت، ولقد تبين لدول المجلس بعض الصعوبات التي قد تعترض نمو تجارتها الخارجية، خاصة عند تصريف منتجاتها في أسواق الدول المتقدمة لوجود الحواجز الجمركية وغير الجمركية. ومن هنا بدأت دول مجلس التعاون الخليجي التفكير في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وسوف يتم التعرض لإيجابيات وسلبيات انضمام دول مجلس التعاون الخليجي لمنظمة التجارة العالمية[1].

- الجوانب الإيجابية لانضمام دول مجلس التعاون الخليجي إلى اتفاقية الجات (GATT)

- إن الدخول في الاتفاقية يؤكد التزام دول المجلس بحرية التجارة العالمية وبالمنافسة الحرة على النطاق الدولي. ومن حيث المبدأ، من الصعب البقاء خارج نادي الجات في وقت تسود فيه مبادئ الاقتصاد الحر.فالدخول إلى الجات يعطي لدول الخليج إمكانية الحوار والمناقشة مع كافة الأطراف على قدم المساواة، أما البقاء خارجه فيعني الانعزال والانكفاء وما يمكن أن يتبعه من ردود فعل من الدول الصناعية وغيرها غير أن هناك الكثير من المتطلبات والاستعدادات الواجب اتخاذها في هذا الصدد.

1 - يحيى حلمي رجب: مرجع سابق، ص ٦٦.

١- إن الدخول في الاتفاقية سيرفع من مستوى جودة الإنتاج في كافة القطاعات نتيجة زيادة حدة المنافسة، وقد أثبتت الصناعات الخليجية جدارتها في دخول الأسواق العالمية في عدة سلع. وستستفيد بشكل خاص الصناعات ذات المزايا الواضحة مثل الصناعات البيتروكيماودولار، سنة ١٩٨٣ بلغت صادرات دول مجلس التعاون من المواد الكيماوية ٨٦٣ مليون دولار، وارتفعت لتصل إلى حوالي ٣ بلايين دولار سنة ١٩٩١م والي عام ٢٠٠٠، ونظراً للتخفيضات الجمركية التي ستطبق في الدول المستوردة، فمن المتوقع أن يزيد الإنتاج وتزيد الصادرات وبذلك تستفيد الدول الخليجية[1].

٢- توقع ازدياد معدلات النمو في الدول الصناعية في السنوات القليلة القادمة نتيجة التوقيع على الجات ونتيجة اتخاذ تلك الدول للعديد من السياسات الاقتصادية السليمة. فمن المتوقع أن تكون معدلات النمو في حدود ٣ % سنوياً كما يتوقع صندوق النقد الدولي، وبذلك يزداد الطلب على النفط وعلى كل المنتجات الصناعية وغيرها، وهذه الزيادة بالإضافة إلى التخفيضات الجمركية سيسهلان عملية تسويق المنتجات الخليجية إلى كل دول العالم.

٣- إن الصناعات الخليجية تشكو في العديد من الأحيان وفي الكثير من القطاعات من سياسة الإغراق التي تعتمدها بعض الشركات الأجنبية، فالدخول في الاتفاقية سوف يحد من الإمكانية إلى حد بعيد.

٤- سوف يسهل لدول مجلس التعاون في اتفاقية الجات الحصول على التكنولوجيا الحديثة المتطورة نتيجة التزامها بحماية الحقوق الفكرية والإبداعية.

الجوانب السلبية لانضمام دول مجلس التعاون الخليجي إلى منظمة التجارة العالمية:

١- سياسة الدعم المعتمدة على الأخص في القطاع الزراعي في بعض الدول الخليجية ستزول مع الوقت مع تطبيق الاتفاقية، وبذلك من الممكن أن تزول بعض المنتجات الزراعية التي تكلف الدول أموالاً باهظة، إذ سيكون من الأوفر على اقتصاديات تلك الدول استيراد تلك المواد الزراعية.

---

1 - يحيى حلمي رجب: مرجع سابق، ص ٧٨.

٢- حماية الحقوق الفكرية والأدبية والإبداعية والتصاميم الصناعية وغيرها يعني أن أسعار هذه المنتجات ستزداد في الأسواق الداخلية، وفي المقابل ستتحسن نوعية المنتجات التي ستصبح مستوردة داخلياً من قبل صاحب الفكرة أو ممن يمثله كما سيزداد وجودها وبذلك

٣- تكون ذات فائدة على الصناعي والتاجر والمستهلك.

٤- رفع الدعم عن بعض المنتجات المصدرة في الدول الصناعية يؤدي إلى ارتفاع سعرها داخل الدول الخليجية، ولكن هذا ربما يشجع على إنتاجها داخلياً إذ تصبح المنافسة ممكنة أكثر.

٥- ازدياد قيمة وكمية المواد الزراعية المستوردة نتيجة رفع الدعم عن الزراعة المحلية وارتفاع أسعار المواد المستوردة، وتقابل هذه الزيادة وفراً يحصل من جراء تخفيض ومن ثم إلغاء الدعم المكلف جداً عن القطاع الزراعي[١].

إن تحديات الانضمام هي من الأهمية والخطورة بمكان تستحق معه مباشرة اللجنة الوطنية مهامها من خلال تنشيط لجان قطاعية متخصصة تتناول أثر الاتفاقية على كل قطاع وتقترح خطة عمل محددة لتعزيز الاستفادة وتقليل الأضرار الناتجة عن الانضمام.

وغني عن البيان الأهمية البالغة لدور قطاع الأعمال في هذا الجهد الوطني لأن آثار الاتفاقية هي في الأساس ستنعكس على ذلك القطاع باعتبارها وضعت لتحريره وما تناولته من أنظمة على القطاع العام ما هو إلا لتسهيل تحرير القطاع العام.[٢]

---

1 - يحيى حلمي رجب: مرجع سابق، ص ٧٨.

2- طلال أبو غزالة ، " أثر اتفاقيات الجات على اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة " ، ندوة الجات ، رأس الخيمة اكتوبر ٢٠٠٠ .

دور الاتفاقيات والتنسيق والتعاون في توطيد العلاقات الاقتصادية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان:

في مرحلة تاريخية اتسمت بتحولات جذرية متسارعة اجتاحت العالم بأسره تقريباً، وامتدت لثلاثة عقود ابتدأت من السبعينات من القرن الماضي ومازالت مستمرة حتى يومنا هذا تمكنت دول مجلس التعاون الخليجي من تحقيق تطور ملموس على صعيد علاقاتها البينية وتعزيز حركة التعاون والتنسيق وخاصة في بناء المشروعات الإنمائية والبنية الأساسية ومشروعات الخدمات العامة، وقد أصبح واضحاً ذلك التقدم الذي أحرزته هذه البلدان في مستويات التنمية البشرية الذي كان جزءاً منه نتاج ذلك التعاون والتنسيق في مختلف مجالات العمل المشترك في إطار مجلس التعاون الخليجي.

وفي إطار هذه الاتفاقيات وأوجه التنسيق المختلفة بين دول المجلس، استغلت كل من الإمارات وسلطنة عمان هذا المناخ لتطوير علاقاتهما الاقتصادية على نحو متميز، عززتها رغبة كل منهما في تكوين نموذج متقدم في هذا المجال ضمن المجلس[1].

إن التنسيق والتعاون يدلان على اهتمام دول المجلس بتحقيق التكامل وتوطيد العلاقات فيما بينها في جميع المجالات وخاصة المجال الاقتصادي:-

١- أصبح التنسيق بين الدول التي تنتمي إلى منظومة إقليمية واحدة أو تجمع بينها مصالح مشتركة أمراً لا غنى عنه في وقت يسير فيه العالم بخطى متسارعة نحو التكتلات الاقتصادية و السياسية. وقد أظهرت دول مجلس التعاون في وقائع عدة أهمية التحرك عالمياً ككيان واحد، كما ظهر خلال المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية والمنعقد بالدوحة، حيث ركز ممثلو دول المجلس على القضايا المشتركة التي تهمهم مثل الملكية الفكرية والنفط وصناعة البتر وكيماويات. وقد أوصت اللجنة الخليجية لدى المؤتمر بضرورة إنشاء مكتب مشترك لدول المجلس بمقر منظمة التجارة العالمية في جنيف يضم مندوبين عن دول المجلس، وكانت دولة الإمارات وسلطنة عمان هما اللتان اتخذتا قرارا بتأسيس هذه اللجنة وتركتا الباب مفتوحاً أمام دول المجلس الأخرى للانضمام إليه. وأصبحت الدولتان تدركان أن تحركهما ككيان واحد داخل الأوساط

1 – الخليج الاقتصادي: الأحد، ٢٠٠٢/٤/١٤م، العدد ٨٣٦٥.

والمنظمات الدولية يعزز فرصتيهما في تحقيق مكاسب وبلورة مواقف بما يخدم الأهداف العامة التي حددها المجلس، وإن التنسيق الجماعي داخل منظمة التجارة العالمية يدعم الفرص الاقتصادية لدول التعاون خاصة أن الاتفاقيات التجارية الدولية تعطي التكتلات الاقتصادية الإقليمية مزايا نسبية عدة لا تحصل عليها الدول التي تتعامل فرادى مع هذه الاتفاقية التي ستحكم في المستقبل القسط الأكبر من حركة التجارة الدولية.(١)

٢- بغرض إرساء دعائم علمية وعملية مشتركة بين دول مجلس التعاون الخليجي لجوانب التكامل الاقتصادي فيما بينها، وفي سبيل تحقيق تصور شامل وترسيخ للمفاهيم العلمية التي يقوم عليها موضوع التكامل الاقتصادي بصفة عامة، ثمة تطور ملموس قد حصل في الرؤيا إلى واقع المجلس وآفاقه، ولعل أهم القضايا التي حظيت باهتمام الأعضاء هي:

- تقويم إمكانيات التكامل الاقتصادي لدول المجلس في:
  - المجال النفطي والصناعي والزراعي.
  - المجال التكنولوجي والقوى العاملة.
  - المجال النقدي والمالي والتبادل التجاري.

- التكامل الاقتصادي لدول المجلس واستراتيجيات التنمية.
- مستقبل التكامل الاقتصادي لدول المجلس في المجالين العربي والعالمي.

وقد توج هذا الاهتمام بالبدء بالخطوات الفعلية لتطبيق الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون، مما يتيح الفرصة للندوة أن تدلي بدلوها في تقييم التجربة. كما تم التأكيد على أن فرص النجاح في مشروع التكامل الاقتصادي الخليجي هي أوسع منها في كافة

[1] - العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط ، بيروت ، الطبعة الثانية ٢٠٠١ ،ص١٥٠.

التجارب الإقليمية الأخرى وهذا يرجع إلى سمات عدة يمكن تطبيقها بشكل خاص على العلاقات الثنائية بين دولة الإمارات وسلطنة عمان أبرزها:-

١-التشابه الكبير في البيئة الاقتصادية والاجتماعية ونسبياً في عوامل ندرة ووفرة الموارد الطبيعية فيهما. وبالتالي تشابه المشاكل والتحديات وتقارب الحلول.

٢-ثم إن الدولتين تمتدان على أرض منبسطة لا يوجد بينها حواجز طبيعية، كما أنهما تطلان على الخليج العربي وممرات التجارة العالمية ، مما يسمح بسهولة الاتصال البري والبحري وبالتالي سهولة انتقال الأفراد والبضائع.

٣-توافر رأس المال في الدولتين مما يزيل عقبة التمويل للتنمية والاستثمار، ويسمح بالنمو الاقتصادي واستقطب الاستثمارات الكبرى.

٤-تشابه أنماط التجارة الخارجية في الدولتين، من حيث اعتمادها على تصدير النفط الخام، كمصدر رئيسي للدخل القومي والإعتماد على الاستيراد للوفاء بمعظم احتياجاتها، وسعيهما إلى تغيير هذا الواقع من خلال تنويع الاقتصاد الوطني.

٥-تتميز الدولتان بضيق السوق المحلي - نسبياً - لكل منها أمام الصناعات ذات الحجم الكبير، والحاجة إلى ضم أسواقها وإزالة أي نوع من الحواجز فيما بينها لتحويلها إلى سوق واحدة تتسع لقيام الصناعات الجديدة التي تقام على مستوى المنطقة والاندماجات الكبرى.[١]

٣- وعلى ضوء الاستنتاجات التي تمخضت عن الدورة الأولى للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي والتي انعقدت في أبوظبي في السادس والعشرين من مايو ١٩٨١م، يمكن

---

1 - مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية – جامعة الكويت – العدد السابع والثلاثون – السنة العاشرة يناير ١٩٨٤م- ص١٩٣.

القول إن دولة الإمارات وسلطنة عمان يشكلان نموذجاً في سياق التعاون المشترك، وخاصة في المجالات التالية:

١- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدولتين في جميع الميادين وصولاً إلى وحدهما.

٢- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعبي البلدين في مختلف المجالات.

٣- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشئون التالية:-

أ- الشؤون الاقتصادية والمالية.

ب- الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات.

ت- الشؤون التعليمية والثقافية.

ث- الشؤون الاجتماعية والصحية.

ج- الشؤون الإعلامية والسياحية.

ح- الشؤون التشريعية والإدارية.

٤- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية، وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على الدولتين.[1]

٥- إ ن تحقق التعاون الوثيق المدروس يمكن أن يشكل خطوة في درب الوحدة والإندماج كما حصل في تاريخ العلاقات العربية – العربية من تجارب وحدوية وثنائية.

[1]- د. يحي حلمي رجب: مجلس التعاون لدول الخليج العربية: رؤية مستقبلية، ص ٤٦٣.

ومن الجدير بالذكر أن المجلس قد قام منذ اجتماعه الأول بإصدار العديد من القرارات والتوصيات إضافة إلى اضطلاعه بإعداد اللجان وفرق العمل المشتركة، ولعل أبرز هذه اللجان ما يلي:

١- لجنة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي.

٢- لجنة التعاون المالي والاقتصادي والتجاري، وتختص بالتنسيق في المجالات المالية والنقدية والتجارية وتنقلات الأفراد والأموال.

٣- لجنة التعاون الصناعي.

٤- لجنة النفط.

٥- لجنة الخدمات الاجتماعية والثقافية.[1]

٥- مؤتمر القمة السادس لمجلس التعاون الخليجي (مسقط- ٦ نوفمبر ١٩٨٥) يمثل إنجازاً اقتصادياً كبيراً في مسيرة المجلس بعامة والعلاقات الثنائية بين الإمارات وسلطنة عمان بخاصة، حيث تم إجازة ست استراتيجيات حيوية أربع منها اقتصادية، كما تم ووضع برنامج زمني لتنفيذ مختلف مجالات وأنشطة التعاون الاقتصادي. ولذا كان طبيعياً أن تستأثر المسائل الاقتصادية باهتمام متميز ضمن أنشطة اجتماعات القمة السادسة، وتأسيساً على ما تم إنجازه في المدى الزمني السابق منذ إقرار الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بواسطة الاجتماع الثاني لقمة التعاون بالرياض في نوفمبر ١٩٨١م، والتي أعقبتها الممارسات التطبيقية لبنودها منذ مطلع مارس ١٩٨٣م، إضافة إلى ما تم إنجازه في المدى الزمني السابق حيث اتصف النشاط التعاوني الخليجي بالتوصل إلى الكثير من التصورات العملية والعلمية حول تحقيق التعاون الاقتصادي وبالأسلوب الخليجي المتميز في التدرج، إلا أن الحاجة تنامت حول أهمية إيجاد برمجة زمنية يكون بمقدورها تحويل القرارات والتصورات العملية والعلمية حول التعاون الاقتصادي إلى واقع محسوس، ولذا وافقت

[1]- د. سعيد حارب المهيري: مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الأهداف-الأداء-الإنجازات)، ١٩٩٤، ص ٧.

قمة التعاون السادسة على وضع برنامج زمني لتنفيذ مختلف مجالات وأنشطة التعاون الاقتصادي وقررت تكليف المجلس الوزاري بإقرار هذا البرنامج ودراسة إمكانية إضافة أنشطة جديدة إلى الأنشطة الاقتصادية المسموح لمواطني دول المجلس بممارستها. وقد صادقت قمة التعاون الخليجي السادسة على استراتيجيات أربع منها في المجال الاقتصادي وعلى النسق التالي:

أ – السياسة الزراعية لدول المجلس.

ب – الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية.

ج –أهداف ووسائل التربية والتعليم.

د – السياسات والمبادئ العامة لحماية البيئة. [١]

٥–إصدار العملة الخليجية يرتبط بقرار سياسي ونجاحها يتطلب تقارب المعايير الاقتصادية كما أن البنوك المركزية في دول التعاون سوف تلعب دوراً محورياً في توحيد هذه المعايير من خلال تحقيق الاستقرار النقدي. وقد اتخذت قمة مسقط الخليجية المنعقدة في ديسمبر ٢٠٠١م قراراً بإطلاق العملة الخليجية الموحدة في موعد أقصاه ١/يناير/٢٠١٠م. [٢]

ومن بين أهم الاتفاقيات الاقتصادية التي أبرمت بين دولة الإمارات وسلطنة عمان اتفاقيتان مع شركة دولفين للطاقة تخص الأولى: شراء الغاز من شركة النفط العمانية، والثانية بيع الغاز العماني لشركة الاتحاد للماء والكهرباء بالفجيرة وذلك بدءا من سبتمبر ٢٠٠٣.

وتقوم دولفين للطاقة بإنشاء خط لأنابيب الغاز بين منطقة العين والفجيرة بطول ١٨٢كيلو متر اربعة بوصة للأنبوب لنقل الغاز العماني الذي ستتسلمه الشركة عبر الحدود الدولية لسلطنة عمان مع دولة الإمارات وذلك لتغذية محطتين تابعتين لشركة الاتحاد للماء

1– د. إبراهيم عمر التني: اقتصاديات الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي نظريات في ضوء التراجع النفطي، الطبعة الأولى، ١٩٨٦، ص٥٠.

2– جريدة الخليج الاقتصادي: العدد ٨٣٦٥، مرجع سابق، ص١٤.

والكهرباء بالفجيرة أحداهما لتوليد الكهرباء، والأخرى لتحلية المياه.ويشار إلى أن الخط المذكور هو أول خط ينقل الغاز بين دولتين من دول مجلس التعاون الخليجي.

وتبرز من هذه الاتفاقيات دور الشركات الإماراتية والعمانية في تعزيز مسيرة العمل الخليجي المشترك. وكذلك حيوية العلاقات الاقتصادية بين الإمارات وسلطنة عمان، حيث أن الكثير من الشركات الوطنية العاملة في كلا البلدين أضحت جزءاً من استراتيجية دعم العلاقات بين البلدين وضمن منطقة مجلس التعاون الخليجي. [1]

أ- الأيدي العاملة والمهارات البشرية

أن دول مجلس التعاون بعامة، والإمارات وعمان بخاصة تعاني من ندرة في السكان، إذ تشير التقارير إلى أن سكان دول المجلس سيصل في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠ مليون نسمة، ومن المتوقع أن يرتفع في ٢٠٧٠ إلى ٤٤ مليون نسمة. وعلى الرغم من أن معدلات النمو في دول المجلس من أعلى معدلات النمو في العالم – تصل إلى ٣ % سنوياً – إلا أن نسبة غير المواطنين لا تزال تشكل حوالي ٥٠% من السكان، وهذه النسبة الكبيرة لها آثارها الاقتصادية والسياسة والاجتماعية السلبية على دول المجلس وعلى مواطنيه، إضافة إلى ما يمكن أن يترتب على الاتفاقية الدولية لحقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وإلى الملحق باتفاقية الجات والخاص بحقوق العمالة الأجنبية المهاجرة في الدول الأعضاء بالإضافة إلى تأثير ذلك على العلاقات بين دول المهجر والدول المصدرة لهذه العمالة. [2]

تاريخ الهجرة:

لقد كان ظهور البترول عاملاً أساسياً في تدفق الهجرات الأجنبية إلى دولة الإمارات، ذلك لأن خطط التنمية القومية تتطلب عادة أعداداً من العمالة تكون ذات مواصفات خاصة

1- منشورات شركة الدولفين للطاقة، يونيو ٢٠٠٣.

2- قضايا خليجية: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، الأمن والاستقرار في منطقة الخليج، العدد الثالث، يناير ١٩٩٩، ص ٤٦.

من هؤلاء الوافدين. كما أن دولة الإمارات على الأقل في المدى القصير لا يمكن أن تستغني عن العمالة الأجنبية نظراً لما تعانيه من قلة السكان مقابل طموحات الرفاهية والتنمية.[1]

بيد أن الهجرة الوافدة إلى الإمارات ليست وليدة عهد البترول بل إنها معروفة من قبل ذلك نظراً لأن موقع الإمارات العربية على الخليج جعلها ملتقى للمؤثرات البشرية لكلا ساحليه العربي والإيراني منذ عهد بعيد، إلا أن مرحلة الهجرة الضخمة نحو الإمارات بدأت بعد تدفق البترول بها ودخلت بذلك مرحلة هامة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وما تطلبه من أيد عاملة فنية وغير فنية ليست متوفرة في المجتمع الأصلي.[2]

فضلاً عن ذلك وبسبب توفر عوامل الجذب القوية الكامنة في الدولة وما قابلها من عوامل اقتصادية في البيئات الأصلية للوافدين أدت إلي هجرتهم لدول الخليج خاصة الإيرانيين والهنود والباكستانيين والعمانيين الذين وفدوا بحثاً عن فرص العمل في أبوظبي الغنية بالنفط وفي دبي المركز التجاري الرئيسي ذات الميناء و بقية الإمارات التي لم تجذب إليها الوافدين إلا بأعداد ضئيلة للغاية لعدم توافر عوامل الجذب.[3]

أهم قطاعات العمل التي استقطبت العمالة الأجنبية فهي:

١- قطاع النفط: حيث قامت شركات النفط بتوسيع عملياتها نتيجة زيادة إنتاج النفط لتلبية الطلب العالمي المتزايد.

٢- القطاع الحكومي: بمؤسساته التعليمية والاجتماعية نتيجة توجيه قسم من العائدات البترولية نحو بناء الأجهزة الحكومية ونحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٣- قطاع الخدمات العامة والاجتماعية والشخصية: حيث تعاني الدولة من مشكلة عدم كفاية القوى العاملة في بعض المهن التي تتطلب مهارات عالية، ولهذا فإنها أتاحت

1- موزة غباش: الهجرة الخارجية والتنمية، القراءة للجميع للنشر والتوزيع، ١٩٩٠،ص١١٥.

2- د. معين خليل عمر: مجتمع الإمارات والمفاعيل العملاقة، مرجع سابق، ص٤٣.

3- دولة الإمارات العربية المتحدة، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٨، دراسة مسحية شاملة، ص ٢٦١.

الفرصة إلى العمالة الأجنبية، وقد أدت هذه الحالة إلى تفاقم المشكلة الاقتصادية والاجتماعية للبلد.(١)

غالباً ما تكون هذه الهجرة مؤقتة، يعود بعدها المهاجر إلى بلده التي قدم منها. كما أن الإمارات فقيرة في الموارد غير البترولية ، وبالتالي لا يمكنها استيعاب العمالة الوافدة إليها في أنشطة إنتاجية مثل الزراعة والصناعة ، لذا نجد أن القطاعات التي تستخدم العمال الوافدين حالياً هي قطاعات تعتمد على البترول بالدرجة الأولى ، ويشكل الوافدون الغالبية العظمى من سكان الإمارات.

ومن خصائص العمالة الوافدة في القطاع الحكومي ارتفاع نسبة العرب، أما القطاع الخاص فيغلب عليه ارتفاع الأجانب من أصل غير عربي، ويرجع الاعتماد على الوافدين من غير العرب في القطاع الخاص إلى أن أجور هؤلاء الوافدين تكون في العادة منخفضة، وهذا ما يراعيه القطاع الخاص في عمالته. (٢)

ولعل حالة العمالة في دولة الإمارات تنطبق إلى حد بعيد على سلطنة عمان، حيث استقطبت البلاد طوال السنوات الماضية أعداداً واسعة من العمالة الوافدة، الأجنبية منها أو العربية والتي توجهت إلى قطاعات عدة من الاقتصاد العماني، مثل القطاع الاستخراجي، وفي الدوائر الحكومية، علاوة على مشاريع القطاع الخاص.

ورغم أن كل من الإمارات وسلطنة عمان قد شرعتا في تنظيم العمالة الوافدة إلى كل منهما عبر لوائح وقوانين تنظم إعداد هؤلاء وضمان الحقوق والواجبات... فإن انتقال العمالة

[1] – د.معين خليل عمر: المرجع نفسه، ص ٤٦.

[2] – . عبد المهدي الشريدة: مجلس التعاون لدول الخليج العربي آلياته وأهدافه المعلنة وعلاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية،الطبعة الأولى،١٩٩٥ ، ص ٤٧.

والأفراد المواطنين من كلا البلدين لم تشملها تلك القوانين نظراً لخضوع حركة الأفراد بين البلدين إلى الاتفاقيات التي أبرمت في إطار مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن الاتفاقيات الثنائية التي أبرمت مع البلدان الأخرى وخاصة خلال العقد الأخير بالاتجاه الذي يعزز من توثيق عرى التعاون والتنسيق بينهما.

ولما كانت الاتجاهات العامة للعمالة في كل من الدولتين متماثلة نسبياً، فتجدر الإشارة إلى أهم الأسباب التي آلت إلى اعتماد كل من هذين البلدين على العمالة الوافدة باستثناء التطورات الأخيرة التي حصلت فيهما وخاصة في سلطنة عمان باتجاه تقليل الاعتماد على تلك العمالة الوافدة مقابل توطين الوظائف والأعمال.

ولعل أبرز أسباب الهجرة إلى الإمارات أو عمان هو العامل الاقتصادي المتمثل في اختلاف مستويات الأجور. فأجور العمل في الإمارات أو عمان أعلى مما هي عليه في الأقطار المجاورة غير النفطية. وهكذا فإن نمو الطلب على الأيدي العاملة يفوق قدرة الإطار السكاني على الوفاء بالأعداد الكافية من القوى العاملة المحلية لأسباب أساسية واضحة من أهمها:

١- قلة عدد السكان.

٢- انخفاض معدل العمل بعامة والعمالة النسوية بخاصة.

٣- حداثة عهد البلاد بوسائل تنمية القوى البشرية (التعليم العام والمهني) ومؤسسات تنمية قوى العمل (التدريب المهني والإداري).

٤- نفور السكان المحليين من ممارسة العديد من المهن الصناعية والخدمية الحديثة، واندفاعهم نحو الأعمال التنفيذية والكتابية في الدوائر الحكومية.

وقد اتسع نطاق الهجرة إلى البلدين ليشمل عمالاً من دول عربية مثل اليمن- مصر – لبنان – سوريا- الأردن – ومن أقطار آسيوية مثل الهند – إيران – باكستان – ومن أقطار أوروبية وأمريكية.[١]

---

[1]- د.معين خليل عمر: مرجع سابق، ص ٤٥.

٥- من العوامل الاجتماعية لتزايد الطلب على العمالة الآسيوية تميز هذه العمالة بالطاعة والخضوع وقبولها برواتب متدنية، مما يؤدي إلى تفضيلها على العمالة العربية في

الأعمال المنزلية والخدمات الشخصية، فضلاً عن ترفع السكان المحليين ممن ينتمون إلى أصول قبلية معروفة عن أداء أعمال معينة كالأعمال اليدوية.[١]

بيد أن العمالة الوافدة التي تدفقت على البلدين لم تخلو من مزايا اقتصادية – مثل:

١- الأيدي العاملة الوافدة ترد جاهزة ولا تكلف أي نفقات للبلدان المستقدمة.

٢- أجورها منخفضة وأيام عملها طويلة.

٣- سرعة دورانها عالية مما يسمح باستغلالها في فترة إنتاجيتها القصوى.

وكل هذه الأسباب ساهمت في تخفيض كلفة الإنتاج.[٢] كما أن هناك أسباباً أخرى مثل:-

١- زيادة معدلات النمو الاقتصادي زيادة كبيرة بعد اكتشاف النفط والرغبة الطموحة لدى الدولتين في تنفيذ العديد من المشروعات وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في شتى المجالات.

٢- النقص الملحوظ في عدد سكان الإمارات وسلطنة عمان بالمقارن مع ما تتمتع به من ثروات طبيعية وموارد اقتصادية على نحو لا يستجيب مع تحقيق احتياجات مشروعات التنمية.

٣- وقوع البلدان في منطقة جغرافية يجاورها دول تتمتع بكثافة سكانية عالية مع زيادة في عرض القوى العاملة المتاحة بالإضافة إلى انخفاض المستوى

---

[1]- ميثاء الشامسي: الهجرة الوافدة وتنمية القوى العاملة، دبي، ندوة الثقافة والعلوم، ١٩٩٦، ص ١٠٣.

[2]- العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الطبعة الثانية، بيروت، يناير ٢٠٠١، ص ١٢٤.

المعيشي في هذه الدول، الأمر الذي جعل العديد من أبنائها يبحثون عن فرص عمل خارجية تتيحها لهم دول المجلس.

٤- عدم كفاية المهارات الفنية والإدارية المحلية اللازمة لمشروعات التنمية الاقتصادية نظراً لحداثة التعليم وبرامج التدريب المهني والفني نسبياً في البلدين بالإضافة إلى حداثة النهضة الاقتصادية فيها.

٥- تقلص حجم العمالة الوطنية في بعض القطاعات واتجاه الغالبية العظمى من القوى العاملة المحلية إلى الأعمال الإدارية والتنفيذية والكتابية نتيجة للتقاليد والعادات الاجتماعية السائدة التي لا تشجع أبناء البلاد على العمل في وظائف يدوية ومهنية لأنها غير مقبولة اجتماعياً أو لأن رواتبها متدنية.

إضافة إلى ذلك، ثمة روابط تجارية واقتصادية قديمة بين دول الخليج والدول الآسيوية المجاورة قويت بعد اكتشاف واستغلال النفط، حيث قامت هذه الدول بتصدير الآلاف من عمالها إلى أسواق الخليج تخفيفاً لوطأة البطالة وسعياً وراء العملة الصعبة وسهلت لهم إجراءات الهجرة.

وهناك رغبة لدى كل من البلدين في تنويع مصادر الأيدي العاملة لتفادي التبعية لجهات معينة، وقد ثبت بالتجارب تأثر العمالة العربية بالظروف السياسية (مثل أزمة العمالة التونسية الليبية) وعدم الثقة لدى دول الخليج في الأوضاع العربية الراهنة، وهذا يجعلها تميل إلى استيراد هذه العمالة من الدول الآسيوية.[١]

٦- الأيدي العاملة الآسيوية (عابرة) ولن تستقر في المنطقة بحكم بعدها الحضاري عن مجتمعات الخليج العربي.

---

[1] - جاسم بن محمد القاسمي: التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، مركز الإنماء القومي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٦، ص ١١٥.

تنمية القوى الوطنية في عمان:

من البديهي القول بأن التنمية ليست غاية في حد ذاتها، وإنما هدفها وغاياتها الأولى والأخيرة هي الإنسان ورفاهيته وهو أيضاً وسيلتها وأداتها، والتنمية الاقتصادية تظل شعاراً أجوف إذا لم ترافقها تنمية بشرية يتم من خلالها استغلال أمثل لطاقة الإنسان وقدراته الإنتاجية المبدعة. إن التوليف بين هذه الفكرة النظرية القوية المعنى والدلالة التي يتوقف عليها تأسيس منظور شامل لانطلاقة اقتصادية شكلت المحاولة الأساسية التي حدد من خلالها السلطان قابوس رؤيته لعمان ومستقبلها بل ومحور العملية السياسية والاقتصادية والثقافية مجتمعة، إذ أن " المواطن العماني هو المقصود بحق العيش الكريم على تراب أرضه، رافع الرأس، موفور الكرامة في ظل العدالة الاجتماعية المنبثقة من التعاليم الإسلامية"(١).

وكان ما يسعى إليه السلطان قابوس هو أن يعوض الإنسان العماني ما فأته ويأخذ بيده إلى طريق العزة والكرامة وصيانة سيادته ووحدته واستقلاله وإحياء حضارته واستعادة أمجاده وربطه بأرضه وقيمة وعروبته ودينه وتعزيز أواصر الأخوة والتعاون بين أبناء الشعب العماني. وفي سياق هذه السياسة نجد جلالة السلطان قابوس يشير إلى تلك المعاني صراحة في كلمة ألقاها بمناسبة العيد الوطني الثاني للسلطنة، حيث قال: "تأكيدا لمسيرتنا الجادة نحو أهدافنا لخلق الإنسان العماني من جديد وتوفير متطلباته الحياتية وتحسين أحواله الاجتماعية أنشأنا وزارة الشئون الاجتماعية والعمل.." وهو في كل هذا لا ينظر إلى الإنسان كونه مجموعة متطلبات فقط أو آلة استهلاكية تحتاج إلى الغذاء والدواء والكساء ومختلف ضروريات الحياة وكمالياتها وإنما الإنسان في الأساس هو أداة إنتاجية فاعلة وذات كفاءة إذا ما تهيأت الظروف المناسبة والرعاية المطلوبة والتدريب الجاد وفسحت أمام مواهبه وإرادته حرية المبادرة وحقيقة التشجيع .

وقد تركز اهتمام السلطان قابوس منذ توليه زمام الأمور على الشباب الذخيرة الحية لأية أمة. وقد كانت كلمات القائد الشاب في ذلك الوقت نبراساً لهم على الطريق عندما قال: "

[1]– عمان مسار النهضة والبناء، دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، يوليو ٢٠٠١، ص ٤٢.

ألهموا الشباب وافتحوا أمامهم فرص الحقبة الأخيرة من القرن وزودوهم بما يمكنهم لمواجهة التحديات والتحكم في الفنون وعندها سوف ترون الوطن يشق طريقه قدماً إلى الأمام جنبا إلى جنب وإياهم ".

كما أن إعلان صاحب الجلالة السلطان قابوس بأن يكون عام ١٩٨٣ عاما للشبيبة العمانية جاء انطلاقا من إحساس القيادة العمانية ووعيها الحكيم بالاهتمام الذي يجب أن توليه الدولة بكافة أجهزتها بهذه الشريحة من المجتمع استثمارا لطاقاتهم وقدراتهم ومواهبهم وسيظل هذا العام نقطة مضيئة في تاريخ عمان الحديث وفي أذهان أجيال الشباب المتعاقبة. [1]

وهكذا فإننا نستطيع أن نستخلص عمق رؤية جلالة السلطان قابوس للشباب العماني، إذ أن جلالته يرى في شباب عمان أملاً وهدفاً:-

١- ثقة في قدرات الشباب على العطاء.

٢- بلورة للمسؤولية وتحديد للواجب الوطني.

٣- دعوة صريحة لرعاية المواهب وتنميتها.

٤- استثمار لطاقات الشباب وإبداعاته.

٥- تواصل مع تراث عُمان وتاريخها العريق.

٦- اعتزاز بالانتماء الوطني حضارة وثقافة.

وعلى دول مجلس التعاون المطالبة بوضع استراتيجية سكانية بعيدة المدى للمحافظة على هوية مجتمعاتها وانتمائها القومي، تتمثل في:-

١- تقليص نسبة العمالة غير العربية بحيث لا تتجاوز نسبتهم ١٠-١٥% بحد أقصى.

[1]- عمان مسار النهضة والبناء، مرجع سابق، ص٤٤ .

٢- وضع الحوافز المادية للتشجيع على زيادة النسل كصرف إعانات وحوافز مالية ومنح وحدات سكنية وتشجيع تعدد الزوجات.

٣- تشجيع المواطنين على الانخراط في المهن الحرفية والفنية الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في السياسة التعليمية على أن يتم التركيز على التعليم الفني والتقني.

٤- توقيع اتفاقية عمالية مع الدول العربية ذات الكثافة السكانية مثل مصر والمغرب وتونس والجزائر والأردن والسودان لتنظم الكيفية التي سيتم من خلالها جلب العمالة العربية.[١]

تنمية القوى العاملة المواطنة:-

أقر المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الرابعة عشر التي عقدت في مدينة الرياض خلال الفترة من ٢٦-٢٨ جمادى الآخر ١٤٠٥هـ الموافق ١٧-١٩ مارس ١٩٨٥م وثيقة أهداف وسياسات خطط التنمية لدول مجلس التعاون. وكانت لجنة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي المكونة من وزراء التخطيط بدول المجلس قد تبنت وثيقة أهداف وسياسات خطط التنمية، وتنص هذه الوثيقة على ما يلي:- [٢]

١- تنمية وتهيئة المواطن اجتماعياً وثقافياً وصحياً حتى يتمكن من مواكبة متطلبات التنمية الحديثة.

٢- التفاعل الإيجابي مع الفكر والثقافة الإنسانية من أجل تملك القدرة على التفكير المتجدد بما ينسجم مع تعاليم الدين الإسلامي ويضمن المحافظة على الهوية العربية.

٣- تنمية القوى البشرية بالتعليم والتدريب وتوفير البيئة الصحية المناسبة والمحافظة عليها والعمل على رفع مستوى الصحة العامة.

[1]- المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، قضايا خليجية، الأمن والاستقرار في منطقة الخليج، العـدد الثالث، يناير ١٩٩٩، ص ٤٦.

[2]- قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية الواقع والطموح، دولة الإمارات، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، ص٦٤.

٤- تحقيق توازن سكاني في دول المجلس التي تعاني من خلل في التركيبة السكانية.

٥- تحقيق الرخاء الاجتماعي بشكل يكفل لكل فرد من المواطنين التمتع بحد أدنى من مستوى المعيشة الكريمة ضمن الإمكانيات المتاحة لكل دولة.([1])

٦- التأكيد على عملية التكافل والتكاتف الاجتماعيين بين مجتمعات دول المجلس.

٧- التركيز على التنمية النوعية وتحسين وتطوير ما تم إنجازه من منافع وبنى أساسية.

٨- المحافظة على التوازن الطبيعي للبيئة أثناء تنفيذ برامج التنمية.

٩- التأكيد على أهمية المبادرات الفردية ودور القطاع الخاص في عملية التنمية، ودور الحكومة في توجيه هذا القطاع وتشجيعه بالوسائل التي تجعله متمتعاً بالاستقرار والكفاءة والقدرة على النمو الذاتي والاستجابة لمتطلبات التنمية.

١٠- التنسيق والتكامل في مختلف المجالات الحيوية التي تهم مجتمعات دول المجلس وتحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضل وصولاً إلى وحدة دولها.

١١- تنمية كافة الموارد الاقتصادية والاستغلال الأمثل لمصادر الثروة الطبيعية وعلى الأخص البترول والمحافظة على الثروات الناضبة لأطول فترة ممكنة.

١٢- تنويع القاعدة الإنتاجية عن طريق تنمية قطاعات الصناعة والزراعة والثروة السمكية والتعدين والخدمات والقطاعات الأخرى.

١٣- إيجاد قاعدة ذاتية أصيلة للبحوث والعلوم التطبيقية والتقنية.

١٤- استكمال البنية الأساسية اللازمة لتحقيق الأهداف العامة والتنسيق بين الدول الأعضاء بهذا الشأن.

١٥- تقليل التباين في مستويات التنمية بين دول المجلس.

١٦- العمل على توجيه الإنفاق العام ليكون أكثر فعالية وصولاً إلى أفضل مستوى من الأداء بأقل تكلفة ممكنة.

---

[1] - د. حلمي يحي رجب: مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مرجع سابق، ص ٤٦٤.

١٧- العمل على مشاركة المستفيدين من الخدمات العامة في تحمل تكاليف إنتاجها.[1]

ونلاحظ أن معظم أهداف التنمية التي تسعى لها دول مجلس التعاون جميعها بما فيها دولة الإمارات العربية وسلطنة عمان هي عملية تنمية القوى البشرية ومن أساليب تحقيق هذه التنمية:-

١- العناية بأساليب تخطيط القوى العاملة وربطها بخطط وبرامج التنمية في دول المجلس. عن طريق ربط الهيكل التعليمي بحاجة السوق، وتكوين أجهزة متخصصة في مجال القوى العاملة، إضافة إلى التقييم المستمر للبرامج التعليمية والتدريبية بغية قياس مدى فاعليتها وتطويرها.[2]

٢- تخفيض نسبة الأجانب العاملين في قطاعات الخدمات ومجالات الخدمة المنزلية. وذلك عن طريق زيادة عدد مؤسسات دور الحضانة ورياض الأطفال لرعاية الأطفال، إلى جانب تنظيم حملات توعية مكثفة للأباء والأمهات عن مسؤولياتهم في مجال رعاية وتربية الناشئة، واشتراط حصول العمالة الوافدة على مستوى تعليمي معين.

٣- تشجيع القطاع الخاص على القيام بالإحلال التدريجي للعمالة الوطنية محل الأجنبية، وذلك عن طريق منح القطاعات التي تهتم بتوظيف العمالة الوطنية حوافز تشجيعية، إلى جانب تهيئة تلك القطاعات لعملية الإحلال التدريجي كواجب وطني.

---

[1] – قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربي الواقع والطموح، مرجع سابق، ص٦٥.

[2] – مجلة التعاون، الشئون الإعلامية للأمانة العامة لمجلس التعاون، السنة الثامنة، العدد ٣٤، ص ٢٧.

٤- إعادة النظر في التشريعات ونظم العمل القائمة بدول المجلس بما يضمن تأمين عملية الإحلال التدريجي للعمالة الوطنية محل العمالة الأجنبية.([1])

ب – الأســـــــواق والتطورات المالية الخليجية:

يلعب حجم السوق دوراً أساسياً ومؤثراً في عملية التنمية الاقتصادية، إذ أن توفر السوق الكبير يؤدي إلى ازدياد حجم الطلب على المنتجات الصناعية، وبالتالي إلى ازدياد عدد المشاريع، وتنوع المنتجات. ويعد سوق دول مجلس التعاون كبيراً، حيث يضم أكثر من ٢٨ مليون نسمة. كما يتميز بارتفاع مستوى الدخل قياساً بالدول النامية. إذ يقدر متوسط الناتج المحلي للفرد في دول المجلس بنحو ٨١٥٨ دولار عام ١٩٩٨.

وقد تنامى حجم السوق الخليجي لمنتجات دول المجلس بعد البدء في تنفيذ بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، وقرب الانتهاء من إقرار مشروع توحيد الرسوم الجمركية تجاه العالم الخارجي، ومن المؤمل أن ينمو بصورة كبيرة بعد إقامة السوق الخليجية المشتركة، وإزالة مختلف العوائق الجمركية والإدارية أمام انسياب السلع بين الدول الأعضاء.

ويتميز السوق الخليجي بموقعه الجغرافي الممتاز، حيث يتوسط أسواق العالم وطرق الملاحة الدولية، كما أن توفر البنية الأساسية من موانئ تصديرية مجهزة بأحدث الوسائل، ومطارات دولية ووسائل اتصالات متطورة يساعد على إمكانية تطوير التجارة الخارجية والدخول إلى الأسواق العالمية والمنافسة فيها، وقد أخذت الكثير من المنتجات الصناعية الخليجية طريقها إلى الأسواق العالمية، وأثبتت قدرتها على المنافسة، مثل المنتجات البيتروكيماوية والألمنيوم الأولي والوسيط، والحديد والصلب والنحاس وسوائل الغاز الطبيعي، والمشتقات النفطية والأسمنت إضافة لبعض المنتجات الغذائية والمعدنية الأخرى. كما تجدر الإشارة إلى أهمية أسواق الدول المجاورة كامتداد طبيعي للسوق الخليجية إضافة إلى الدول العربية الأخرى، خاصة أن العالم يتجه الآن إلى تطبيق اتفاقيات الجات، وتحرير التجارة الدولية وفتح الأسواق العالمية أمام بعضها البعض، وتبدو أهمية التوجه إلى زيادة فاعلية التصدير إلى الأسواق المجاورة والعربية والعالمية،

1 - مجلة التعاون، الشئون الإعلامية للأمانة العامة لمجلس التعاون، المرجع السابق، ص٢٩.

نظراً لتشابه الكثير من الصناعات القائمة في دول المجلس، نتيجة لتماثل الموارد فيهـــا بدرجة كبيرة، وتقارب مراحل النمو وهياكل الإنتاج لديها، مما قد يؤدي إلى وجود منافسة بين هذه الصناعات لدى تسويق منتجاتها في السوق الخليجي، وفي الواقع فإن اللجوء إلى تصدير المنتجات الصناعية إلى الأسواق الخارجية لابد وأن يواجه بمنافسة كبيرة من السلع المماثلة. والتي تتدفق من مختلف أنحاء العالم وهذا يستدعي بالضرورة الاهتمام بعملية التسويق الخارجي ودعم الصادرات الخليجية، والاهتمام بالجودة والمواصفات، وتوفير المعلومات الكافية عن أوضاع الأسواق الدولية واتجاهات نموها.(١)

السوق الإماراتي:

يقسم السوق الإماراتي بمجموعة من الخصائص التي منحته القوة والمكانة المتميزة في شبكة المبادلات الدولية والمعروف أن النفط هو العمود الفقري لأوجه الحياة الاقتصادية كافة في الإمارات العربية المتحدة، والتخطيط الاقتصادي المعتمد يهدف إلى إنماء يشمل القطاعات التجارية والخدماتية والصناعية والزراعية لكي تصبح قطاعات إنتاجية تتمكن من النمو بطاقات ذاتية.

أن نمو معظم تلك القطاعات أدى فعلاً إلى إزدياد إسهامها في التنمية الاقتصادية وفي الأداء الاقتصادي العام، إذ سجل الناتج المحلي الإجمالي تحسناً رغم تراجع عائدات النفط والغاز، وطبقاً لدراسات رسمية توزع النمو الاقتصادي بصورة متفاوتة على مختلف القطاعات في البلاد واحتل القطاع التجاري مركز الصدارة بين القطاعات الأكثر مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. كذلك حافظ قطاع البناء على انتعاشه الذي بدأه أواخر العام ١٩٩١، وبموازاته حقق قطاع العقار نمواً واسعاً بسبب تركز جزء كبير من السيولة المتوافرة في المصارف على الاستثمار في هذا القطاع، ولعل النمو الأهم هو الذي حققه قطاع الخدمات المالية والتأمين، ويشمل هذا القطاع على المصارف العاملة في الإمارات، إضافة إلى شركات التأمين على

[1]- ملامح الاقتصاد الصناعي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، قطر، نوفمبر ٢٠٠٠، ص١٣٢.

اختلاف الفروع التي تعمل فيها. كذلك واصلت قطاعات أخرى مثل النقل والمواصلات والتخزين تحقيق معدلات مقبولة، في حين أن النمو الذي سجله قطاع الصناعات التحويلية (الصناعات التكريرية، وصناعة البتر وكيماويات والأسمدة) كان الأبرز على الرغم من التراجع في أسعار النفط الخام، ما يعني أن تأثر هذا القطاع كان محدوداً جداً بتدني أسعار النفط.

أما القطاع الثاني في الإمارات فهو قطاع البناء والتشييد بعد قطاع النفط، ونتيجة لذلك زادت مصانع مواد البناء من طاقاتها الإنتاجية وأثبتت قدرة في تحقيق الكفاءة في إنتاج الأسمنت والأصباغ والسيراميك والألمنيوم والزجاج، والأسلاك الكهربائية والرخام وغيرها، وقد تمكن عدد من هذه المصانع من تصدير فائض إنتاجه إلى الخارج[1].

أما بالنسبة للمنتجات الزراعية والغذائية، فقد تمكنت دولة الإمارات من سد حوالي ٦٠% من احتياجاتها الغذائية، وهي في طريقها إلى تضييق الفجوة لتصل إلى الاكتفاء الذاتي والكامل وتحقق الأمن الغذائي، ولهذا الجانب في اقتصاد الإمارات ارتباط مباشر بدول مجلس التعاون الخليجي، حيث هناك اتفاقية اقتصادية موحدة، طالت قطاعات متعددة، بدءاً بتحرير التجارة وتوحيد التعريفة الجمركية وانتهاءً بإزالة القيود على حركة الأشخاص ورؤوس الأموال بين دول المجلس.

السوق العماني:-

لقد أولت حكومة صاحب الجلالة السلطان قابوس المعظم جل عنايتها وكرست جهودها للعمل على تنمية السوق المحلية وفق سياسة مالية واقتصادية مدروسة أساسها التوازن والاعتماد على الإمكانيات المتاحة للبلاد. وقد شهد الاقتصاد العماني ازدهاراً كبيراً ونمواً

---

1 - ملامح الاقتصاد الصناعي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المرجع السابق، ص ١٣٣.

مضطرداً في ظل الخمسية الرابعة (١٩٩١-١٩٩٥) في مناخ اقتصادي ومالي مستقر، ويمكن إجمال مرتكزات السياسة الاقتصادية فيما يلي :- [1]

١- تنويع مصادر الدخل القومي: مما يعني عدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل، والتركيز على القطاعات الإنتاجية الأخرى كالزراعة والثروة السمكية والصناعة والسياحة وتوجيه طاقات المجتمع للعمل الجاد والتنافس الشريف من أجل بناء الوطن.

٢- تشجيع ودعم القطاع الخاص: حيث يقوم اقتصاد السلطنة على مبدأ الاقتصاد الوطني الحر كسياسة وأسلوب لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تشجيع الاستثمار: وذلك عن طريق جذب الاستثمارات الوطنية في المشروعات الصناعية، من خلال المساهمة في هذه المشروعات بشراء الأسهم التي تطرحها الشركات المساهمة وكذلك جذب الاستثمارات الأجنبية.

٣- سوق مسقط للأوراق المالية: تم إنشاء سوق مسقط للأوراق المالية في مايو ١٩٨٩، لبيع وشراء الأوراق المالية العمانية من خلال السوق الأولية لإصدار أسهم الشركات المساهمة العمانية والسوق الثانوية النظامية، والسوق الموازية.

٤- دعم وتنمية القطاع المصرفي: وذلك بهدف خلق جو مناسب لنمو هذا النشاط بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

جـ - التبادل التجاري

تعد التجارة الخارجية واحدة من أهم مرتكزات الأقتصاد العماني، فمن خلالها تحقق الدول التكامل الاقتصادي وتسد فجوة الموارد فيما بينها، حيث تنقل عناصر الإنتاج من سلع وخدمات من الدول التي تتمتع بوفرة نسبية من هذه العناصر (تصدير) إلى المناطق ذات الوفرة النسبية الأقل (استيراد).

[1]- خالد بن محمد القاسمي: عمان تاريخ وحضارة، المرجع السابق، ص٢٠٥.

ولعل من أهم فصول الاتفاقية الاقتصادية الموحدة فصل التبادل التجاري وما يتضمنه في سبع مواد تنص إجمالاً على السماح للدول الأعضاء باستيراد وتصدير المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والثروات الطبيعية ومنتجاتها، وأن تعامل كافة المستوردات ذات المنشأ الوطني معاملة المنتجات الوطنية. وأن تعفى المنتجات السابقة الذكر من الرسوم الجمركية، وتنمح كافة التسهيلات اللازمة لمرور البضائع، كما ورد في تلك المواد كل ما يتعلق بمسائل التبادل التجاري وما من شأنه أن يزيد من حجم المبادلات التجارية بين دول مجلس التعاون الخليجي عموماً وبين الإمارات وعمان خصوصاً.[1]

وعلى الردولار،عي دول مجلس التعاون الخليجي إلى تحرير تجارتها البينية وتوحيد سياساتها التجارية مع العالم الخارجي، فإن إنجازاتها في هذا المجال مازالت متواضعة ففي حين وصلت واردات دول مجلس التعاون عام ١٩٩٥ إلى ٩٩,٩ مليار دولار، فإن نسبة الاستيراد من مصادر خليجية لم تتجاوز ٥,٧ مليار دولار أي ما نسبته ٨,١% من مجمل الواردات. وتعد سلطنة عمان العضو الأكثر استيراداً لمنتجات باقي أعضاء دول المجلس، فقد بلغت قيمة وارداتها من باقي دول المجلس ١٧٤٥,٢ مليون دولار أو ما نسبته ٣٧,٧% من مجمل الواردات عام ١٩٩٥. وتأتي دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية من حيث ضعف أو تدني نسبة الاستيراد من دول المجلس، ففي خلال عام ١٩٩٥ لم تستورد دولة الإمارات بأكثر من ١٩٨٩ مليون دولار أي ما نسبته ٧,٩% من مجمل وارداتها خلال تلك السنة والتي وصلت إلى ٢٣,٥ مليار دولار. والجدول التالي يوضح تفاصيل هذا التحليل [2].

1- قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الواقع والطموح، المرجع السابق، ص ٩٧.

2- طايل الحجي: آفاق المستقبل، العدد السادس، مارس ٢٠٠٠، ص ٤٤.

جدول رقم (١)

مؤشرات التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان ([1])

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي			الصادرات			الواردات		
	مليار دولار	النسبة المئوية من		مليار دولار	النسبة المئوية من		مليار دولار	النسبة المئوية من	
		الخليجية	العربية		الخليجية	العربية		الخليجية	العربية
الإمارات	٤٤.٦١	١٨.٤٥	٧.٧٤	٣٣.٢٢	٢٧.٥٩	١٩.٨٤	٢٥.٨٧	٣٥.٤١	١٨.٢٥
عمان	١٥.٢٣	٦.٣٣	٢.٦٤	٦.٣٤	٥.٢٧	٣.٧٩	٤.٥٩	٦.٢٨	٣.٢٤

وقد احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بين دول المجلس بالنسبة للصادرات العمانية ، حيث بلغت قيمتها عام٢٠٠٠ نحو ٢٠٠ مليون ريال عماني أي ما يعادل ٧٥ في المائة من إجمالي الصادرات العمانية إلى دول مجلس التعاون الخليجي ، وبلغت قيمة ما استوردته السلطنة من الإمارات في العام

المذكور نحو ٧٥٠ مليون ريال، أي ما نسبته ٨٥ في المئة من إجمالي واردات السلطنة من دول المجلس.([2])

ما تزال التجارة الخارجية لدولة الإمارات مع باقي دول المجلس منخفضة مقارنة بحجم التجارة الخارجية لدولة الإمارات مع مختلف دول العالم حيث شكلت ما نسبته حوالي ٦,٩% من إجمالي التجارة الخارجية في ١٩٩٩.

وبمتابعة تجارة دولة الإمارات مع باقي أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية يتضح أن واردات الدولة نمت في ١٩٩٩ بنسبة ٤% بالمقارنة بمستواها في ١٩٩٨، وعلى الرغم من هذا النمو إلا أن نسبتها لم تشكل سوى ٥% من إجمالي واردات الدولة مع دول العالم، ومن أهم الواردات السلعية الحديد والفولاذ والورق ومواد الصباغة والأحجار الكريمة والمجوهرات

[1] منشورات البنك المركزي العماني، مسقط، ٢٠٠١، ص٦٩.

[2]– منشورات البنك المركزي العماني، المرجع نفسة، ص٧٠.

والسلع الاستهلاكية كالمواد الغذائية وغيرها.وتحتل عمان المرتبة الأخيرة (الخامسة) بين دول مجلس التعاون في حجم الواردات إلى دولة الإمارات حيث بلغت ٠,٢% .أما بالنسبة للصادرات غير البترولية مع بقية دول المجلس، فقد انخفضت بنسبة ٤٨% وأصبحت تشكل ما نسبته ٥٥,٤% من إجمالي صادرات الدولة غير البترولية، ومن أهم السلع التي تصدرها الإمارات إلى باقي دول المجلس مواد البناء والأصباغ والإسمنت والمنتجات البلاستيكية والمواد الغذائية والمياه المعدنية بالإضافة إلى سلع أخرى متفرقة، وتحتل عمان المرتبة الثانية في حجم الواردات التجارية غير البترولية من دولة الإمارات العربية المتحدة حيث بلغت قيمة الصادرات إليها ١٦١ مليون درهم بنسبة ٢٤% بعد المملكة العربية السعودية. وانخفضت إعادة الصادرات من دولة الإمارات إلى أعضاء دول المجلس بما نسبته ٥% في ١٩٩٩ حيث شكل المتجه منها إلى باقي دول المجلس ما نسبته ١٤% من إجمالي إعادة التصدير، ومن أهم السلع التي يعاد تصديرها الفواكه والخضراوات الطازجة والحبوب والدواجن والسكر والأرز والمكسرات والحلويات والسلع المصنعة والسيارات وقطع الغيار والحديد الصلب والأنابيب والإطارات والألواح الخشبية والسجاد والعطور ومواد التجميل والمواد الكيماوية، وتأتي سلطنة عمان في المرتبة الرابعة من حيث إعادة التصدير إليها بنسبة ١٦% . [1]

والجدول التالي يمثل صادرات دولة الإمارات العربية المتحدة إلى سلطنة عمان. [2]

جدول رقم (٢)

هيكل الصادرات الإماراتية إلى سلطنة عمان خلال الفترة (٩٦ – ٢٠٠٠)

البيان	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
المنتجات الزراعية والحيوانية	١.٧٢	٣.٧٨	٢.٧٣
المنتجات الصناعية	١٦٣.٦٢	١٧٣.٨١	١٩٩.٩٧
منتجات الثروة الطبيعية	٠.٦٢	٠.٥٦	٠.٦٠
الإجمالـــي	١٦٥.٩٦	١٧٨.١٥	٢٠٣.٣٠

1- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، يونيو ٢٠٠٠، النشرة الاقتصادية، ص ٥١.

2- مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الأمانة العامة، النشرة الإحصائية السنوية، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، العدد العاشر، ٢٠٠٠، ص ١٣٩.

جدول رقم (٣)

هيكل الواردات الإماراتية من سلطنة عمان خلال الفترة (٩٦ – ٢٠٠٠)[١]

البيان	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
المنتجات الزراعية والحيوانية	٢١.٤١	٢٧.٠٠	٢٢.٦٣
المنتجات الصناعية	١٤٥.٠٧	١٧.٦٦	١٩٦.٥٩
منتجات الثروة الطبيعية	٤.٨٠	٨.٧٦	٧.٨٠
الإجمالـــي	١٧١.٢٨	٥٣.٤٢	٢٢٧.٠٢

وبناء على ذلك شهد الميزان التجاري لكل من الدولتين وتجارتها مع الدول الأخرى تطورات مستمرة خلال العقدين الماضيين، ويقدم الجدول التالي إحدى دلالات ذلك.

جدول رقم (٤)

تطوير الميزان التجاري لدولة الإمارات العربية المتحدة مع سلطنة عمان، خلال الفترة (٩٧-١٩٩٩)[٢]

البيان	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
الصادرات	٦٦٢	٥٦٤	٥٩٨
الواردات	٤	٧	٩
الميزان التجاري	٦٥٩	٥٥٧	٥٨٩

---

1 – مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الأمانة العامة، النشرة الإحصائية السنوية، مركز المعلومات، العدد ١٠، السنة ٢٠٠٠، ص ١٥٣.

2– مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، النشرة الاقتصادية، يونيو ٢٠٠٠، ص٥٥.

جدول رقم (٥)

اتجاهات التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات مع سلطنة عمان لعام ١٩٩٩[1]

البيان	١٩٩٩
الصادرات	٢٢٢٧٤٥
الواردات	٢٧٥٠٨٧
إعادة الصادرات	٤٩٣٣٢٢

جدول رقم (٦)

اتجاهات التجارة الخارجية لسلطنة عمان مع دولة الإمارات العربية المتحدة

(٩٦- ١٩٩٨)[2]

البيان	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
الواردات	١٠٨٦,٧٥	١٢١٧,٢٨	١٤٣٢,٤٢
الصادرات	٦٠٦,٨٦	٧٤٤,٩٢	٧٤٦,١٢

1- أفاق اقتصادية، اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز البحوث والتوثيق، المجلد ٢٣ العدد ٨٩، ٢٠٠٢، ص ١٦٩.

2 - مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الأمانة العامة، النشرة الإحصائية السنوية، مركز المعلومات، العدد ١٠، السنة ٢٠٠٠، ص١٣٠.

يتضح من الجداول السابقة الحقائق التالية لواقع العلاقات التجارية بين الدولتين - محل البحث - وهي:

١- ثمة تطور مستمر لحركة التبادلات التجارية بين دولة الإمارات وسلطنة عمان، وقد انطبق ذلك على كل من الصادرات والواردات.

٢- استأثرت تجارة كل من البلدين بنصيب وافر من إجمالي علاقاتهما التجارية مع بقية الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي.

٣- استأثرت المنتجات الصناعية المتبادلة بين البلدين بنسبة عالية من هيكل تلك المبادلات. ومن أهم دلالات هذا التطور الأهمية الفائقة التي توليها قيادة كل من البلدين في تطوير الاقتصاد الوطني من ناحية، وتطوير علاقاتهما التجارية مع البلد الآخر بالاتجاه الذي يعزز من الفائدة الأساسية للاقتصاد التي ترتكز على التصنيع بدلاً من المجالات الهامشية.

٤- وعلى نحو أكثر دقة، فقد شهد هيكل التجارة بين الإمارات وسلطنة عمان تنوعا كبير في السلع والخدمات، كما هو واضح في الجدول رقم (٧).

الجدول رقم (٧)

هيكل التجارة الخارجية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان لعام ١٩٩٩ (بآلاف الدراهم الإماراتية)[1]

التصنيف السلعي	الواردات	الصادرات	إعادة الصادرات
حيوانات حية ومنتجات المملكة الحيوانية	٢٦١,٠٨١	٣,٣٦١	٣,١٤٦
منتجات نباتية	٤٠٤	٢٨,٧٢٩	٩٤,٨٤١
شحوم ودهون وزيوت حيوانية أو نباتية	٠	١,٢١٠	٤٣٠
منتجات الأغذية:مشروبات .. الخ	١٠٤	٩٢,٢٩٥	١٩٥,٤٩٦
منتجات معدنية	٧٥٧	٢٣,٨٧٨	٢٣,٧١٥
منتجات الصناعات الكيماوية	٤٣٤	٨٥٠	٧,٥٧٠
لدائن ومصنوعاتها:مطاط ومصنوعاته	٢٩٥	٣,٦٤١	٩٩٣
مصنوعات جلدية	٥	١٠	١٦٨
خشب ومصنوعات خشبية	٨	١,٩٥٦	٣١,٥٣٤
عجينة الخشب:ورق وورق مقوى ومصنوعاته	٢٣	١,٧٨٧	١,٩٥٩
مواد نسيجية ومصنوعاتها	١٢٦	٣٨٥	٦٠,٢٨٥
أحذية :مظلات: أغطية رأس وشماسي ..الخ	١٧	٠	٢,٢٩٧
مصنوعات من حجر أو جبس أو أسمنت..الخ	٠	٣٧٢	٢٠١
لؤلؤ: أحجار كريمة: معادن ثمينة ومصنوعاته	٢,٢١٩	٤٩٦	٢
معادن عادية ومصنوعاتها	٤٨٢	٦٠,٧٩٤	١٠,٧٦٠
آلات وأجهزة ولوازمها	٦٧٢	١,٣٥٢	٤٩,٣٥٧
معدات نقل	٧,٤٢٢	١,٠١٠	٦,٠٠٠
أجهزة بصرية وفوتوغرافية..الخ	٦	٠	٢,٩٨٧
أسلحة وذخائر: أجزاؤها ولوازمها	٠	٠	٠
سلع ومنتجات مختلفة	١,٠١٦	٥٥٩	١,٤٢٢
تحف فنية وأثرية	١٦	٦٠	١٥٩
المجموع	٢٧٥,٠٨٧	٢٢٢,٧٤٥	٤٩٣,٣٢٢

[1] – آفاق اقتصادية، اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الامارات العربية المتحدة، دبي، مارس ٢٠٠٠ ، ص ١٧٤.

د – الموانئ والمناطق الحرة

تعرف المنطقة الحرة بأنها منطقة تقع داخل حدود الدولة الجغرافية لكنها تتسم بحرية المعاملات ضمن مميزات متعددة من حيث الإعفاءات الزمنية وضمانات رأس المال وقلة أو انعدام وجود ضرائب جمركية تفرض على المبادلات التجارية بين المنطقة وبين سائر الدول.[1]

ولقد لجأت كل من دولة الإمارات، وسلطنة عمان، إلى إنشاء مناطق حرة لتحقيق أهداف متعددة منها جذب رؤوس الأموال والتكنولوجيا الأجنبية بجانب رأس المال الوطني للعمل في أراضيها وفق تشريعات معينة وبذلك يتم تشجيع الصناعات التصديرية بما يقود إلى تحقيق الفائض في الميزان التجاري للدولة من ناحية، كما تعمل من ناحية أخرى على حسن استغلال الموارد الوطنية البشرية، والمادية، وتكوين قاعدة صناعية تكون أساساً للتنمية الاقتصادية والبشرية.

ومنذ منتصف الثمانينات أعطي اهتمام كبير لإنشاء مناطق حرة في الدولة الإمارات، حيث توجد الآن حوالي أكثر من ١٠ مناطق حرة، تتوزع في معظم إمارات الدولة، من أهمها المنطقة الحرة في جبل علي بدبي، والمنطقة الحرة في مطار دبي الدولي، والمنطقة الحرة في الفجيرة، إضافة إلى المنطقة الحرة بأم القيوين، وبعجمان، والشارقة وبقية الإمارات.

وتعد هذه المناطق من المؤسسات الاقتصادية التي ساهمت في تعزيز الاقتصاد الوطني، كما أدت إلى تفعيل التبادلات التجارية مع الكثير من دول المنطقة وخاصة مع سلطنة عمان.

[1] – عبد الحميد حمدي نوار: الدور الاقتصادي للمناطق الحرة بدولة الإمارات العربية المتحدة ، الشؤون الاقتصادية ، ديوان ولي العهد، العدد ٤ ، أبو ظبي ، نوفمبر ١٩٩٨، ص١٢ .

أما المنطقة الحرة في الفجيرة التي تعود إلى عام ١٩٨٣ فهي المنطقة الحرة الوحيدة التي لا تقع على ساحل الخليج العربي بل على الساحل الشرقي لدولة الإمارات المطل على خليج عمان خارج مضيق هرمز. وقد استفادت كل من دولة الإمارات وسلطنة عمان عبر هذه المنطقة في توريد العديد من السلع إلى كل منهما مستغلة المزايا التي توفرها المنطقة المذكورة من تسهيلات وخدمات تجارية، لاسيما وأن المنطقة تظم عدداً من المشروعات الصناعية تتجاوز الـــ ٧٠ مشروعاً. ولعل من أهم هذه المشروعات الملابس الجاهزة والجلود والصناعات الكيماوية، والورق والتغليف، إضافة إلى الصناعات الغذائية.(١)

وقد شهدت هذه الموانئ تطورات هائلة من حيث استكمال منشآتها والخدمات والتسهيلات تمشياً مع زيادة حجم التجارة، وتضم هذه الموانئ أكثر من ٢٥٠ رصيف استوعبت حركة الواردات والتخزين والحاويات. وتقوم هذه الموانئ بدور الوسيط في التجارة حيث تستورد وتصدر معظم المنتجات إلى أوروبا وآسيا. من خلال وجود عدد من المناطق الحرة انضم إليها ميناء جبل علي، أهم وأكبر ميناء في المنطقة، وقد استقطبت هذه المناطق الكثير من الشركات متعددة الجنسيات وأصبح ميناء جبل علي ينافس موانئ هونج كونج من حيث التسهيلات التي تمنحها الدولة لتأسيس الشركات وتوسيع أعمالها داخل المناطق الحرة التي تستقطب التجارة والصناعة والخدمات، ويلقى المستثمر في هذه المناطق العناية والرعاية من الدول دون أن يلزم المستثمر بوجود رأس مال إماراتي أو دخول شريك معه كغيره من بعض الدول.

لقد ساهمت التشريعات الاقتصادية التي تستند على سياسة اقتصادية واعية في تشجيع العمل بالمناطق الحرة. ويتم توفير الطاقة بأسعار مناسبة ولا توجد قيود على تحويل الأموال من وإلى الدولة إضافة إلى إعفاء ضريبي على الدخل والأجور والعوائد والأرباح وإعفاء من الرسوم الجمركية ورسوم التصدير وضرائب الشركات.. وأصبح الإنتاج الصناعي في الدولة يصدر إلى عدد من دول العالم. وقد بلغت جملة استثمارات المناطق الحرة للموانئ أكثر من ١٢ مليار درهم.(٢)

---

[1]- بيانات عن: سلطة المنطقة الحرة في الفجيرة، ص٢٠ .

[2]- إبراهيم المسلم: دولة الإمارات العربية المتحدة الرمز والمكان، الدار الثقافية للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٩٥.

وفي ميناء للقطعة.في دبي والذي يضم مناطق صناعية وتجارية، نجد أن الإعفاء الضريبي للأنشطة المقامة فيه يحدد بعدد من السنوات تتراوح بين ١٠ إلى ١٥ سنة قابلة للتجديد، وقد أسندت إدارة وتشغيل الميناء إلى هيئة حكومية أطلق عليها سلطات المنطقة الحرة لجبل علي يرأس إدارتها شاب من شباب دبي لم يتجاوز الثلاثين عاماً من عمره في عام ١٩٨٦ هو السيد / سلطان بن أحمد بن سليم وقد تم تخطيط المنطقة الحرة حول أرصفة الميناء والمراسي التي تبلغ طاقتها ٧٠ سفينة في اليوم الواحد، وقسمت إلى عدد من القطع المخصصة موزعة على المصانع والمكاتب والمخازن بمساحة ٥ آلاف متر مربع بإيجار سنوي ثابت ١٢,١٨٥ دولار للقطعة. وقطع أخرى بمساحات صغيرة يتم تأجيرها بحوالي ٢ دولار للمتر المربع.(1)

أما أراضي المصانع والمستودعات الجاهزة يتم تأجيرها بمبالغ تتراوح بين ٥١-٥٣ دولار للمتر المربع سنوياً. أما المكاتب فيتم تأجيرها ابتداء من ٢٦٣ دولار للمتر المربع سنوياً. وقد حققت سلطة المنطقة قيمة ايجارية سنوية تعدت المليار دولار، ونجحت في جذب ١٦٠٠ شركة عالمية من ٨٥ دولة استوردت ما قيمته ١٢/٣ مليار دولار سنة ١٩٩٨ (٢).

العلاقات السياسية واثرها على العلاقات الثقافية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان

ملامح العلاقات الثقافية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان

تلعب العلاقات الثقافية بين الدول دوراً محورياً في ترسيخ علاقاتها الاقتصادية والسياسية نظراً لتأثيراتها في خلق وتكريس الإرادة الواعية بأهمية توطيد العلاقات الخارجية بما يؤمن مصالح تلك الدول. وفي ظل هذه الرؤية تزايد الاهتمام في كل من دولة الإمارات وسلطنة عمان بالعلم والثقافة ليس بوصفهما العاملين الأساسيين اللذين يقومان بتجديد نظرة أفراد المجتمع إلى الحياة وتطوير علاقتهم بعضهم ببعض فحسب، بل لانهما العنصران الأساسيان للهوية العربية، والآليتان اللتان تنقلان هذه الهوية من حالة الجمود والانكفاء على الذات إلى الحالة الحيوية والفعالة التي تنطوي على التنسيق والتعاون مع الآخرين.

1- البنك المركزي العماني : مرجع سابق ص ١١٩.

2- جريدة الأهرام (٥ يناير ٢٠٠١)، نبيل حلمي، جامعة الزقازيق، ص٧.

إن من شأن العلاقات الثقافية بين الدول خلق المناخ الملائم والتصورات المشتركة حول القضايا التي تهم الدول، ذلك لأن التطبيع الثقافي فيما بينها يعد الأرضية الصلبة التي تبنى عليها سياسات ناجعة في المجالات المختلفة كالاقتصاد والسياسة والاجتماع...

ولأن " التنمية هي العلم حينما يصبح ثقافة [1] فأن العلاقات الثقافية لا تعني فقط التفاعلات بين البلدين في المجالات الثقافية التقليدية كالشعر والأمسيات الثقافية والفعاليات المتبادلة، بل تتعدى لتشمل المجالات التعليمية والتربوية أيضاً سواء على مستوى المؤسسات التي تعنى بهذا الجانب - كالجامعات ومراكز البحوث والمعاهد والمدارس - أو على مستوى المنهجية العلمية التي تتبناها هذه المؤسسات.

إن متابعة قضية واسعة كالعلم والثقافة والتربية إنما تعني دراسة ظاهرة ذات مقاربات وخصائص بالغة التعقيد ليس من الجلي اختزالها أو ابعادها عن بقية المتغيرات الفاعلة، وإنما يتم هما في هذا المبحث تسليط الضوء على واقع العلاقات بين المارات وسلطنة عمان في المجالات المذكورة ومدى فاعليتها في تأسيس وتعميم الوعي والفكر الوحدوي بالاتجاه الذي يدعم مسيرة العمل المشترك بين البلدين سواء في إطار مجلس التعاون الخليجي أو على أساس علاقاتهما التاريخية التي وصفنا جانباً منها في مقدمة البحث.

يخلص الفصل الأول في تناوله إلى أن العلاقات التاريخية بين شعبي دولة الإمارات وسلطنة عمان، شهدت العلاقات حالات من الانصهار الثقافي بين المجتمعين والتي خلقت مع مرور الزمن انسجام وتجانس ثقافي في العديد من مظاهر الحياة الاجتماعية والثقافية والعلمية في البلدين.

1- UNDP: Human Development Report 1993 New York, Oxford University Press, p 302.

لابد من التطرق الامتداد الثقافي بين الدولتين في منظومة القيم والعادات والتقاليد التي عرفها المجتمعين الإماراتي والعماني في الحقب التي سبقت نيل الاستقلال السياسي لكلا البلدين.

حيث تشير الوثائق التاريخية إلى أن المنطقة الحالية التي يشغلها البلدين الآن كانت بوتقة واحدة من الأنماط الشعبية والمعيشية في كلا المجتمعين الإماراتي والعماني. فقد اشترك المجتمعان في توارث العديد من المهن الشعبية والحرف القديمة، مثل الزراعة وخاصة النخيل حيث عرف البلدان بانتشار هذه الزراعة والتبادلات التي كانت تجري عبر أسواقهما. كذلك كانت هناك مهنة الغوص لصيد اللؤلؤ، وصيد الأسماك، حيث كان العمانيون القدامى يتهافتون إلى الساحل الإماراتي المطل على الخليج العربي سعياً للحصول على نصيب لهم من العطاء الذي زخر به البحر، واستفاد قسم من هؤلاء في تحسين مستوى معيشتهم وحياتهم، وتم توريث هذه المهن للأجيال اللاحقة. كما عرفت المنطقة بصناعة الفخار والصناعات النخيلية والنحاسية وصنع الأدوات المنزلية.[١]

أما على صعيد العلاقات الاجتماعية بين شعبي البلدين، فان الزواج والمصاهرة بين العديد من قبائل وعوائل الشعبين تعد إحدى مظاهر العلاقات المذكورة، فكان من الصعب التمييز في العديد من العوائل التي تشكلت فيما بعد على أساس المنطقة التي نزحوا منها. ولعل الزائر إلى مدينة العين وأبو ظبي ومناطق أخرى من دولة الإمارات يلتمس هذه الظاهرة حينما يرى العديد من العوائل المواطنة " الإماراتية " لا تزال متأثرة بلهجة أجدادهم من عمان، هذا ناهيك عن التقارب الكبير في العادات الشعبية التي تمارس في كلا المجتمعين في المناسبات الاجتماعية المختلفة كالأفراح والأحزان وغيرها وما يجر في ركاب ذلك من التشابه الكبير في الأزياء الشعبية التي كانت تستخدم في كلا المجتمعين وأدوات الزينة.

---

[1] – د. معن خليل عمر : مجتمع الإمارات والمفاعيل العملاقة، مرجع سابق، ص٢٣٠.

وفوق ذلك، تبادل المجتمعان الإماراتي والعماني العديد من الأنشطة والألعاب الشعبية الجماعية مثل لعبة " الهوسة " و " خبز رقاق ثنتين ' بيزة " و " التبلة " و " عسكر وحرامية " و " الصقلة " والكثير من الرياضات الذاتية والجماعية مثل سباق الخيول وسباقات الهجن والصيد بالصقور وغيرها من رياضات الأجداد التي يزال يمارسها الجيل الحالي في كلا الدولتين في العديد من المناسبات الوطنية والاجتماعية.[1]

تلك هي بعض المشاهد الثقافية التي اشترك فيها المجتمعان الإماراتي والعماني ولا تزال ماثلة في معظمها حتى يومنا هذا. ولابد من الإشارة إلى التفاعلات الثقافية المستمرة بين شعبي البلدين في المجالات والفعاليات الثقافية الأخرى، مثل حضور المهرجانات الثقافية والمحافل العلمية ومهرجانات التسوق، ثم التبادلات في مجال الصحافة والنشر، ومن ذلك تخصيص صفحات من جريدة الخليج الإماراتية لنقل أخبار السلطنة سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية...

أما في المجالات التعليمية والتربوية، فإن الانطلاقة المتوازية لمشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي قامت بها كل من دولة الإمارات وسلطنة عمان مع إطلالة السبعينات من القرن العشرين قد ساهمت هي الأخرى في إحداث حالات من التماثل في العديد من المجالات التعليمية والتربوية التي نمت في سياق التطور الاقتصادي والسياسي التي شهدها البلدان خلال العقود الثلاث الماضية.

---

[1] – للمزيد من الاطلاع على هذا الموضوع ننصح بمراجعة المصادر التالية :

– د. مقدار رحيم ، " ملامح من تاريخ الخليج والجزيرة العربية " ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٩٩ ، ص٣٧ .

– . معن خليل عمر ، " مجتمع الإمارات والمفاعيل العملاقة " ، ... مرجع سابق، ص٢٣٢.

– إبراهيم المسلم ، " دولة الإمارات العربية المتحدة ، الرمز والمكان " ، الدار الثقافية للنشر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص٥٦ .

فلقد شرعت كل من الإمارات والسلطنة بإجراء تغييرات جذرية في حقل التعليم، وشملت هذه التغيرات النواحي الأفقية Horizontal expansion

والتي تتمثل بفتح العشرات من المؤسسات التعليمية والتربوية في مناطق مختلفة من البلاد بدءاً من رياض الأطفال والمدارس وانتهاءاً بمؤسسات التعليم ومراكز البحث العلمي.

ولعل ما يميز العلاقة بين هذه المؤسسات في البلدين هو ذلك الاتجاه المتصاعد من العلاقات في العديد من المجالات المذكورة، منها من قبيل الحصر الانتقالات الملحوظة للطلبة والمدرسين بين البلدين وخاصة من سلطنة عمان إلى دولة الإمارات نظراً للتطور الكبير الذي شمل هذا القطاع. ويمكن بسهولة التعرف على هذا الواقع بالإطلاع على الأعداد الكبيرة من الطلبة العمانيين الدارسين في معظم الجامعات الإماراتية وخاصة جامعة عجمان وجامعة الإمارات، هذا فضلاً عن التحاق أعداد غفيرة من الموظفين العمانيين في العديد من مراكز التدريب المهني والإداري واكتسبوا بذلك مهارات ساهمت في تطوير حياتهم الوظيفية والمهنية[1].

كما شهدت هذه المؤسسات توسعات عمودية Vertical expansion والتي تعني التوسعات داخل إطار المؤسسات المذكورة، مثل التوسع في الطاقة الاستيعابية لطلبة الأقسام المختلفة من الكليات، إضافة إلى استحداث أقسام جديدة في هذه الكليات لكي تتناغم مع التغيرات المستمرة الحاصلة في المجتمع.

الاتفاقيات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان في مجال التربية والتعليم.

استنادا إلى الجهود الثقافية المشتركة بين دولة الإمارات وسلطنة عمان على النحو الذي ورد في المبحث السابق، وحرصاً من قيادة كل من دولة الإمارات وسلطنة عمان في تأسيس علاقاتهما الأخوية على أساس علمي وموضوعي بغاية ضمان تطويرها باستمرار على نحو يفي ومتطلبات مجتمعيهما والعصر، أبرمت العديد من اتفاقيات التعاون الثقافية والتعليمية بين

1 - إبراهيم المسلم: المرجع السابق، ص٥٨.

البلدين. ولعل من أهم الاتفاقيات الثقافية والتربوية التي عقدها البلدان خلال السنوات الماضية، الاتفاقيتين التاليتين(١):

١- اتفاقية التعاون الثقافي والتربوي بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان عام ١٩٨٢.

تعد هذه الاتفاقية باكورة التعاون الثقافي والعلمي بين دولة الإمارات وسلطنة عمان بعد سنوات من مظاهر التنسيق والتبادل الثقافي والعلمي بين الطرفين، وذلك إدراكاً منهما لأهمية مثل هذه العلاقات في توثيق عرى التعاون بين البلدين في المجالات التربوية والعلمية والثقافية المتعددة.(٢)

و تتكون الاتفاقية من اثني عشر مادة و تم العمل بها من أول يناير ١٩٨٣ م وتستهدف توطيد العلاقات التي تربط البلدين في المجالات الثقافية والتربوية والتعليمية، وبالفعل تم وضع الأسس وتنظيم البرامج لتبادل المعلمين والأساتذة والخبراء في البلدين، إضافة إلى تنسيق الجهود في ميادين التعاون الثقافي العربي والإسلامي والدولي.

أما أهم الآليات التي تبناها البلدان في هذه المجالات فهي توفير المنح الدراسية في مختلف مراحل التعليم، إضافة إلى تبادلات الخبرات وخاصة في مجال التعليم العالي، والفني، وتعليم الكبار، وتفعيل الحركة البحثية المشتركة بين البلدين من خلال عقد الندوات والمؤتمرات واستخلاص النتائج لتطبيقها في المؤسسات العلمية، هذا فضلاً إلى تبادل الزيارات والرحلات والأنشطة الرياضية والفنية.

1- مجلة آفاق المستقبل، العدد السادس، مارس ٢٠٠٠، ص ٥١.

2- مجموعة القوانين و المراسيم لدولة الإمارات العربية المتحدة – الجزء العاشر ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣م، ص٤٠٢.

كما تجدر الإشارة إلى أن الاتفاقية المذكورة وضعت برامج تنفيذية، أمد كل برنامج سنتين، أما مدة الاتفاقية كاملة فهي خمس سنوات تتجدد تلقائياً لمدة أخرى مماثلة.

٢- الاتفاقية التربوية والتعليمية بين سلطنة عمان و دولة الإمارات العربية المتحدة [1]

تم التوقيع على هذه الاتفاقية يوم التاسع من ذي القعدة ١٤١٣ هـ الموافق الأول من شهر مايو ١٩٩٣ م، وتهدف الاتفاقية إلى تطوير العلاقات بين البلدين في المجالات التعليمية والتربوية والثقافية بما يثور إلى تأسيس وحدة تربوية بينهما من خلال الاعتماد على آليات تنسيق العمل بينهما فيما يتعلق بالخطط والبرامج التربوية والتعليمية والثقافية ووضع القوانين واللوائح والنظم والمناهج الدراسية التي تحدد السياسات التعليمية والتربوية، وتبادل الخبرات والمعلومات في المجالات المذكورة، إضافة إلى بذل الجهود المشتركة في مجال التأليف والترجمة والنشر... وتنمية العلاقات بين طلاب وأساتذة البلدين، وتنفيذ دورات تدريبية مشتركة في مجالات الإدارة والتربية. أما مدة هذه الاتفاقية فهي ست سنوات تجدد تلقائياً لمدة مماثلة.

من خلال القراءة المتأنية لمتضمنات هذه الاتفاقيات تتكشف الجوانب التالية:

١- إن المنطلقات الفكرية لتأسيس هذه الاتفاقيات تعتمد على الانسجام الثقافي بين مجتمعي البلدين والتاريخ والموروث الاجتماعي المشترك بينهما.

٢- شمولية هذه الاتفاقيات لجميع النواحي الضرورية في العلاقات التربوية بين البلدين، وقد إتضح ذلك من خلال ملاحظة تعدد بنود هذه الاتفاقيات من ناحية، وتفصيلاتها على مستوى الممارسة والتنفيذ من ناحية أخرى.

٣- ثم أن هذه الاتفاقيات صيغت لتأخذ أبعاداً " تكاملية في المستقبل المنظور لتشمل توحيد المناهج الدراسية، وإقامة العديد من المؤسسات الأكاديمية والتربوية والثقافية المشتركة من حيث التمويل والكوادر التي تديرها.

---

[1] – الإمارات العربية المتحدة، الجريدة الرسمية، العدد مائتان وستون، السنة الرابعة و العشرون، ١٨ رمضان ١٤١٤هـ فبراير ١٩٩٤م، ص٥٠.

٤- إنها تقوم على أساس خطط وبرامج ذات آماد زمنية محددة الأمر الذي سيسهل على رجال التخطيط في البلدين وضع البرامج التنموية المتعلقة بالمجالات الثقافية والاجتماعية[1].

1 - الإمارات العربية المتحدة، الجريدة الرسمية، العدد مائتان و ستون، المرجع السابق، ص٨٣.

الخاتمة

الخـــاتمة

من دراستنا لموضوع العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وعمان تبين لنا أن أستشراف هذه العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية يستند إلى أن النظرة المستقبلية للعوامل التي تحكم تلك العلاقات بين الدول ترتكز على عدة منطلقات منها أن

١- الخلفية التاريخية للعلاقات السياسية بين الدول

٢- طبيعة التحديات السياسية الراهنة والمحتملة التي تواجهها هذه الدول

أما بالنسبة للجانب الأول والمتعلق بالخلفية التاريخية للعلاقات السياسية التي تربط الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان فأن أهم معالم هذه الخلفية كما ورد في مقدمة الدراسة هو معطيات وإفرازات التقارب في المحاولات النضالية التي قام بها كل من البلدين من أجل استقلالهما والتطلع نحو التقدم والإزدهار.

كما إن متابعة مسيرة العلاقات الثنائية بين الدولتين خلال العقود الثلاث الماضية تبين أصالة وعمق هذه العلاقات. وقد أدركت قيادتا البلدين منذ البداية أهمية التآخي وتنسيق جهديهما السياسي من أجل التوصل إلى الخيارات السليمة لتعزيز هذه العلاقات بما يشكل نوعاً من التلاحم السياسي بين دولتين يجمعهما تاريخ مشترك من النضال الشعبي من أجل التحرر من الإستعمار والاستقلال. ويمكن ملاحظة عمق التفاهم السياسي بين القيادتين من خلال الزيارات الرسمية التي قامت بها قيادة كل من منها إلى الأخرى سواء على مستوى رئيس الدولة أو رئيس الوزراء أو الوزراء أو التمثيل الدبلوماسي لكل منهما.

كما إن السياسية الخارجية لكل من الإمارات وسلطنة عمان ذات أهمية استراتيجية ليس على صعيد عضويتهما في مجلس التعاون الخليجي الذي يشكل بحد ذاته إطاراً " سياسياً " ومنبراً

" يلتقي به الأعضاء في تضامنهم وخلافاتهم، بل على الصعيد الإستراتيجي لسياستها الخارجية " برمتها. فدولة الإمارات بفضل موقعها الجغرافي وتاريخها يمكن أن تشكل عمقاً إستراتيجيا "لسلطنة عمان، كما ينطبق ذلك على أهمية سلطنة عمان بالنسبة لدولة الإمارات للسبب المذكور نفسه، سيما إن السلطنة تمثل الرئة والمجال الحيوي للإمارات المشرف على خليج عمان الذي يشكل أهمية إستراتيجية لدول المنطقة.

وبناءا" على هذه الأرضية المشتركة بين الدولتين، فإن دولتي الإمارات وعمان تشهدان مزيداً من التعاون والتنسيق والتشاور بينهما في القضايا الإستراتيجية التي تهم الطرفين، وأبرز تلك القضايا:

لقد تجلى لنا من المناقشات السابقة عمق التشابه بين دولة الإمارات وسلطنة عمان في العديد من مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، وهو ما جعل واقع العلاقات الاقتصادية بين البلدين ومستقبلها ذات خصائص مشتركة وهذا الاستخلاص سيأخذنا إلى حقيقة أساسية في مسيرة العلاقات بينهما ومؤداها إن طبيعة التحديات الاقتصادية التي يواجهها البلدان في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية ستكون متماثلة إلى حد بعيد.

في ظل هذا المشهد العالمي المتلاطم الأحداث والتقلبات الذي بدا وكأنه مسرح تتغير فيه الأدوار باستمرار، وتتسارع فيه الأحداث تبرز الإمارات العربية المتحدة كدولة صغيرة المساحة والسكان، ومن ثم سلطنة عمان، في قارة مفعمة بالأحداث، مليئة بحضارات وثقافات تضرب عمق التاريخ، في إقليم حيوي جدا في العلاقات الاقتصادية الدولية وهو منطقة الخليج العربي على ارض غنية بالموارد الاقتصادية ذات أهمية اقتصادية في التجارة والاستثمار الدوليين.

إذن، تفيد العلاقات الدولية اليوم بان العامل الاقتصادي أضحى إحدى الأدوات الفعالة في تعزيز العلاقات السياسية بين الدول نظرا للعلاقة الجدلية بين الاقتصاد والسياسة فالاقتصاد يعرف أحيانا بأنه التعريف المركز للسياسة وبأنهما وجهان لعملة واحدة، وبالتالي باتت الروابط الاقتصادية التي تجمع الكيانات في المجالات المختلفة كالتجارة والاستثمار ـ المباشر وغير المباشر – والعمالة والتمويل..

وألان يمكن القول بان الانتصارات التي حققتها الدولة في المجال الاقتصادي من شأنها أن تلتزم مواجهة مجموعة من التحديات، تأتي في مقدمتها الحفاظ على روح هذه الإنجازات ومن ثم العمل على تطويرها باستمرار.

بيد إن الحديث عن مستقبل الاقتصادين الإماراتي والعماني سواء على المستوي القطري أو الثنائي سوف يأخذ بعدا آخرا لأننا بصدد الرهان بمستقبل ظاهرة ترتبط ديمومتها بنوعية المتغيرات الحاصلة في العالم الخارجي بوصفه – أي هذين الاقتصاد – جزئين من المنظومة العالمية، كما أن مستقبل هذه الظاهرة إنما يرتبط بنقاط القوة والضعف في المجتمعين الإماراتي والعماني ومستوى ادائهما.

ولعل أول ما ينبغي التصدي إليه في هذا الصدد هو مستقبل دور النفط في عملية التنمية الشاملة التي شرعها البلدان منذ سبعينات القرن الماضي، ومرد هذه الهواجس إنما تعود إلى أمور عدة من أهمها هو الأهمية الكبيرة للنفط في تمويل الاقتصاد الوطني طوال السنوات الماضية – رغم التغير النسبي الحاصل في هيكل

الاقتصاد الوطني الإماراتي والعماني لصالح القطاعات الإنتاجية الأخرى – والانحسار التقليدي الذي يشهده هذا المورد في العلاقات الاقتصادية في خضم كل تلك التطورات الهيكلية التي يمر بها العالم سواء بفعل إفرازات التقدم العلمي الذي خلق بدائل جديدة للطاقة أو من وراء

النضوب التدريجي لهذا المورد الذي لابد أن يصل يوم ما إلى النقطة التي تكون فيها الكلفة الحدية لاستخراجه مرتفعة أو حتى دور السياسة العالمية بعامة وممارسات الولايات المتحدة إقليميا ودوليا بخاصة في تغيير قواعد اللعبة البترولية لغير صالح المنتجين.

وعلينا في دولة الإمارات وسلطنة عمان أن نشحذ الهمم ونسرع الخطي لكي نلحق بركب التقدم كي نساير المنظومة العالمية.

وفي المجال التجاري تزداد المخاوف يوم بعد آخر في ظل تداعيات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية التي تشرف على مستقبل يتسم بالمنافسة الشديدة بين الشركاء في إطار مؤسسي دولي يفرض التزامات قانونية وفنية مما يستدعي إعادة النظر في هيكلة الصناعة الوطنية واتجاهاتها.

كما أن على المجتمعين الإماراتي والعماني حسم قضية التركيبة السكانية التي استأثرت باهتمام جل المفكرين والاقتصاديين وصانعي القرار السياسي على حد سواء بوصفها ترتبط باللحمة الوطنية وبالهوية الثقافية فضلاً عن آثارها على سوق العمل الوطنية وبالتالي مستقبل التنمية البشرية في البلدين. ولعل المعادلة الصعبة التي ينبغي حلها وتفكيكها هو في كيفية الاستغناء عن نسبة هامة من العمالة الوافدة – وخاصة في دولة الإمارات – بعد فوات عقود عدة من الاعتمادية شبه المطلقة على هؤلاء في تسيير معظم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والانصهار الاجتماعي والثقافي داخل المجتمع. كما تبرز لدينا مسالة الأولويات في قومية هذه العمالة، إذ مهما قيل في هذا المجال يبقى من الضروري إعطاء أفضلية للعمالة الخليجية والعربية تبعاً للمنظور الخليجي والقومي.

كذلك لا مناص من العودة إلى قضية الظاهرة الإبداعية في المجتمعين الإماراتي والعماني التي تعد القوة الدافعة الحقيقية لأي مجتمع في طريق تحقيق الغايات وحقنه بالمزيد من المنعة

والاستقلالية. وفي هذا السياق فإن استمرار الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية في رفد الاقتصاد الوطني بالمشاريع التي كثيراً ما أضرته بدلاً من الانتفاع منها بسبب نضوح عوائدها إلى بلدانها الأم وتبعاتها على المشهد الثقافي للمجتمع، واستيراد كل ما يحتاجه هذا الأخير من الخارج مقابل دفع أثمانها من عوائد النفط والغاز وبقية الموارد القابلة للنضوب سيما في ظل تنامي نزعة استهلاكية مفرطة في المجتمع الإماراتي قد تفوق مثيلتها في العالم المتقدم نفسه، وفوق كل ذلك الاعتماد على بيوتات الخبرة في استيراد الحلول الجاهزة لمسائل التقانة والإدارة والتدريب والتعليم دون الركون على الطاقات والكوادر الوطنية التي يفترض قد أينعت ثمارها... وغيرها من ألوان الاتكال على الخارج ستبدد من الجهود الحثيثة التي تبذلها الدولة من اجل التنمية الشاملة، ذلك لأن أهم الدروس التي يمكن استنباطها من الدول الناجزة هو ذلك الحرص الملحوظ في الاستثمار في الطاقات المحلية وتحويلها إلى موارد لا تنضب، ولنا في التجربة اليابانية مثالاً صارخاً، فالاقتصاد الياباني لا ينعم بالنفط مثل العرب بل هو مستورد أساسي له، وهو البلد الذي تصدع كثيراً إبان الحرب العالمية الثانية وضرب بالقنبلة الذرية، وكذلك ألمانيا التي دمرت بالحرب المذكورة ورغم ذلك لا تزال يطلق عليها بالاقتصاد المعجزة Miracle economies ، وغيرها من دول العالم التي كانت في " العالم الثالث " وأضحت اليوم في مصاف الدول المتقدمة كالنمور الآسيوية ، وأمريكا اللاتينية .

وتأسيساً على كل ما ورد ليس أمام المجتمعين الإماراتي والعماني غير الاستنارة بمشاعل العلم والمعرفة واعتلاء ناصية التكنولوجيا والعمل على خلقها بما يتلاءم مع ثقافته المحلية وتراثه بكل ما يحمله من قيم ومراجع لا تزال محل اعتزاز شعبي البلدين وشعوب المنطقة. ويجب علينا إلا نغفل مستقبل عضوية البلدين في مجلس التعاون الخليجي حيث ينبغي استثمار هذا التعاون مع بقية دول المجلس في كافة المجالات خصوصاً وهو الاتجاه الذي تتبناه معظم دول العالم في ظل العولمة ومؤسساتها الدولية. ولعل إحدى أهم الأولويات في إطار المجلس هو الاستعداد التام وتجهيز المؤسسات المحلية وتكييف السياسات الاقتصادية الكلية بغية إنجاح مشروع العملة الخليجية الموحدة في نهاية هذا العقد. ثم تأتي أهمية الاندماج بين المؤسسات المحلية من جهة، وبينها وبين المؤسسات الخليجية المتماثلة للاستفادة من فرص تعزيز الروابط فيما بينها وبالتعالي تعزيز قدرتها التنافسية مستقبلاً من جهة أخرى.

ويجب علينا أن نشير في الخاتمة إلى مقياس التطور الاقتصادي للدول لا يتجسد بمقـــدار امتلاكها للموارد وبالتالي ما تحققه لها من عوائد مالية، بل في مقدرة تلك الدول على إتيـــان الجديد من الأفكار والسياسيات والمنتجات التي تستطيع بموجبها مفاجأة الآخرين.

لقد بينت القراءة التاريخية عبر جنبات الفصول الأربع للبحث - لمسيرة العلاقات السياسية والإقتصادية والثقافية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان العديد من المحطات التي مرت بها هذه العلاقات بما فيها من تعرجات وتوازنات نتيجة لمخاض الأوضاع السياسية والاقتصادية التي شهدها البلدين والمنطقة. ولعل بالمقدور التوصل إلى بعض الاستنتاجات عن واقع العلاقات المذكورة ورهانات المستقبل في النقاط التالية:

١- تستمد العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان قوتها من تاريخ طويل مشترك وعلاقات راسخة يجسدها صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات وأخيه جلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان بمفهوم الأخوة الحقة على أسس راسخة وأرضية صلبة بفضل حكمتهما ورؤيتهما العميقة وحبهما العميق لشعبيهما وبما يحقق لهما التواصل والتكامل والقدرة على الانطلاق في مختلف المجالات.

وقد عمل القائدان منذ توليهما مقاليد الأمور في البلدين على وضع الأسس المتينة لهذه العلاقات من خلال الزيارات المتتابعة التي تبادلاها. وتظهر مشاعر الأخوة والترابط بين الشعبين الشقيقين واضحة وجلية في الجموع المحتشدة لاستقبال ضيف البلاد العزيز سواء في الإمارات أو عمان، مما يدل على مدى سعادة وفرح أهل البلاد بعراقة العلاقات التي تجمعهما.

٢- يعي شعبا الإمارات وعمان وحكومتاهما أن أي تنسيق بين البلدين في المجالات المختلفة (التربية والتعليم والصحة والاتصالات والثقافة والدفاع والأمن...) يعود بالخير والفائدة على البلدين وعلى الأمة العربية كلها، ودليلا على ذلك فإن البلدين يوفران كل الدعم والتجاوب لخطوات التكامل والتنسيق الذي من شأنه أن يقوي الروابط والصلات بين البلدين الشقيقين، مهما كان الثمن المطلوب لتحقيق ذلك.

٣- لقد ساهمت العديد من العوامل والظروف لتسهيل هذا التنسيق والتكامل بين البلدين، فالتلاحم الجغرافي بينهما، والاشتراك في الدين واللغة والعادات والتقاليد ووحدة المصالح والمصير كلها عوامل تجعل من شعبي البلدين الشقيقين أسرة واحدة متكاملة مترابطة، ومهما اختلفت آراء أفراد الأسرة في وقت من الأوقات فلابد أن يتفقوا ثانية ويدركوا مدى الترابط بينهم، ويتناسوا الأسباب التي أدت إلى اختلافهم يوما ما.

إن وجود أية اختلافات فرعية في العادات والتقاليد والأعراف في البلدين، لا يعني تمييزاً أو تفريقاً بين أبناء التاريخ المشترك، أو مبرراً لقيام حالة من الانعزال والتفرق، وإنما هذا الاختلاف هو صورة من صور التنوع الذي يشكل مع غيره نسيجاً مترابطاً ليعطي في النهاية كيانا متينا ومتماسكا.

٤- لقد تمكن البلدان من التواصل إلى رؤى مشتركة إزاء المشاكل التي حالت إلى تعطيل العديد من أوجه التعاون والتنسيق بينهما وتعد عملية حل الخلافات الحدودية من أنجح التجارب التي استطاع البلدان تحقيقها على صعيد علاقاتهما السياسية.

أما على الصعيد الاقتصادي

١- لقد أخذ التعاون الاقتصادي بين البلدين أشكال عدة ساهمت بمرور الزمن في تعميق العلاقات الاقتصادية بينهما باتجاه عزز العلاقات السياسية والثقافية، ولعل أهم أشكال التعاون المذكور هو التجارة البينية، وإقامة المناطق الحرة، والاستثمار المشترك في العديد من المشروعات الحيوية.

٢- إن من دلالات التطور الحاصل في العلاقات الاقتصادية بين البلدين إبرام العديد من الاتفاقيات الاقتصادية التي نجم عنها تنفيذ خطط وبرامج متعددة في إطار التكامل والتعاون بينهما على نحو يساهم في دعم ورفد اقتصاد كل منهما بالموارد والامكانات التي أدت فيما بعد إلى دفع الاقتصاد الوطني وعملية التنمية إلى الأمام.

وقد تبلور هذا في التعاون بين البلدين ثقافياً

إن الانسجام الثقافي بين دولة الإمارات وسلطنة عمان يرتكز علي التاريخ المشترك والموروث الاجتماعي الذي جمع شعبي البلدين منذ حقب خلت.

الخ.لتطور التاريخي لهذين المجتمعين، اتجهت العلاقات بينهما لتأخذ أبعاداً حيوية في مسيرة البلدين، حيث تطورت العلاقات التربوية والتعليمية والثقافية بينهما والتي ساهمت خلال السنوات الماضية في تأسيس أرضية مشتركة من شأنها رسم معالم واضحة لتكامل العديد من المؤسسات التعليمية والتربوية بينهما، تسندها الاتفاقيات وإقامة المؤسسات التعليمية المشتركة، وتبادل الخبرات... الخ .

في ضوء كل ما تقدم من استنتاجات حول مسيرة العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية التي تربط دولة الإمارات العربية المتحدة بسلطنة عمان، لابد من الأخذ ببعض التوصيات لتقوية الجوانب الايجابية التي تضمنتها هذه العلاقات، وفي ذات الوقت تفادي الجوانب السلبية التي اكتنفت العلاقات المذكورة بما يقود إلى تحقيق مصلحة البلدين.

ولان العلاقات الثنائية بين البلدين قد أخذت ثلاثة محاور رئيسية، يجدر التطرق إلى أهم التوصيات في هذا الشأن في تلك الأصعدة الثلاث:

فعلى صعيد العلاقات السياسية نجد أن:

١- من أهم منطلقات تعزيز العلاقات السياسية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، ترسيخ القواعد الأساسية التي سارت عليها العلاقات المذكورة طوال العقود الثلاث الماضية وهي الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام السيادة، وإزالة المشاكل الحدودية العالقة بين البلدين.

٢- إن الحديث عن توطيد العلاقات السياسية بين دولة الإمارات وسلطنة عمان لابد أن ينطلق أيضاً من الضرورة الملحة لتعزيز مسيرة مجلس التعاون الخليجي بوصفه الإطار المؤسسي لجميع أشكال العلاقات بين الدول الأعضاء وذلك من خلال المراجعة المستمرة لحجم الإنجازات التي تحققت في تجربته السابقة ومقارنتها دوماً " بحجم المطامح والأهداف التي ينشدها الأعضاء. وهنا لابد من تفعيل دور المجلس على أساس من سلطات حقيقية لمؤسساته وهيئاته، وبالتالي قد يتطلب الأمر تعديل ميثاق المجلس في ظل التطورات الأخيرة التي طرأت على الساحات المحلية - لدول المجلس - والإقليمية والدولية، بالاتجاه الذي يضمن تعاون هذه الدول والسير في طريق التكامل الخليجي كبديل للخيارات الإقليمية والدولية المفروضة كالشراكة الأوروبية والسوق شرق أوسطية، والعمل ضمن قواعد ومقتضيات المواثيق العربية والخليجية.

٣- ورغم أهمية المنهج الوظيفي الذي اعتمده مجلس التعاون الخليجي في تأطير مؤسساته لوائحه التي تحكم الدول الأعضاء، فإنه من المهم أيضاً إعطاء الأولوية للعامل السياسي الذي يوفر الإرادة السياسية للتكامل كما يوفر الإطار المؤسسي اللازم للنهوض بأعباء هذه العملية، وبالتالي قد يوفر النخب السياسية وجماعات المصالح الضرورية لإنجاز العملية التكاملية.

٤- استكمال ما تبقى من حلول شاملة لقضية الحدود المشتركة بين البلدين سيما وإن ما تحقق منها حتى الآن يعد مثالاً يحتذى به للخلافات الحدودية التي لا تزال عالقة بين بعض دول الخليج العربي وما آلت إليه من مشاكل مثل ما حدث بين الكويت والعراق وما نتج عنه من حرب جرت إلى منطقة الخليج الاحتلال البريطاني الأمريكي.

٥- ولأن العلاقات الثنائية بين دولة الإمارات وسلطنة عمان تدور حول أنماط من التعاون أحياناً، والتنافس أحياناً أخرى، فإن تفعيل هذه العلاقات يتوقف بدرجة كبيرة على مستوى درجة التجانس في خصائص النظام السياسي لكل منهما في ظل حقيقة أن النظم السياسية الأكثر تجانساً تكون أكثر ميلاً لنهج علاقات تعاونية، كما إن حدوث تحول طارئ في خصائص هذه النظم قد يحدث إرباكاً في العلاقات وفي أنماط التحالفات البينية. وفي هذا السياق فإن نوع خصائص النظم السياسية يلعب دوراً أساسياً في تحديد توجهات وسلوك السياسة الخارجية لكل من الدولتين، وهنا لابد من تعزيز التجربة الديمقراطية في كل منهما والتي من شأنها أن تزيد من الاتجاه نحو التقارب والتنسيق والتعاون بين البلدين. ولعل في مقدمة الخيارات المطروحة في هذا المورد هي:

أ- العلانية والشفافية.

ب-وجود المحاسبة السياسية والدستورية.

ج- تعزيز استقرار وتنسيق السياسة الخارجية لكل من البلدين.

٦- أن يعمل البلدان على وضع استراتيجية مشتركة لعلاقاتهما السياسية بحيث تحقق توازن في التزامهما في إطار مجلس التعاون الخليجي من ناحية، والتزامهما مع العالم الخارجي وخاصة الدول الكبرى.

كما تستلزم هذه الاستراتيجية الاتفاق المبدئي على أهم القضايا التي تهم بال قيادة كل من البلدين مثل قضية الجزر الإماراتية الثلاث واعتبارها قضية تهم الأمن القومي ليس لدولة الإمارات فحسب بل للمنطقة بما فيها سلطنة عمان، إلى جانب القضايا التي تهم الوضع السياسي للسلطنة.

٧- وفي ظل الاستراتيجية المذكورة أعلاه يمكن تفعيل العلاقات السياسية بين البلدين من خلال تكثيف الجهد السياسي والدبلوماسي واستحداث المؤسسات التي تعنى بهذه المهمة، مثل زيادة التمثيل الدبلوماسي، وتعزيز

حركة الزيارات الرسمية والوفود الممثلة لكل من البلدين، وإقامة الفعاليات السياسية التي تتركز حول سبل تطوير العلاقات السياسية بينهما.

٨- تأسيس نظام تكاملي بين البلدين يبتعد عن العلاقات التقليدية بين بعض الدول المتجاورة بحيث يمكن تطويرها لتأخذ أبعاداً وحدوية، وتستند إلى إرادات سياسية واعية وتأييد شعبي متين.

ثانياً: على صعيد العلاقات الاقتصادية

١- تفعيل جميع الاتفاقيات التي وقعت عليها دولة الإمارات وسلطنة عمان في إطار مجلس التعاون الخليجي والالتزام الجاد بأهدافها واولوياتها، وترجمتها إلى مشاريع وبرامج واقعية بما يحقق المزيد من الترابط والتنسيق والتكامل بين الموارد المتوافرة في البلدين والتوجه نحو إقامة سوق مشتركة بحيث تستخدم مخرجاتها في تلبية الحاجات الأساسية المتطورة، والاعتماد الثنائي على الذات، وتعزيز المشاركة الشعبية التي لا يمكن أن يتحقق أي نجاح بدونها.

٢- في ضوء التجربة السابقة للعمل الإماراتي - العماني المشترك، لابد من الاعتماد على التكامل الاقتصادي الثنائي وصولاً إلى التكامل الجماعي مع بقية الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي من خلال المشروعات الاقتصادية المشتركة التي تعبر عن المصالح المباشرة لهذه الدول.

٣- إن الإطار العام لاستراتيجية العمل الاقتصادي الخليجي المشترك لابد أن يقام على ركنين أساسيين، وهما: الأمن الخليجي، والتكامل الاقتصادي، وذلك من خلال تكامل القطاعات وتوسيع الأسواق الإنتاجية والارتباط في سوق واحدة قادرة على استيعاب منتجات الصناعات الهندسية والالكترونية والتجارة الالكترونية التي يقوم عليها الصرح التكنولوجي المعاصر، والعمل على تحقيق ذلك على واقع العلاقات بين دولة الإمارات وسلطنة عمان.

٤- تأسيس هيئة عليا للتكامل بين دولة الإمارات وسلطنة عمان يناط إليها مهمة إقامة المشاريع المشتركة وإبرام الاتفاقيات، والإشراف على أعمال المنظمات والشركات

المحلية المشتركة وتوصيف مهامها، وإقامة الروابط المتينة فيما بين هـذه الوحـدات بالتعاون مع الصناديق المالية في المنطقة وغيرها من مؤسسات التمويل في توفير الموارد المالية اللازمة، مع ضرورة صياغة بدائل ممكنة أمام هذه المؤسسات علـى ضـوء المتغيرات السياسية في المنطقة الخليجية.

٥- الإعداد المشترك لمجابهة متطلبات العولمة والتكتلات الاقتصادية والمنافسة الدولية ودراسة إمكانية دعم المؤسسات الاقتصادية والاندماج بين المؤسسات المتشابهة والحصانة من تلك الاختراقات الخارجية.

لابد من الاهتمام بالمسائل الجوهرية التالية في البلدين:

أ- حقوق المواطن الإماراتي والعماني.

ب- احتواء الثقافة العالمية.

ج- وضع التصورات الاستراتيجية التي تعبر عن نضج حضاري.

وحتى يتمكن البلدان من تحقيق ذلك، لابد من تنفيذ المهام التالية:

أ- إعادة هيكلة كل من الاقتصاد الإماراتي والاقتصاد العماني لمواجهة تحديات العولمة الاقتصادية خصوصاً تطوير القطاعات الإنتاجية - غير النفطية - التحويلية بهدف زيادة القدرة التنافسية لهذه المشروعات وتمكينها من الاندماج في نظـام التبـادل العالمي.

ب- تبني استراتيجية جديدة للتنمية الشاملة في البلدين تضع في أولوياتها قضية التشغيل، وتنمية القوة البشرية، وإصلاح الخلل في التركيبة السكانية لصالح تحقيق معدلات تشغيل عالية بين صفوف مواطني البلدين مقابل تقليل الاعتماد علـى العمالة الوافدة، إضافة إلى تطوير التعليم المبدع الذي يستند إلى تجديد المهـارات والمعرفة التقنية.

ج- إعطاء دور أوسع للقطاع الخاص للمشاركة في هذه البرامج جنباً إلى جنب مـع القطاع العام للإسهام في توسيع الطاقة الاستيعابية لاقتصاد البلدين وتخفيف الأعباء

المالية والإدارية لأجهزة القطاع العام، فضلاً عن ضمان تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة.

د- تشجيع الاستثمار الخليجي والعربي بغية تعزيز النمو الاقتصادي للبلدين من خلال إعادة صياغة كافة التشريعات في إطار مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية التي تصون الاقتصاد الوطني للبلدين من سلبيات الاستثمار الأجنبي وتجنب الأزمات المالية العالمية التي تعرضت إليها دول المنطقة، وبذلك يمكن تحقيق تراكم في خبرات البلدين في مختلف المجالات الاستثمارية على مدى السنوات القادمة.

هـ - تطوير أسواق المال في البلدين وتحفيز المؤسسات الاستثمارية المستحدثة وعملياتها كالمقايضات sweeps والخيارات options والمستقبليات futures... الخ، وإنشاء سوق مالية إماراتية - عمانية موحدة يتم فيها تداول أسهم كل من البلدين بشكل واسع النطاق مما يخلق مناخاً استثمارياً مؤاتياً في المنطقة.

<u>وينطبق ذلك أيضا على العلاقات الثقافية:</u>

١- تفعيل العلاقات التعليمية والتربوية بين دولة الإمارات وسلطنة عمان من خلال استحداث مؤسسات ترعى هذه العلاقات وتتابعها باستمرار بالكيفية التي تضمن خلق الانسجام الواسع بين معطيات المؤسسات التعليمية والتربوية في البلدين وحاجة الأسواق المحلية والخليجية.

٢- تعزيز التفاعل بين مؤسسات التعليم في البلدين بمختلف مستوياتها مثل انتقال أعضاء هيئة التدريس بين البلدين من أجل سد الفراغ الذي تعاني منه بعض المؤسسات التعليمية، إضافة إلى انتقال الطلبة أنفسهم للدراسة في الجامعات والمعاهد بين البلدين بما يشكل ذلك من تجاوز لواقع الجمود في هذا الجانب، ورافداً فكرياً مستمراً في مسار العلاقات والتعاون بينهما يتميز بتبادل الخبرات والمشاركات في أوجه أخرى للتعاون في القطاعات الحيوية لكلا البلدين، كما ستؤدي هذه

التفاعلات إلى رفع نسبة تبادل الطلاب من كلا البلدين والتكامل في مستوي التعليم العالي.

٣- إقامة الجامعة المفتوحة في كل من البلدين والتي يشترك كل منهما في تمويلها وإمدادها بالكوادر الأكاديمية والفنية والإدارية بغية تلبية الاحتياجات الحقيقية لمجتمعيهما والفوائد المرجوة على الأصعدة الثقافية والاجتماعية والتعليمية التي لها الأثر الكبير في خدمة التنمية القطرية لكل منهما وللمنطقة.

٤- أن تتولى المؤسسة الإعلامية ومؤسسات المجتمع المدني في كلا البلدين مهمة تعزيز التعاون في النشاطات الثقافية، مثل المهرجانات الثقافية ومعارض الكتب والفعاليات الفنية والأدبية والصحافة وغيرها التي تعمل دون شك على تأصيل الموروث الثقافي والشعبي المشترك بين البلدين من ناحية، وزيادة الوعي الشعبي في كلا البلدين بحتمية التكامل بين العديد من المؤسسات المقامة كإحدى مرتكزات مشروع الوحدة بينهما بحيث يصبح مطلبا سياسيا وشعبيا.

٥- الاستحقاقات الثقافية لتعميق العلاقات بين البلدين بالتهيئة المجتمعية، أي بتطوير المفاهيم وطرائق التفكير، وتحديث القيم الاجتماعية ونشر المنهجية العلمية في كل من المجتمع الإماراتي والمجتمع العماني من خلال الحث على التعليم والبحوث العلمية، إضافة إلى معالجة أوجه الخلل والتخلف الاجتماعيين بما يؤدي إلى توفير الشرط الثقافي والاجتماعي لبرامج التكامل الاقتصادي وتماثل الخيارات السياسية للبلدين.

٦- تطوير مراكز البحوث في البلدين وتنسيق ودورها في تعزيز العلاقات الثنائية بينهما في إطار مهامها العديدة في تخطيط وتنفيذ أنشطة البحث العلمي والوصول بنتائجه لتحسين الأداء والمساهمة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للبلدين وتطوير أهدافها بتوفير كافة السبل التي تضمن معالجة القضايا الاستراتيجية للتكامل بين البلدين، والتعاون مع المنظمات الخليجية والعربية والدولية لتوثيق الروابط ما بين هذه المراكز والقطاعات الحيوية الاقتصادية والاجتماعية ذات الأهمية الكبيرة في مسيرة البلدين.

الوثائق

أولا: الوثائق الغير منشورة:

ملحق رقم (١)

معاملة مالكي المزارع من دولة الإمارات كمواطنين في عمان

يتضمن هذا الملحق قرار السيد وكيل وزارة خارجية عمان الذي ينص على معاملة مواطني دولة الإمارات مالكي المزارع بالسلطنه كمواطنين عمانيين.*

* وزارة الداخلية : الإدارة العامة لشرطة رأس الخيمة رقم ١/١٤/٩٤ في ١٩٨٥/٧/٢٣

ملحق رقم (٢)

قرار مجلس الوزراء رقم (٣٩٥ / ٤/ لسنة ١٩٨٧)

يتضمن هذا الملحق قرار مجلس الوزراء رقم ٣٩٥ / ٤ / لسنة ١٩٨٧ والخاص بالسماح بتصدير بعض أصناف الأسماك.*

* مجلس الوزراء رقم ٥٣٩٥ بتاريخ ١٩٩٧/١٠/١٧

ملحق رقم (٣)

مرسوم اتحادي رقم (٢٧) لسنة ١٩٧٢ بشأن انضمام دولة الإمارات العربية المتحدة إلى اتفاقية إنشاء اللجنة الدائمة لتوزيع الموجات اللاسلكية لمنطقة الخليج العربي وعمان

يتضمن هذا المرسوم الموافقة على انضمام دولة الإمارات العربية المتحدة إلى اتفاقية إنشاء اللجنة الدائمة لتوزيع الموجات اللاسلكية.*

* قصر الرئاسة بأبو ظبي في ٣٠ أبريل ١٩٧٢ م

ملحق رقم (٤)

تعميم رقم (٣٧) لسنة ١٩٧٣

يتضمن هذا الملحق تعميم على كافة الوزراء والدوائر الحكومية الاتحادية والمحلية.
بشأن اختصاصات مكتب وزارة الإعلام بمسقط.*

* صدر بوزارة الاعلام بتاريخ ١٩٧٣/٩/٢٢

ملحق رقم (٥)

قرار وزاري رقم (٢٢) لسنة ١٩٩١ بشأن تشكيل لجنة

يتضمن هذا القرار التنسيق بين وزارة الداخلية بدولة الإمارات العربية المتحدة ووزارة الداخلية بسلطنة عمان.*

* دولة الامارات : وزارة الداخلية رقم ٢٩/٢٩ مكرر لسنة ١٩٩١

ملحق رقم (٦)

مرسوم اتحادي رقم (١٢٠) لسنة ١٩٩٩

يتضمن هذا المرسوم التصديق على اتفاقية الحدود بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان في القطاع الحدودي الممتد من أم الزمول إلى شرقي العقيدات.*

* صدر عن قصر الرئاسة بأبو ظبي بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٢٩

ملحق رقم (٧)

اتفاقية الحدود بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان في القطاع الحدودي الممتد من أم الزمول إلى شرقي العقيدات

تتضمن هذه الاتفاقية التعهد بضمان علامات مسار الحد الحدودي الفاصل بين البلدين.*

* حررت بصحار الاول من مايو ١٩٩٩

ملحق رقم (٨)
طلب اعتماد المواصفات القياسية الخليجية التجريبية

يتضمن هذا الملحق طلب المملكة العربية السعودية اعتماد المواصفات القياسية الخليجية التجريبية مثل أقفال أبواب السيارات والمفصلات ومرايا الرؤية الأمامية والخلفية. *

* صدر بعمان رقم ت ص / ١٥٥ / م م / م ق / ب ٤ / ١٩٩٥ في نوفمبر ١٩٩٦

ثانيا: الوثائق غير المنشورة

ملحق رقم (٩)

البيان التاريخي الأول لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم إلى الشعب يوم تسلمه زمام الحكم ٢٣ يوليو ١٩٧٠[1]

يتضمن هذا الملحق خطاب السلطان قابوس إلى الشعب العماني يوم تسلمه مقاليد الأمور بعمان وتعهده للشعب بمعيشة ومستقبل أفضل.

[1] - المنطوق السامي – خطب وكلمات حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد الظم

ملحق رقم (٩)

البيان التاريخي الأول لحضرة السلطان قابوس بن سعيد إلى الشعب يوم تسلمه الحكم في ٢٣ يوليو ١٩٧٠

إني أعدكم أول ما أفرضه على نفسي أن أبدأ بأسرع ما يمكن أن اجعل الحكومة عصرية وأول هدية أن أزيل الأوامر غير الضرورية التي ترزحون تحت وطأتها.

أيها الشعب ..

سأعمل بأسرع ما يمكن لجعلكم تعيشون سعداء لمستقبل أفضل وعلي كل واحد منكم المساعدة في هذا الواجب.

كان وطننا في الماضي ذا شهرة وقوة وان عملنا باتحاد وتعاون فسنعيد ماضينا مرة أخري وسيكون لنا المحل المرموق في الوطن العربي واني متخذ الـــــخطوات القانونية لتلقي بالاعتراف من الدول الخارجية الصديقة واني أتطلع إلي التأييد العاجل والتعاون الودي مع جيراننا وان يكون مفعوله لزمن طويل التشاور فيما بيننا لمستقبل منطقتنا.

أني استحثكم الاستمرار في معيشتكم المعتادة والتي سأصل إلي مسقط خلال الأيام القليلة القادمة وهدية الريس ما سأخبركم به.

شعبي وحكومتي الجديدة تهدف لإنجاز هدفنا العام...كان بالأمس ظلام ولكن بعون الله غدا سيشرق الفجر على عمان وعلي أهلها، حفظنا الله وكلل مسعانا بالنجاح والتوفيق

ملحق رقم (١٠)

خطاب صاحب الجلالة بمناسبة الوصول إلى مسقط لأول مرة
بعد تولي جلالته مقاليد الحكم في ١٩٧٠/٧/٢٧

بسم الله الرحمن الرحيم

نشكركم على استقبالكم الحار لنا باسم العائلة وباسم الشعب العماني، أننا نأمل أن يكون هذا اليوم فاتحة عهد جديد لمستقبل عظيم لنا جميعا، إننا نعاهدكم بأننا سنقوم بواجبنا تجاه شعب وطننا العزيز، كما إننا نأمل أن يقوم كل فرد منكم بواجبه لمساعدتنا على بناء المستقبل المزدهر السعيد المنشود لهذا الوطن، لأنه كما تعلمون انه بدون التعاون بين الحكومة والشعب لن نستطيع أن نبني بلادنا بالسرعة الضرورية للخروج بها من التخلف الذي عانت منه هذه المدة الطويلة.

إن الحكومة كالجسد الواحد إذا لم يقم عضو منه بواجبه اختلت بقية الأجزاء، إننا نأمل أن نكون عند حسن ظنكم كما نأمل كذلك وفي نفس الوقت أن تكونوا عند حسن ظننا.

نسأل الله ان يوفقنا لما فيه الخير والصلاح والسلام عليكم.

المصدر: النطق السامي خطب وكلمات، مصدر سابق ١٩٧٥

ملحق رقم (١١)

مرسوم سلطاني

بإصدار قانون الصيد البحري وحماية الثروة المائية الحية

يتضمن هذا المرسوم السلطاني قانون الصيد البحري وحماية البيئة الحية

ملحق رقم (٣)

مرسوم سلطاني ([١])

رقم ٨١/٥٣

بإصدار قانون الصيد البحري وحماية الثروة المائيـــــة الـــحية

نحن قابوس بن سعيد، سلطان عمان

بعد الإطلاع علي المرسوم السلطاني رقم ٧٥/٢١ بإصدار قانون تنظيم الجهاز الإداري للدولة وتعديلاته.

وعلى المرسوم السلطاني رقم ٧٤/٤٣ بإصدار قانون مراقبة التلويث البحري

وعلي المرسوم السلطاني رقم ٧٩/٦٨ بإنشاء مجلس حماية البيئة ومكافحة التلوث

وبناء علي وما تقتضيه المصلحة العامة.

رسمنا بما هو آت

مادة ١

يعمل بأحكام القانون المرافق ويسمي قانون الصيد البحري وحماية الثروات المائية الحية.

مادة ٢

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ويعمل به بعد انقضاء ثلاثة اشهر من تاريخ نشره.

صدر في ٢٦ رجب سنة ١٤٠١ هـــ

الموافق ٣٠ مايو سنة ١٩٨١ م

قابوس بن سعيد

سلطان عمان

١ الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٦ رجب ١٤٠٩ هـــ الموافق ٢٠ مايو سنة ١٩٨١

ملحق رقم (١٢)

مرسوم اتحادي رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٢
بالموافقة على اتفاق التعاون الثقافي والتربوي بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان (*)

يتضمن هذا الملحق المرسوم الخاص بالاتفاق بين دولة الإمارات وسلطنة عمان علي التعاون الثقافي والتربوي.

---

* المصدر : مجموعة القوانين والمراسيم لدولة الامارات ، الجزء العاشر لسنة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م

ملحق رقم (٤)

مرسوم اتحادي رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٢ بالموافقة علي التعاون الثقافي والتربوي بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان

يتضمن هذا الملحق الاتفاق التعاوني الثقافي والتربوي بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان

ملحق رقم (٤)

مرسوم اتحادي رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٢م
بالموافقة على اتفاق التعاون الثقافي والتربوي
بين دولة المارات العربية المتحدة وسلطنة عمان

إتفاق تعاون ثقافي وتربوي بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان[١]

إن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، إيمانا منهما بالعلاقات الأخوية العريقة بين شعبيهما التي وثقت عراها روابط القربى وأواصر الأخوة العربية الإسلامية، وإدراكا منهما لوحدة الواقع والمصير.
وحرصا من الحكومتين على التعاون المثمر في مختلف المجالات الثقافية والتربوية والعلمية، وانطلاقا من روح ميثاق الوحدة الثقافية العبية وأهداف مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومكتب التربية العربي لدول الخليج التي تدعو إلى السعي لوضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون التعليمية والثقافية، وتأكيدا لما بين الحكومتين في البلدين الشقيقين من حرص على خير شعبيهما، فقد اتفقا على ما يلي:-

المادة الأولى

يعمل الطرفان على توطيد وتعزيز العلاقات التي تربط بين بلديهما في المجالات الثقافية والتربوية والتعليمية بين البلدين، وعلى الأخص في المجالات التالية:
١- المراحل الدراسية في التعليم العام.
٢- المناهج والكتب المدرسية.
٣- نظم الامتحانات والتقويم .
٤- معادلة الشهادات .

المادة الثانية

يعمل الطرفان على وضع الأسس وتنظيم البرامج لتبادل المعلمين والمدرسين والأساتذة والخبراء والفنيين في البلدين لتعميق الصلات بين المؤسسات التربوية والثقافية والعلمية.

المادة الثالثة

يعمل الطرفان على تنسيق الجهود في ميادين التعاون الثقافي العربي والدور الإسلامي، وخاصة فيما يتعلق بنشاطات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة اليونسكو الدولية ونشاطات المنظمات العربية والدولية الأخرى التي يعترف بها البلدان.
ويعمل الطرفان في إطار ذلك أيضا على نشر الثقافة العربية الإسلامية ومقاومة الغزو الثقافي الخارجي المنافي للتقاليد وعقيدة البلدين.

المادة الرابعة

يضع كل من الطرفين تحت تصرف الطرف الآخر منحا دراسية في مراحل التعليم العام والجامعي والمعاهد المتخصصة في حدود الامكانات المتوفرة والنظم السارية لكل منهما.

المادة الخامسة

يعمل الطرفان على تبادل الخبرات في مجال التعليم العالي في بلديهما وتبادل زيارات أعضاء الهيئات التدريسية في البلدين.

المادة السادسة

يعمل الطرفان على تبادل الخبرات في مجال التعليم الفني، وإتاحة فرص الإفادة من برامج إعداد المعلمين وتأهليهم وذلك في حدود الامكانات المتاحة.

المادة السابعة

[١] – المصدر : مجموعة القوانين والمراسيم لدولة الامارات العربية المتحدة ، الجزء العاشر ، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .

يعمل الطرفان على تبادل الخبرات في مجال تعليم الكبار من حيث المناهج والكتب والنظم والحوافز، وفي مجال التعليم الخاص.

المادة الثامنة

يعمل الطرفان على تبادل الخبرات والتجارب في مجال التجديد والابتكار التربوي عند كل منهما عن طريق الدراسات والبحوث وعقد المؤتمرات والندوات والنتائج المستخلصة من التجارب التربوية والمشروعات التربوية ذات الطابع التجديدي والابتكار وذات الاهتمام المشترك لدى كل منهما .

المادة التاسعة

يعمل الطرفان على تنمية وتوثيق العلاقات الثقافية والتربوية والفنية والرياضية بين بلديهما عن طريق:

١- تبادل الكتب والمطبوعات والنشرات والبحوث والوثائق المناسبة.
٢- التعاون في مجال المكتبات الوطنية والمدرسية وتنسيق الجهود في مجال التأليف والترجمة والنشر وإحياء التراث الإسلامي وذلك حسب الأنظمة والقوانين المرعية في البلدين الشقيقين.
٣- تبادل الزيارات والرحلات والفرق الرياضية والفنية لطلاب المدارس.
٤- تبادل الخبرات والتجارب في التنظيم الإداري وتطويره في مجال التربية والتعليم.
٥- تبادل الخبرات التعليمية والتجارب في مجال الوسائل التعليمية.

المادة العاشرة

يعمل الطرفان على وضع برامج تنفيذية لهذا الاتفاق على أن تكون مدة كل برنامج تنفيذي سنتين ويعاد النظر في البرنامج عند نهاية المدة الأصلية أو أي مدة مجددة بستة أشهر على الأقل.

المادة الحادية عشر

مدة هذه الاتفاقية خمس سنوات تتجدد تلقائيا لمدد أخرى مماثلة مالم تطلب إحدى الدولتين المتعاقدتين إلغائه كتابة قبل نهاية المدة الأصلية أو أي مدة مجددة بستة أشهر على الأقل.

المادة الثانية عشر

يعتبر هذا الاتفاق ساري المفعول بعد التصديق عليه بالطرق القانونية في كل من البلدين وتبادل وثائق هذا التصديق.

وقع هذا الاتفاق بالأحرف الأولى في يوم الأربعاء بتاريخ ٣٠ ربيع الثاني ١٤٠٢هـ.
الموافق ١٩٨٢/٢/٢٤ من نسختين أصليتين باللغة العربية، احتفظ كل طرف باحديهما.

عن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة
سعيد عبد الله سلمان
وزير التربية والتعليم والشباب
والرئيس الأعلى للجامعة

عن حكومة سلطنة عمان
يحيى محفوظ المنذري
وزير التربية والتعليم
ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل بالوكالة

ملحق رقم (١٣)

قرار وزاري رقم ٨٨/٤٩

الخاص بالسماح لمواطني دول مجلس التعاون بممارسة بعض المهن الحرة

يتضمن هذا الملحق قرار وزاري صادر عن مجلس التعاون في جلسته الدورة الثامنة التي عقدت في مدينة الرياض والخاص بالسماح لمواطني دول مجلس التعاون بممارسة بعض المهن الحرة كتأسيس الشركات المهنية مع أشخاص مرخص لهم من نفس المهنة وللمشاركة فيها وفي شركات مهنية قائمة وتملك الأشياء المنقولة لمزاولة مهنهم. [1]

[1] المصدر : النشرة القانونية : مجلس لاتعاون لدول الخليج العربية ، الامانة العامة العدد (٢١) السنة السادسة ١٤٠٨/٣/١ الموافق ١٩٧٨/١٠/٢٣ الرياض

ملحق رقم (٥)

قرار وزاري([1])
رقم ٨٨/٤٩

وزير التجارة والصناعة

تطبيقا للاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموقعة في مدينة الرياض بتاريخ ١٤٠٢/١/١٥هـ الموافق ١٩٨١/١١/١١م والقرارات المنفذة لها .

وتنفيذ لقرارات المجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورته الثامنة التي عقدت بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية في الفترة من ٢٦-٢٩ ديسمبر ١٩٨٧م .

وبعد الإطلاع على القرارين الوزارين رقمي ٨٣/١٣م بالسماح لمواطني دول مجلس التعاون بممارسة بعض المهن الحرة.

قـــــــــــــرر

مادة (١): في تطبيق أحكام هذا القرار، يقصد بالكلمات والعبارات التالية المعاني المبينة قرين كل منها مالم يقض سياق النص بغير ذلك:

أ- المهن الحرة: هي تلك الأنشطة التي تعتمد على الاستغلال المباشر لملكات الإنسان العقلية والمواهب الذهنية المحضة وتعتمد على المهارات الشخصية لمن يمارسها.

ب- ممارسة المهنة: تعني مزاولة المهنة شخصيا أو المشاركة في مزاولتها مع مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

جـ - دول المجلس: هي الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

د- مواطنو دول المجلس: هم الأشخاص الطبيعيون الذين يحملون جنسية أي من دول المجلس أو الأشخاص المعنوية بشرط أن تكون شركات تضامن مهنية مملوكة بالكامل لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

مادة (٢): يجب أن يكون ممارس المهنة حاصلا على المؤهلات العلمية والعملية التخصصية في مهنته التي يرغب ممارستها وان يحصل على الترخيص والتسجيل المطلوبين عادة ممن يماثلونه من مواطني السلطنة.

مادة (٣): يجب أن تتم ممارسة المهنة وفقا للإجراءات المطبقة في السلطنة وذلك من خلال مكتب أو محل مرخص به للمدارس.

مادة (٤): لأصحاب المهن الحرة المرخص لهم الحق في تأسيس الشركات المهنية مع أشخاص مرخص لهم من نفس المهنة والمشاركة فيها وفي شركات مهنية قائمة وتملك الأشياء المنقولة لمزاولة مهنهم بنفس الشروط التي يتمتع بها عادة من يماثلونهم من مواطني السلطنة.

مادة (٥): لأصحاب المهن الحرة المرخص لهم الحق في الحصول على كافة الخدمات التي تمكنهم من مزاولة مهنهم بما في ذلك الحصول على خدمات المنافع العامة (كهرباء - ماء - تلفون - تلكس.... الخ) بنفس الشروط التي يتمتع بها عادة من يماثلونهم من مواطني السلطنة.

مادة (٦): لأصحاب المهن الحرة المرخص لهم الحق في الحصول على التأشيرات اللازمة لمساعديهم وفنييهم وعمالهم ومعاملة أقامتهم بنفس الشروط المطلوبة ممن يماثلونهم في السلطنة، على أن تعطى الأولوية في العمل لمواطني دول المجلس.

مادة (٧): تطبق هذه الضوابط على المهن الحرة التي لا يصدر بشأنها ضوابط خاصة.

مادة (٨): لا تخل هذه الضوابط بالمزايا الأفضل الممنوحة الآن أو التي قد تمنح في المستقبل من أي دولة عضو لمواطني دول المجلس في هذا الشأن.

مادة (٩): ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من أول ابريل ١٩٨٨م.

سالم بن عبد الله الغزالي
وزير التجارة والصناعة
صدر في ١٨ ذو الحجة سنة ١٤٠٨هـ
الموافق: ١ أغسطس سنة ١٩٨٨م.

[1] - المصدر : النشرة القانونية : مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الامانة العامة ، العدد (٢١) السنة السادسة ١٤٠٨/٣/١هـ ، الموافق ١٩٧٨/١٠/٢٣م ، الرياض .

ملحق رقم (١٤)

مرسوم اتحادي رقم (١) لسنة ١٩٩٤ م في شأن الاتفاقية التربوية والتعليمية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان*

يتضمن هذا الملحق على موافقة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان على الاتفاقية التعليمية بين دولة الإمارات وسلطنة عمان.

* المصدر : نشرة اتفاقية التعاون الثقافي والتربوي الصادرة بالمرسوم رقم (١٠١) لسنة ١٩٨٢ بالعدد رقم (١١٩)من الجريدة الرسمية

ملحق رقم (١٤)

مرسوم اتحاد ى رقم (١)

لسنـة ١٩٩٤ م
في شأن الاتفاقية التربوية والتعليمية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان*

نحن زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

بعد الإطلاع على الدستور المؤقت.

وبناء علي ما عرضه وزير التربية والتعليم وموافقة مجلس الوزراء وتصديق المجلس الاعلي للاتحاد.

رسمنا بما هو آت:

المادة الأولي

ووفق على الاتفاقية التربوية والتعليمية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان – المرفق صورتها، واعتبارها كبديل لاتفاق التعاون الثقافي والتربوي الموقع بين البلدين عام ١٩٨٢م

المادة الثانية

على وزير التربية والتعليم تنفيذ هذا المرسوم وينشر في الجريدة الرسمية.

زايد بن سلطان آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحـــدة

صدر عنا في قصر الرئاسة بأبو ظبي

بتاريخ ١٣ شعبان ١٤١٤ هـــ

الموافق ٢٤ ينـــــاير ١٩٩٤

* نشرت اتفاقية التعاون الثقافي والتربوي الصادرة بالمرسوم رقم (١٠١) لسنة ١٩٨٢ بالعدد رقم (١١٢) نمن الجريدة الرسمية

ملحق رقم(١٥)
نص الاتفاقية التربوية والتعليمية بيـــن سلطنـة عمـــان ودولـة الإمارات العربيـــة المتحدة

يتضمن هذا الملحق نص الاتفاقية التربوية التعليمية بين سلطنة عمان ودولة الإمارات والتي تنص على السعي المتواصل نحو وحدة تربوية بين الطرفين من خلال ما تنص عليه مواد هذه الاتفاقية

نص الاتفاقية التربوية والتعليمية

بين

سلطنة عمـــــان

ودولة الإمارات العربية المتحدة

ملحق رقم (١٦)

مكتب نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية

قرار وزاري رقم ١٨/٨٧

يتضمن هذا الملحق العمل بالقواعد الموحدة لإعطاء الأولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية ذات المنشأ الوطني في دول مجلس التعاون

مكتبة البحث

قائمة الجداول

رقم الجدول	الموضوع	رقم الصفحة
١	مؤشرات التجارة الخارجية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان.	١٦٣
٢	هيكل الصادرات الإماراتية إلى سلطنة عمان خلال الفترة (١٩٩٦ – ٢٠٠٠)	١٦٤
٣	هيكل الواردات الإماراتية من سلطنة عمان خلال الفترة (١٩٩٦ – ٢٠٠٠)	١٦٥
٤	تطور الميزان التجاري لدولة الإمارات العربية المتحدة مع سلطنة عمان.	١٦٥
٥	اتجاهات التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات مع سلطنة عمان لعام ١٩٩٩	١٦٦
٦	اتجاهات التجارة الخارجية لسلطنة عمان مع دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (١٩٩٦ – ١٩٩٨)	١٦٦
٧	هيكل التجارة الخارجية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان لعام ١٩٩٩.	١٦٨

المراجع والمصادر

أولاً: وثائق غير منشورة

١- معاملة مالكي المزارع من دولة الإمارات كمواطنين في عمان، ويتضمن هذا الملحق قرار السيد وكيل وزارة خارجية عمان الذي ينص على معاملة مواطني دولة الإمارات مالكي المزارع بالسلطنة كمواطنين عمانيين.

٢- قرار مجلس الوزراء رقم (٤/٣٩٥/لسنة ١٩٨٧)، ويتضمن هذا الملحق قرار مجلس الوزراء رقم ٤/٣٩٥/لسنة ١٩٨٧ والخاص بالسماح بتصدير بعض أصناف الأسماك.

٣- مرسوم اتحادي رقم (٢٧) لسنة ١٩٧٢ بشأن انضمام دولة الإمارات العربية المتحدة إلى اتفاقية إنشاء اللجنة الدائمة لتوزيع الموجات اللاسلكية لمنطقة الخليج العربي وعمان.

٤- تعميم رقم (٣٧) لسنة ١٩٧٣، ويتضمن هذا الملحق تعميم إلى كافة الوزراء والدوائر الحكومية الاتحادية والمحلية، بشأن اختصاصات مكتب وزارة الإعلام بمسقط.

٥- قرار وزاري رقم (٢٢) لسنة ١٩٩١ بشأن تشكيل لجنة، ويتضمن هذا القرار التنسيق بين وزارة الداخلية بدولة الإمارات العربية المتحدة ووزارة الداخلية بسلطنة عمان.

٦- مرسوم اتحادي رقم (١٢٠) لسنة ١٩٩٩، ويتضمن هذا المرسوم التصديق على اتفاقية الحدود بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان في القطاع الحدودي الممتد من أم الزمول إلى شرقي العقيدات.

٧- اتفاقية الحدود بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان في القطاع الحدودي الممتد من أم الزمول إلى شرقي العقيدات، وتتضمن هذه الاتفاقية التعهد بضمان علامات مسار الحدّ الحدودي الفاصل بين البلدين.

٨- طلب اعتماد المواصفات القياسية الخليجية التجريبية ويتضمن هذا الملحق طلب المملكة العربية السعودية اعتماد المواصفات القياسية الخليجية التجريبية مثل إقفال أبواب السيارات والمفصلات ومرايا الرؤية الأمامية والخلفية.

ثانياً: وثائق منشورة

١- البيان التاريخي الأول لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم إلى الشعب يوم تسلمه زمام الحكم ٢٣ يوليو ١٩٧٠، ويتضمن هذا الملحق خطاب السلطان قابوس إلى الشعب العماني يوم تسلمه مقاليد الأمور بعمان وتعهده للشعب بمعيشة ومستقبل أفضل.

٢- خطاب صاحب الجلالة بمناسبة الوصول إلى مسقط لأول مرة بعد تولي جلالته مقاليد الحكم في ١٩٧٠/٧/٢٧.

٣- مرسوم سلطاني بإصدار قانون الصيد البحري وحماية الثروة المائية الحية.

٤- مرسوم اتحادي رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٢ بالموافقة على اتفاق التعاون الثقافي والتربوي بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان.

٥- قرار وزاري رقم ٨٨/٤٩ الخاص بالسماح لمواطني دول مجلس التعاون بممارسة بعض المهن الحرة.

٦- مرسوم اتحادي رقم (١) لسنة ١٩٩٤م في شأن الاتفاقية التربوية والتعليمية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان.

٧- نص الاتفاقية التربوية والتعليمية بين سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة.

٨- مكتب نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية، قرار وزاري رقم ٨٧/١٨، يتضمن هذا الملحق العمل بالقواعد الموحدة لإعطاء الأولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية ذات المنشأ الوطني في دول مجلس التعاون.

ثالثاً: المراجع باللغة العربية:

١. إبراهيم المسلم : دولة الأمارات العــــربية المتحدة الرمز والمكان، الدار الثقافية للنشر ، القاهرة ،الطبعةالاولى ، ٢٠٠١.

٢. إبراهيم عمر التني :اقتصاديات الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي نظريات في ضوء التراجع النفطي ،الطبعة الثانية، ١٩٨٦.

٣. احمد مصطفى أبو حاكمة : تاريخ الكويت الحديث، دار ذات الــسلاسل، الكويــت ١٩٨٤.

٤. احمد يوسف احمد :الصراعات العربية العربية مركز دراســات الوحــدة العربيــة بيروت.

٥. السيد محمد إبراهيم:أسس التنظيم السياسي والدستوري لدولة الإمارات، مركز الوثائق والدراسات، ابوظبي، ١٩٧٥.

٦. جاسم بن محمد القاسمي: التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، مركز الإنماء القومي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٦.

٧. جمال زكريا قاسم : الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية المتحدة ١٩١٤-١٩٤٥ ، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٣.

٨. حسين عبد الحميد شلبي: النشاط التجـــــاري في دولة الإمارات، وزارة الإعــلام والسياحة، ١٩٧٥.

٩. حسين غباش : الإمارات والمستقبل نحو رؤية وطنية جديدة، مركز الخلــيج للدراسات، الشارقة، ١٩٩٩.

١٠. خالد بن محمد القاسمي:التاريخ الحديث والمعاصر لدولة الإمــارات العربيــة المتحــدة ،المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية،١٩٩٨.

١١. خالد بن محمد القاسمي :التاريخ السياسي والاجتماعي لدولة الإمارات العربية المتحدة (١٩٤٥-١٩٩٩)

١٢. خالد بن محمد القاسمي:الخليج العربي في السياسة الدولية،دار الثقافة العربية ، الشارقة .

١٣. خالد بن حمد القاسمي : زايد الزعيم، دار الثقافة العربية ،الشارقة، الطبعة الأولى ،١٩٩٣.

١٤. خالد بن محمد القاسمي:عمان تاريخ وحضارة ،دار الثقافة العربية للنشر والترجمة والتوزيع، الشارقة، الطبعة الأولى ،١٩٩٩.

١٥. خالد بن محمد القاسمي:عمان ومسيرة التحدي ، المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية، ١٩٩٩ .

١٦. خليل بحسون :موسوعة الخليج العربي ، بيروت ،الجزء الثاني، ١٩٩٧.

١٧. سالم مشكور :نزاعات الحدود في الخليج معضلة السيادة والشرعية ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣ .

١٨. سعود بن سالم العشيي :استراتيجية التنمية في عمان، سلطنة عمان ، الطبعة الأولى، ١٩٩٤ .

١٩. سعيد حارب المصيري : مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأهداف – الأداء – الإنجازات، ١٩٩٤.

٢٠. سعيد محمد آل نهيان :السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، جامعة الإمارات العربية المتحدة ،١٩٨٥.

٢١. شمس الدين الضعيفي، محمد السكسك : زايد والسياسة الخارجية، ديوان رئيس الدولة ابو ظبي ،١٩٩١.

٢٢. صلاح العقاد :المشرق العربي المعاصر ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٨٣.

٢٣. عادل الطبطائي :النظام الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة مقارنة مطبعة القاهرة الجديدة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٨.

٢٤. عبد الرحمن يوسف بن حارب :الخليج العربي والتطورات السياسية (١٩١٤- ١٩٧١) دار الثقافة العربية الشارقة.

٢٥. عبد الرحمن يوسف بن حارب:السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية، ١٩٩٩.

٢٦. عبد العباس فضيح الغريري :النفط والتطور السياسي والاقتصادي لسلطنة عمان، دراسة تطبيقية في الجغرافيا السياسية عمان ، دار الصفاء النشر والتوزيع ، الطبعة الأولى،١٩٩٩.
٢٧. عبد الله بن صالح المطوع :الجوهر والآلي في تاريخ عمان الشمالي ،منشورات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ،١٩٨٣.
٢٨. عبد المهدي الشريدة: مجلس التعاون لدول الخليج العربي آلياته وأهدافه المعلنة وعلاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية، الطبعة الأولى، ١٩٩٥.
٢٩. عشان سلامة :تأثيرات العلاقات العربية الدولية على الاتحاد " مأخوذة من تجربة دولة الإمارات " ضمن مطبوعات دراسات الوحدة العربية
٣٠. علي بن صميخ المري :مجلس التعاون الخليجي أزمات الحاضر وتحديات المستقبل القاهرة ،٢٠٠٣.
٣١. علي حسن الحمداني :دولة الإمارات العربية المتحدة نشأها وتطورها ،مكتبة المعلا الكويت،الطبعة الأولى ،١٩٨٦.
٣٢. فؤاد حمدي بسيسو :التعاون الانمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى،١٩٨٤.
٣٣. فاطمة الصايغ :الإمارات العربية المتحدة من القبيلة إلى الدولة ، دار الكتاب الجامعي، العين، ٢٠٠٠.
٣٤. فاطمة مبارك :العلاقات الاجتماعية بين دول الخليج ، دار الكتاب ، بيروت ١٩٦٤.
٣٥. فالح حنظل :المفصل في تاريخ الإمارات العربية المتحدة، من منشورات مركز التراث والتاريخ ، دولة الإمارات العربية المتحدة ،١٩٨٣.
٣٦. كمال محمد الاسطل :نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية عدد ٣٣
٣٧. مانع سعيد العتيبة :البترول اقتصاديات دولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي الطبعة الأولى، ١٩٧٧.
٣٨. محمد السيد سعيد :النتائج العربية والدولية لأزمة الخليج الثانية من منظور الاقتصاد السياسي ،مأخوذ عن د . فتحي الختروش وآخرون ، الغزو

العراقي للكويت ندوة بحثية عالم المعرفة ، الكويت ،مارس ١٩٩٥
٣٩. محمد حسن العيدروس : الإمارات بين الماضي والحاضر ، دار العيدروس للكتاب الحديث ، الإمارات ١٤٢٢هـ /٢٠٠٢م .
٤٠. محمد حسن العيدروس : التطورات السياسية من دولة الإمارات العربية المتحدة، ذات السلاسل الكويت ١٩٨٣.
٤١. محمد حسن العيدروس : الحدود العربية العربية في الجزيرة العربية ، دار العيدروس للكتاب الحديث ، الإمارات (١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م)
٤٢. محمد رضا فودة: :الأمن القومي للخليج العربي ، الصلاح للدراسات السياسية والإنتاج الإعلامي ، مارس ،الطبعة الأولى، ١٩٩١.
٤٣. محمد علي الزرقا : تاريخ عمان قديماً وحديثا، دمشق، ١٩٥٦.
٤٤. محمد نصر سيد وآخرون : الأطلس العربي، بيروت،١٩٩٦.
٤٥. محمد نصر مهنا :تحديث الخليج العربي، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ٢٠٠٠.
٤٦. معين خليل عمر :مجتمع الإمارات والمفاعيل العملاقة دار الكتاب الجامعي، العين الطبعة الأولى، ٢٠٠٠/٢٠٠١.
٤٧. مقدار عبد الرحيم :ملامح من تاريخ الخليج والجزيرة العربية ،المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية، ١٩٩٩ .
٤٨. موزه غباش :الهجرة الخارجية والتنمية ، القراءة للجميع للنشر والتوزيع ١٩٩٠.
٤٩. ميثاء الشامسي :الهجرة الوافدة وتنمية القوى العاملة ، ندوه الثقافة والعلوم،دبي،١٩٩٦.
٥٠. يحي حلمي رجب :امن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، القاهرة ١٩٦٦.
٥١. يحي حلمي رجب :مجلس التعاون لدول الخليج العربية رؤية مستقبلية .
٥٢. يسري الجوهري :جغرافيا العالم الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية ١٩٩٢ .

ثالثا – مراجع أجنبية مترجمة:

١- لوفسكيفتس لليكوفيسكي الإمارات العربية المتحدة – ترجمة حسان إسحاق دار الفيل عام ١٩٧٩

ثالثا –

رابعا – المقالات والدراسات في الدوريات العربية

١. آفاق اقتصادية: اتحاد غرف التجارة والصناعة من دولة الإمارات العربية المتحدة دبي مارس ٢٠٠٠.
٢. آفاق اقتصادية، اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز البحوث والتوثيق ، المجلد ٢٣ العدد ٨٩ عام ٢٠٠٢ .
٣. الاقتصاد الكويتي ، عمان سعي حثيث لتطوير صناعي ، العدد ٢٠٨
٤. بناء الدولة العصرية ، سلسلة مسيرة الخير ، سلطنة عمان ، مسقط ، مطبعة مزون عام ١٩٩٥.
٥. البنك المركزي العماني ، التقرير السنوي .
٦. بيانات عن سلطة المنطقة الحرة من الفجيرة.
٧. التقرير الاستراتيجي الخليجي لعام ٢٠٠٠.
٨. تقرير الأمين العام السنوي السابع والعشرون ، نقلا عن التقرير الاستراتيجي الخليجي الصادر عن وحدة الدراسات ، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، طبعة أولى ، يناير ٢٠٠٢.
٩. تقرير الأمين العام السنوي السابع والعشرين ، عام ٢٠٠٠ نقلا عن التقرير الاستراتيجي الخليجي للعام ٢٠٠٠م ، ص٢٩١.
١٠. ج. ج. لوريمر : وليم الخليج العربي، الجزء التاريخي – منشورات حكومة، قطر، ١٩٦٧.
١١. جريدة الاتحاد، يوم الأحد ١٩٩٩/٥/٢م

١٢. جريدة الاتحاد ، يوم الجمعة ٢٠٠٠/٤/٢٨ ، العدد ٩٠٦٣ .
١٣. جريدة الأهرام ، ٥ يناير ٢٠٠١ ، د. نبيل حلمي ، جامعة الزقازيق .
١٤. جريدة الخليج - الشارقة بتاريخ ١٨ سبتمبر ١٩٩٤م .
١٥. جريدة الخليج ، يوم الاثنين ٢٠٠٠/١/١٧م ، العدد ٧٥٤٧ .
١٦. جريدة الخليج ، يوم الأحد ١٩٩٩/٥/٢م
١٧. جريدة الخليج الاقتصادي الأحد ١٤/ ابريل ٢٠٠٢ العدد ٨٣٦٥.
١٨. جريدة الخليج الشارقة ١٩٩١/١٠/٢م .
١٩. جريدة الشرق الأوسط ، لندن ، ١٩٨١/٤/٣٠م
٢٠. الجزء الأول ، جمعية الاجتماعيين ، دراسات في مجتمع الخليج والجزيرة ، الشارقة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠ .
٢١. جوليا وفعاينا : الدراسات المالية أبو ظبي، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية العدد ٢٠ص.
٢٢. الحياة ، يوم الأحد ١٩٩٩/٥/٢م
٢٣. الخليج الاقتصادي الاحد ١٤ ابريل ٢٠٠٢ العدد ٨٣٦٥
٢٤. دراسات في مجتمع الخليج والجزيرة ، جمعية الاجتماعيين ، الشارقة ، ج٣ ، عام ١٩٩١ .
٢٥. دولة الإمارات العربية المتحدة ، دراسة مسحية شاملة ، لمنظمة العربية للثقافة والعلوم ، ١٩٨٥.
٢٦. دولة الإمارات العربية المتحدة، معهد البحوث والدراسات العربةي دراسة مسحية شاملة ١٩٧٨.
٢٧. رويتر ، ١٩٩٢/١١/٩ .
٢٨. سلطنة عمان : منطقة الرسيل الصناعية، نشرة فعلية ، ١٩٩١ .
٢٩. السياسة الدولية — القاهرة — العدد ١١١ يناير ١٩٩٣ (ملف العدد منازعات الحدود
٣٠. الشرق الأوسط ، يوم الأحد ١٩٩٩/٥/٢م
٣١. صوت الخليج (١ يناير ١٩٨٧)
٣٢. طايل الحجي ، آفاق المستقبل ، العدد السادس ، مارس ، ٢٠٠٠ .
٣٣. طلال ابو غزالة : اثير اتفاقيات الجات على اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة ندوة الجات رأس الخيمة أكتوبر ٢٠٠٠

٣٤. عبد الجليل مرهون ، نزاعات الحدود في شبه الجزيرة العربية ، شئون الأوسط العدد ١٢ ، تشرين الأول ، أكتوبر ١٩٩٢ .
٣٥. عبد الحميد حمدى نوار : الدور الاقتصادي المناطق الحرة بدولة الإمارات العربية المتحدة الشؤون الاقتصادية ديوان ولي العهد العدد ٤ أبو ظبي نوفمبر ١٩٩٨.
٣٦. عبد الخالق عبد الله :المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية عدد ٦٥
٣٧. العمالة الأجنبية في اقطار الخليج العربي – بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط ط٢ بيروت ٢٠٠١.
٣٨. عمر محمد علي، العرب والأمم المتحدة (جريدة الاتحاد أبو ظبي ٢٩/٩/١٩٩٢ وأنظر أيضاً جريدة الخليج ، الشارقة ٢/١٢/١٩٩٤م .
٣٩. فالح حنظل ، التركيبة السكانية لمجتمع الإمارات في مرحلة ما قبل النفط مقال منشور في مجلة " شئون اجتماعية " صفحة ٧ العدد ٤٤ لسنة ١٩٩٤.
٤٠. قضايا خليجلية ك المركز العربي للدراسات الاستراتيجية – الأمن والاستقرار في منطقة الخليج، العدد الثالث يناير ١٩٩٩.
٤١. الكتاب السنوي (١٩٩٩) دولة الامارات العربية المتحدة – وزارة الثقافة والاعلام ترايدنت برس لندن ١٩٩٩
٤٢. الكتاب السنوي ، دولة الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٩م ، (لندن ، ترايدنت برس)
٤٣. كمال محمد الاسطل :نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية عدد ٣٣
٤٤. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، دراسة الأوضاع الاقتصادية من سلطنة عمان، ١٩٨٧.
٤٥. مجلة آفاق المستقبلة – العدد السادس مارس ٢٠٠٠.
٤٦. مجلة التعاون – الشؤون الاعلامية للإمارات العامة لمجلس التعاون السنة الثامنة العدد ٣٤.
٤٧. مجلة الدفاع الخليجي : السنة السابعة العدد ٤٥–مايو ١٩٩٩.
٤٨. مجلة دراسات الخليج والجزير العربية، جامعة الكويت، العدد السابع والثلاثون – السنة العاشرة يناير ١٩٨٤.

٤٩. مجلس التعاون لدول الخليج العربية : الأمانة العامة النشرة القانونية العدد الخامس والعشرون – السنة السابعة الرياض التاريخي ١٤٠٩/٣/١هـ الموافق ١٩٨٨/١٠/١١م
٥٠. مجلس التعاون لدول الخليج العربية : تراسنت برس المحدودة
٥١. مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأمانة العامة النشرة الاحصائية السنوية مركز المعلومات – ادارة الاحصاء العدد العاشر ٢٠٠٠.
٥٢. مجلس التعاون لدول الخليج العربية ك الأمانة العامة، النشرة القانوني العدد الحادي والعشرون – السنة السادسة الرياض تاريخ ١٤٠٨/٣/١هـ الموافق ١٩٨٧/١٠/٢٣م.
٥٣. مجلس التنمية الامارة العامة، خطة التنمية الخمسية الأولى ١٩٧٦-١٩٨٠ .
٥٤. مجلس التعاون لدول الخليج العربية الواقع والطموح دولة الامارات العربية المتحدة مركز زايد للتنسيق والمتابعة ٢٠٠٠.
٥٥. مجلس درجع الوطن – مارس ٢٠٠٠العدد ٣٤٤
٥٦. مجموعة المراسيم لدولة الامارات العربية المتحدة الجزء العاشر ١٩٨٣
٥٧. مرسوم اتحادي (١٩٩٩/١٢٠) صادر من رئيس دولة الامارات العربية المتحدة رقم (٩٩/٣٤٣)
٥٨. مرسوم اتحادي (١٩٨٧/٧٧) صادر من رئيس دولة الامارات بالعدد رقم (٧٨/٦٤) الموافقة على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي .
٥٩. مرسوم اتحادي ١٩٨٥/١٢ صادر من رئيسها دولة الامارات بالصدد رقم (٨٥/١٥٠)
٦٠. مسار النهضة والبناء – مركز زايد للتنسيق والمتابعة ابو ظبي يوليو ٢٠٠١
٦١. مشكلات الحدوديين امارات الخليج العربي : دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد ٨ السنة الثانية اكتوبر ١٩٧٦ الخليج البحرينية بتاريخ ١٩٨٤/٧/١٠.
٦٢. مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي يونيو ٢٠٠النشرة الاقتصادية.
٦٣. ملحق جريد الانفاذ : ابو ظبي ١٩٩٣/١٢/٢
٦٤. منشورات البنك المركزي العماني مسقط ٢٠٠١.
٦٥. منشورات شركة الدولتين للطاقة حزيران ٢٠٠٣.

٦٦. المهندس فهد السالمي ، الأهرام الاقتصادي ، العدد ١٦٦٣، ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٠م، التعاون الاقتصادي بين مجلس التعاون الخليجي.
٦٧. الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ١٩٨٢
٦٨. نشرة شؤون الأوسط – العدد الحادي والعشرون اغسطس ١٩٩٣
٦٩. وزارة الاعلام : دولة الامارات العربية المتحدة الكتاب السنوي ١٩٩٦م.
٧٠. وزارة الاعلام: سلطنة عمان، مسقط ١٩٩١،، مسقط، المطابع العالمية، روى.
٧١. وزارة الاعلام والثقافة ، الامارات العربية المتحدة بمناسبة العيد الوطني التاسع عشر.
٧٢. وزارة الاعلام والثقافة دولة الامارات العربية المتحدة ابو ظبي، ديسمبر ١٩٩٣م.
٧٣. وزارة الاعلام والثقافة دولة الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي، ديسمبر ١٩٩٣.
٧٤. وزارة النفط مسيرة النفط، ١٩٧٠-١٩٩٠
٧٥. وزارةالزراعة والثروة السمكية سيرة التنمية الزراعية، مسقط، ١٩٩٥

خامساً : المصادر والمراجع الأجنبية

1. AbdulKhalek Abdulla: the Gulf Cooperation council, nature, origin, processing.
2. Abdullah, Mohammad Morsy: "The United Arab Emirates", A modern History, Crodm Helm, London, 1978.
3. Arab Oil Gas, Directory.1987.
4. El-Mallakh.R: The Economic Development.
5. General Agreement on Tariff and Trade: GATT.
6. Hassan Hamdan Al-Alkim the foreign policy of the United Arab Emirates (London, Saki book 1989)
7. Michael Hudson: (ed) Middle East Dilemma (New York: Columbia University Press, 1955).
8. Sleiman Emile: The Persian Gulf as a subordinate system of World politice Indian university, Ph.D 1977.
9. U.A.E. Volume
10. UNDP: Human Development Report, 1993, New York, Oxford University Press.

11. United Arab Emirates-Yearbook-1999.

سادساً : شبكة الانترنت الدولية

1. HTM.www.meda.be/en/index

الفهـــــــرس

المحـــــــــتويات

الموضـــوع	الصفحة
المقدمة	١
الفصل الأول	١٥
الأوضاع السياسية وأثرها على الأوضاع الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة	١٨
أولا – الجغرافيا السياسية والاقتصادية لدولة الامارات العربية المتحدة	١٨
طبيعة السكان	٢٢
١– الحضر	٢٢
٢ – الجماعات التي تعيش في السهول الخضراء	٢٣
٣ – سكان الجبال	٢٣
٤ – سكان الجزر	٢٣
٥ – المجتمع المتنقل بين الساحلين الايراني والعربي في الخليج	٢٤
ثانيا – التكوين العرقي والاجتماعي للمجتمع الاماراتي	٢٤
١– العصر القديم	٢٧
٢ – العصر الإسلامي	٢٨
٣– العصر الحديث وبداية التنافس الدولي علي الخليج	٢٩
٤– العصر الحاضر	٣١
ثالثا – النظام السياسي لدولة الامارات العربية المتحدة	٣٤
رابعاً : صنع القرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة	٣٥

١– المجلس الأعلى للأتحاد ٣٦

٢ – رئيس الأتحاد ونائبة ٣٦

٣ – رئيس وزراء الأتحاد ٣٦

٤ – القضاء الأتحادي ٣٧

٥– المجلس الوطني الأتحادي ٣٧

٦– أجهزة المجلس وتتكون من ٣٨

٧– أسس السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ٤٢

خامساً : الواقع الاقتصادي ٤٣

١– الموارد الطبيعية (النفط والغاز) ٤٣

٢ – حرب أكتوبر ١٩٧٣ وارتفاع اسعار البترول ٤٦

٣– القطاع الصناعي ٤٨

٤– القطاع الزراعي ٥٠

٥– الثروة السمكية ٥١

٦– التجارة ٥٢

الفصل الثاني ٥٥

الاوضاع السياسية واثرها على الاوضاع الأقتصادية لسلطنة عمان ٥٨

اولا: الجغرافيا السياسية والاقتصادية لسلطنة عمان ٥٨

– محافظة مسقط ٦٢

– محافظة ظفار ٦٣

- محافظة مسندم	٦٤
- محافظة الباطنة	٦٥
- منطقة الظاهرة	٦٥
- المنطقة الداخلية	٦٦
- المنطقة الشرقية	٦٧
- المنطقة الوسطى	٦٨
- المناخ	٦٩
- السكان	٧٠
ثانياً: التكوين العرق والاجتماعي للمجتمع العماني	٧١
ثالثاً : النظام السياسي لسلطنة عمان	٧٣
أولاً- المجالس المتخصصة	٧٥
١- مجلس التنمية	٧٥
٢- مجلس الشئون المالية	٧٦
٣- المجلس الأعلى للشباب	٧٦
٤- مجلس حماية البيئة ومكافحة التلوث	٧٦
ثانياً- مجلس الشورى	٧٦
ثالثاً- التقسيم الإداري	٧٩
١- مجلس الوزراء	٧٩
٢- مجلس الدفاع العماني	٨٠

٣- الجيش السلطاني العماني ٨١

٤- مجلس الشئون المالية وموارد الطاقة ٨٣

رابعاً : صناعة القرار السياسي في سلطنة عمان ٨٤

خامساً: الواقع الاقتصادي لسلطنة عمان ٨٥

أ- الموارد الطبيعية (النفط والغاز) ٨٥

- إنتاج النفط ٨٥

- الغاز الطبيعي ٨٧

- خام الكروم ٩١

- النحاس ٩٢

ب- القطاع الصناعي ٩٣

ج- القطاع الزراعي ٩٦

د - الثروة السمكية ٩٩

هـ- التجارة ١٠١

الفصل الثالث ١٠٤

العلاقات السياسية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان ١٠٦

دور كل من دولة الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان في مجلس التعاون الخليجي ١٠٦

ابرز الاتفاقيات المعقودة بين دولة الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان ودورها في تطويد العلاقات السياسية بينهما ١١١

ترسيم الحدود المشتركة بين دولة الامارات العربيةالمتحدة وسلطنة عمان ١١٤

- التسوية السليمة لمنازعات الحدود ١١٤

- كيبفية التسوية السليمة لمنازعات الحدود ١١٥
- عوامل رسم الحدود ١١٨
- الخلافات الحدودية بين دولة الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان ١٢٠
- تاريخ الخلاف الحدودي بين دولة الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان ١٢١
- اتفاقية ترسيم الحدود بين دولة الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان ١٢٤

الفصل الرابع ١٣٠

العلاقات السياسية واثرها على العلاقات الاقتصادية والثقافية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان ١٣٣

العلاقات الاقتصادية بين دولة الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان في اطار مجلس التعاون الخليجي. ١٣٣

١- الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي. ١٣٣

٢- اتفاقية مؤسسة الخليج للاستثمار ونظامها الأساسي. ١٣٦

٣- اتفاقية مزايا وحصانات مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ١٣٧

٤- السياسة الزراعية المشتركة لدول مجلس التعاون. ١٣٧

٥- اتفاقية "الجات " وانضمام دول مجلس التعاون الخليجي لمنظمة التجارة العالمية. ١٣٨

- الجوانب السلبية لانضمام دول مجلس التعاون الخليجي الي منظمة التجارة العالمية ١٣٩

- دور الاتفاقيات والتنسيق والتعاون في توطيد العلاقات الاقتصادية بين دولة الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان ١٤١

أ – الايدي العاملة والمهارات البشرية ١٤٧

- تاريخ الهجرة ١٤٧

- أهم قطاعات العمل التي استقطبت العمالة الاجنبية ١٤٨

– تنمية القوى الوطنية في عمان	١٥٣
– تنمية القوى العمالة المواطنة	١٥٥
ب– الأسواق والتطورات المالية الخليجية	١٥٨
– السوق الاماراتي	١٥٩
– السوق العماني	١٦٠
ج – التبادل التجاري	١٦١
د – الموانئ والمناطق الحرة	١٦٩
العلاقات السياسية واثرها على العلاقات الثقافية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان	١٧١
ملامح العلاقات الثقافية بين دولة الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان	١٧١
الاتفاقيات بين دولة الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان في مجال التربية والتعليم	١٧٥
الخاتمة	١٧٩
الوثائق	١٩٥
مكتبة البحث	٢٥٦
الفهرس	٢٧١